

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الصمود وسط أجواء عدم اليقين:
هل يدوم؟



أكتوبر
٢٠٢٥

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

الصمود وسط أجواء عدم اليقين:
هل يدوم؟



أكتوبر
٢٠٢٥

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية، صندوق النقد الدولي

Cataloging-in-Publication Data
IMF Library

Names: International Monetary Fund, publisher.

Title: Regional economic outlook. Middle East and Central Asia : resilience and uncertainty : will it last?

Other titles: Middle East and Central Asia : resilience and uncertainty : will it last? | Middle East and Central Asia. | Resilience and uncertainty : will it last? | Regional economic outlook: Middle East and Central Asia.

Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 2025. | Oct. 2025. | Includes bibliographical references.

Identifiers: ISBN:

9798229023016 (English, paper)

9798229024617 (Arabic, paper)

Subjects: LCSH: Economic forecasting–Middle East. | Economic forecasting –Asia, Central. | Economic development–Middle East. | Economic development–Asia, Central. | Middle East–Economic conditions. | Asia, Central–Economic conditions.

Classification: LCC HC415.15.A1 R44 2025

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يُنشر مرة في السنة، في فصل الخريف، لاستعراض التطورات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتُعزى التوقعات والاعتبارات المتعلقة بالسياسات في هذا التقرير إلى خبراء صندوق النقد الدولي ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارته العليا.



تُرسل طلبات الحصول على المطبوعات عبر شبكة الإنترنت أو عن طريق الفاكس أو البريد العادي إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.

هاتف: +1 202.623.7430

فاكس: +1 202.623.7201

بريد إلكتروني: publications@IMF.org

إنترنت: IMFbookstore.org

elibrary.IMF.org

المحتويات

هـ	شكر وتقدير.....
و	تصنيف مجموعات البلدان.....
ح	الاقتراضات والأعراف المتبعة.....
ح	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: اختصارات أسماء البلدان.....
ط	ملخص واف.....
١	١- التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: الصمود وسط أجواء عدم اليقين: هل يدوم؟.....
١	١-١: السياق العالمي: قدرة مفاجئة على الصمود.....
٢	١-٢: التطورات الأخيرة: الصمود الاقتصادي وسط أجواء عدم اليقين الكثيفة والصراعات.....
٦	١-٣: الآفاق: من الصلابة الاقتصادية إلى النمو الأقوى.....
١٠	١-٤: المخاطر: هل يدوم الصمود.....
١٣	١-٥: السياسات: بناء هوامش الأمان، وتعزيز القدرة على الصمود، واغتنام الفرص.....
١٧	١-٦: صندوق النقد الدولي لا يزال ملتزماً بدعم منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى.....
٢٤	المراجع.....
٢٦	٢- تعزيز التعافي الاقتصادي بعد الصراعات: الأنماط والسياسات.....
٢٦	٢-١: مقدمة.....
٢٧	٢-٢: تقييم مدة وصمود حالات التعافي بعد الصراع.....
٣١	٢-٣: الأوضاع والسياسات الداعمة للتعافي بعد الصراعات.....
٣٤	٢-٤: الدروس المستخلصة من دراسات الحالة.....
٣٥	٢-٥: النتائج المستخلصة.....
٤٠	المراجع.....

الأطر

١٨	الإطار ١-١: منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: النمو في مرحلة ما بعد التعافي.....
٢٠	الإطار ٢-١: قواعد المالية العامة، وفروق العائد، وتأثير الصدمات العالمية.....
٢٢	الإطار ٣-١: أطر السياسة النقدية والتأثير الاقتصادي للصدمات.....
٣٧	الإطار ١-٢: الدروس المستخلصة من الاقتصادات المتعافية بعد الصراعات.....

الأشكال البيانية

١	الشكل البياني ١-١: مؤشرات عدم اليقين العالمي.....
٢	الشكل البياني ٢-١: متوسط معدل الرسوم الجمركية البسيط الفعلي مع الولايات المتحدة.....
٣	الشكل البياني ٣-١: تقديرات خسائر قيمة الصادرات المرتبطة بالرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة.....
٣	الشكل البياني ٤-١: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: قيمة تجارة السلع، يناير-مايو ٢٠٢٥.....
٤	الشكل البياني ٥-١: التغير في إنتاج النفط منذ ديسمبر ٢٠٢٤ وسعر النفط.....
٤	الشكل البياني ٦-١: تحويلات المغتربين الوافدة.....

- الشكل البياني ١-٧: فروق العائد على سندات الدين السيادي الخارجي..... ٥
- الشكل البياني ١-٨: سعر الصرف الفعلي الاسمي..... ٥
- الشكل البياني ١-٩: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي..... ٥
- الشكل البياني ١-١٠: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: التضخم الكلي..... ٦
- الشكل البياني ١-١١: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي..... ٧
- الشكل البياني ١-١٢: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: رصيد الحساب الجاري..... ٨
- الشكل البياني ١-١٣: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تنبؤات وتعديلات التضخم الكلي..... ٩
- الشكل البياني ١-١٤: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: التنشيط المالي..... ١٠
- الشكل البياني ١-١٥: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تأثيرات صدمات عدم اليقين العالمي على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي..... ١١
- الشكل البياني ١-١٦: الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك وإجمالي احتياجات التمويل، ٢٠٢٤..... ١١
- الشكل البياني ١-١٧: أسعار النفط..... ١٢
- الشكل البياني ١-١٨: تأثير الصراع على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي..... ١٢
- الشكل البياني ١-١٩: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي دين الحكومة المركزية..... ١٤
- الشكل البياني ١-٢٠: موقف السياسة النقدية..... ١٤
- الشكل البياني ١-٢١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: التأثير التراكمي التقديري لزيادة في مؤشر استقلالية البنوك المركزية على التضخم..... ١٥
- الشكل البياني ١-٢٢: شمال إفريقيا: مكاسب التصدير الحقيقية من زيادة التكامل مع الاتحاد الأوروبي وإفريقيا جنوب الصحراء..... ١٦
- الشكل البياني ١-٢٣: مدى الجاهزية للذكاء الاصطناعي، ٢٠٢٣..... ١٦
- الشكل البياني ١-٢٤: معدلات البطالة، أحدث البيانات..... ١٧
- الشكل البياني ١-٢: فترات السلام بعد الصراعات، ١٩٨٩-٢٠٢٤..... ٢٨
- الشكل البياني ٢-٢: متوسط حدة الصراعات ومدتها..... ٢٨
- الشكل البياني ٢-٣: مستوى وسيط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قرب نهاية الصراع..... ٢٨
- الشكل البياني ٢-٤: التعافي بعد الصراعات: تطور قنوات الاقتصاد الكلي..... ٢٩
- الشكل البياني ٢-٥: حالات التعافي الناجحة بعد الصراعات مقابل الحالات الفاشلة: الأوضاع أثناء الصراع وبعده..... ٣٠
- الشكل البياني ٢-٦: التقلب الاقتصادي الكلي وحالات التعافي الناجحة..... ٣١
- الشكل البياني ٢-٧: الإنفاق العام وحالات التعافي الناجحة..... ٣٢
- الشكل البياني ٢-٨: إعادة هيكلة الدين والتعافي الناجح..... ٣٣
- الشكل البياني ٢-٩: المؤسسات: الأوضاع المبدئية وجهود تحسين الحوكمة..... ٣٤
- الشكل البياني ٢-١٠: الارتباطات بين حالات التعافي الناجحة عبر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، وبقية العالم..... ٣٥

الجدول

- مؤشرات اقتصادية مختارة..... ٤٢
- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي..... ٤٤

شكر وتقدير

تُعَدُّ إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي (MCD) كل ربيع وخريف تقريرها عن آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) عن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويمثل التحليل والتوقعات في هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال المشاورات مع البلدان الأعضاء.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي تحت الإشراف العام للسيد جهاد أزغور (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتولى إدارة المشروع كل من روبرتو كارداريلي (رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وجون بلودورن (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

وكان المساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم أبوستولوس أبوستولو، وسيريل بوزا، وفيجدان بورانوف، وبرونوين براون، وهانا براون، وحسين دودو، ومحمد إعجاز، ورادىكا غويال، وإلياكيم كاكبو، وتروي ماثيسون، وبوريسلاف ميرتشيفا، وكارمن نايدو، وسالم ناشي، وتوماس بيونتك، وبلال تابتي، وسوبي سوفيتا فيلكومار. وقدمت أنا لورا ساكو آراء تقييمية حول قضايا اللاجئين.

وأعدت فيجدان بورانوف الملحق الإحصائي. وتولت إدارة قاعدة البيانات وقدم المساعدة البحثية كل من فارس عبد الرحمن، وهانا كلير براون، وسوبي سوفيتا فيلكومار.

وقامت برونوين براون بتحرير التقرير. وقادت شيريل توكسوز فريق التحرير في إدارة التواصل وتولت إدارة إنتاج التقرير. وقدمت المنسقتان الإداريتان هيليدا غراسا وأديتورو أولاتيدوييا الدعم اللازم لإنتاج التقرير. وتولى كل من أحمد الزدجالي، وبوتير بالتبايف، وإلياكيم كاكبو، وسالم ناشي، وبلال تابتي تدقيق النص المترجم والتعاون في تدقيق المحتوى مع هبة يسري خليل ونهى الشلقاني (اللغة العربية)، ومونيكا نيبوتي-سيت، وجان فالينسي، وأليكسيا أوزيير (اللغة الفرنسية)، وسفيتلانا أندرونينا وإينا دافيدوفا (اللغة الروسية)، وبمساهمات تحريرية من باية كوردالي ومنى حسان (اللغة العربية)، وماريون ديليبين (اللغة الفرنسية)، وألكزاندر أكتشورين (اللغة الروسية)، وقدمت الدعم في تنسيق المطبوعة رنوة ناصفي (مركز تنسيق أعمال الترجمة) - وجميعهم من قسم الخدمات اللغوية في إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية.

تصنيف مجموعات البلدان

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: المجموعات الإقليمية

القوقاز وآسيا الوسطى (CCA)	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	أخرى
أرمينيا	الجزائر	أفغانستان
أذربيجان	البحرين	باكستان
جورجيا	جيبوتي	
كازاخستان	مصر	
جمهورية قيرغيزستان	إيران	
طاجيكستان	العراق	
تركمانستان	الأردن	
أوزبكستان	الكويت	
	لبنان	
	ليبيا	
	موريتانيا	
	المغرب	
	عُمان	
	قطر	
	المملكة العربية السعودية	
	الصومال	
	السودان	
	الجمهورية العربية السورية	
	تونس	
	الإمارات العربية المتحدة	
	الضفة الغربية وغزة	
	اليمن	

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. تصنيف المجموعات التحليلية¹

البلدان المصدرة للنفط		البلدان المستوردة للنفط		الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (FCS)	
مجلس التعاون الخليجي	خارج مجلس التعاون الخليجي	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EM&MIs)	البلدان منخفضة الدخل (LICs)	جميع الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات	الدول المتأثرة بالصراعات
البحرين	الجزائر	مصر	أفغانستان	أفغانستان	أفغانستان
الكويت	إيران	الأردن	جيبوتي	العراق	العراق
عُمان	العراق	لبنان	موريتانيا	لبنان	لبنان
قطر	ليبيا	المغرب	الصومال	ليبيا	الصومال
المملكة العربية السعودية		باكستان	السودان	الصومال	السودان
الإمارات العربية المتحدة	تونس		الجمهورية العربية السورية	السودان	الجمهورية العربية السورية
		الضفة الغربية وغزة	اليمن	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية وغزة
				الضفة الغربية وغزة	اليمن
					اليمن

القوقاز وآسيا الوسطى: تصنيف المجموعات التحليلية

البلدان المصدرة للنفط	البلدان المستوردة للنفط
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EM&MIs)	البلدان منخفضة الدخل
أذربيجان	جمهورية قيرغيزستان
كازاخستان	طاجيكستان
تركمانستان	أوزبكستان

١ منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين غير متداخلتين، بناء على عائدات التصدير هما: (١) البلدان المصدرة للنفط (OE) و(٢) البلدان المستوردة للنفط (OI). وتتألف مجموعة البلدان المستوردة للنفط من (١) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل (EM&MI) و(٢) البلدان منخفضة الدخل (LIC) على أساس مستوى الدخل. وقد تُستخدم المجموعات التحليلية والإقليمية الإضافية لعرض تقسيمات أكثر تفصيلاً لأغراض تحليل البيانات واستمرارها.

الافتراضات والأعراف المتبعة

اعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويُفترض استمرار السلطات الوطنية في تطبيق سياساتها القائمة؛ وأن متوسط سعر النفط^١ سيببلغ ٦٨,٩٢ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٢٥ و٦٥,٨٤ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٢٦، و٦٧,٢٦ دولاراً في ٢٠٣٠؛ وأن يبلغ متوسط العائد الاسمي على أذون الخزانة الأمريكية لثلاثة أشهر ٤,٣٪ في ٢٠٢٥ و٣,٧٪ في ٢٠٢٦، و٢,٩٪ في ٢٠٣٠. وهذه افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ الواردة في الأشكال البيانية والجداول تمثل توقعات. وما لم يُذكر خلاف ذلك، تستند هذه التوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٥.

وتستخدم هذه المطبوعة الأعراف التالية:

- يؤدي التقريب إلى تفاوتات طفيفة بين الجامعات الكلية ومجاميع الأرقام المكونة لها.
- تشير علامة الشَّرْطَة الداخلية (-) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠٢٤-٢٠٢٥ أو يناير-يونيو) إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛ وتشير الشَّرْطَة المائلة (/) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠٢٣/٢٠٢٤) إلى سنة الميزانية أو السنة المالية.
- "مليار" تعني ألف مليون، بينما "تريليون" تعني ألف مليار.
- "نقاط الأساس" تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل رُبع نقطة مئوية).

ويدخل الغاز ضمن مصطلح "النفط"، وهو أيضاً من الموارد الطبيعية الحيوية في عدة بلدان.

مصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذه المطبوعة، لا يشير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: اختصارات أسماء البلدان

AFG	أفغانستان	IRN	إيران	MRT	موريتانيا	SYR	الجمهورية العربية السورية
ALG	الجزائر	IRQ	العراق	MAR	المغرب	TJK	طاجيكستان
ARM	أرمينيا	JOR	الأردن	OMN	عمان	TUN	تونس
AZE	أذربيجان	KAZ	كازاخستان	PAK	باكستان	TKM	تركمانستان
BHR	البحرين	KWT	الكويت	QAT	قطر	UAE	الإمارات العربية المتحدة
DJI	جيبوتي	KGZ	جمهورية قيرغيزستان	SAU	المملكة العربية السعودية	UZB	أوزبكستان
EGY	مصر	LBN	لبنان	SOM	الصومال	WBG	الضفة الغربية وغزة
GEO	جورجيا	LBY	ليبيا	SDN	السودان	YEM	اليمن

^١ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، وفاتح دبي، وغرب تكساس الوسيط.

ملخص واف

التطورات والآفاق الاقتصادية: الصمود في مواجهة عدم اليقين العالمي المرتفع والتوترات الجغرافية-السياسية

ظل الأداء الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى قويا عموما في عام ٢٠٢٥، حيث تجنبت المنطقتان إلى حد كبير التداعيات المباشرة لارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية واضطرابات التجارة العالمية، في حين لم يكن للتوترات الجغرافية-السياسية الإقليمية الأخيرة سوى تأثير محدود على المدى القصير.

واستفادت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من زيادة إنتاج النفط نتيجة تسارع وتيرة إلغاء تخفيضات أوبك+. وفي الوقت نفسه، شهدت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط وباكستان مكاسب من زيادة الطلب المدعومة بانخفاض أسعار الطاقة، وقوة تحويلات العاملين في الخارج، وانتعاش السياحة. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، استمر النمو في تجاوز التوقعات، مدفوعا بقوة الطلب المحلي، والتوسع الائتماني، والصادرات الهيدروكربونية.

وعلى الرغم من تبني سياسات نقدية مشددة نسبيا، لا تزال أوضاع الأسواق المالية مواتية، حيث تراجعت فروق العائد على السندات السيادية، وانخفضت أسعار الصرف الاسمية، ونجحت عدة بلدان في النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية.

وتباينت اتجاهات التضخم، حيث تراجعت في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان بفضل انخفاض أسعار الغذاء والطاقة، ولكنها ارتفعت في العديد من بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بسبب قوة الطلب وضغوط أسعار الواردات.

وفي المرحلة المقبلة، يُتوقع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان تدريجيا، مدعوماً بارتفاع إنتاج النفط، وقوة الطلب المحلي، والإصلاحات الجارية. وفي اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى وتيرة أكثر استدامة. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم في معظم البلدان، مدعوماً بتراجع أسعار الطاقة المتوقعة والتشديد المتوقع لسياسات المالية العامة، في ضوء التقدم المحرز في تعبئة الإيرادات وترشيد الإنفاق، بما في ذلك من خلال إصلاحات نظام الدعم.

المخاطر: لم تنته بعد

نجحت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان واقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى حتى الآن في تجاوز حالة عدم اليقين العالمية المرتفعة بكفاءة نسبيا، وإن كان لا يمكن استبعاد حدوث آثار سلبية متأخرة.

فانخفاض الطلب العالمي يظل خطرا رئيسيا، إلى جانب تشديد الأوضاع المالية العالمية. وقد تؤدي شواغل المالية العامة وتضاؤل الضغوط التضخمية عن المتوقع في الاقتصادات المتقدمة الكبرى إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، مما يؤثر على البلدان الأكثر احتياجا للتمويل الحكومي والقطاعات المصرفية شديدة الانكشاف للدين الحكومي.

كذلك، لا تزال المنطقتان عرضة لمخاطر تجدد التوترات الجغرافية-السياسية وتزايد وتيرة الصدمات المناخية وحدتها، مما قد يؤدي إلى تعطيل النشاط الاقتصادي وتقويض الاستقرار.

وعلى صعيد التطورات الإيجابية، يمكن أن تساهم تهدئة النزاعات وعودة الأوضاع إلى طبيعتها بوتيرة أسرع من المتوقع، والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المقررة منذ فترة طويلة، في إعطاء دفعة قوية للنمو في كلتا المنطقتين.

أولويات السياسات: بناء هوامش الأمان، وتعزيز أطر السياسات، وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية

يتيح زخم النمو في الوقت الحالي فرصة قيمة لتعزيز هوامش الأمان المالية والخارجية، ولا سيما في الاقتصادات ذات هوامش الأمان المحدودة.

وبالإضافة إلى السياسات الرشيدة، قد يتطلب تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات السلبية تصحيحات مؤسسية، بما في ذلك تعزيز أطر سياسة المالية العامة متوسطة الأجل لترسيخ استدامة المالية العامة على المدى الطويل، وتقوية الأطر المؤسسية النقدية لإضفاء المزيد من الفعالية والوضوح على السياسات، مما قد يعزز ثبات التوقعات التضخمية حول الركيزة المستهدفة.

وبوجه أعم، لا تزال الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص ضرورية في جميع البلدان لاغتنام الفرص التي يتيحها المشهد الاقتصادي العالمي المتغير، وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط.

١ - التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: الصمود وسط أجواء عدم اليقين: هل يدوم؟^١

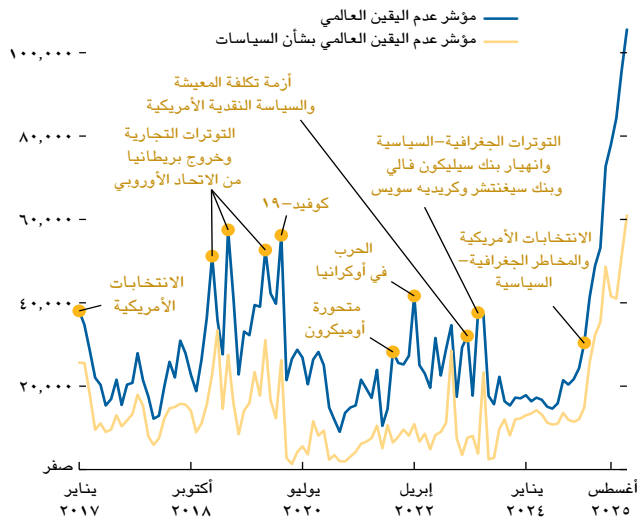
١-١: السياق العالمي: قدرة مفاجئة على الصمود

في الأشهر الأخيرة، واصل الاقتصاد العالمي إظهار قدرة على الصمود في مواجهة سلسلة من الصدمات التي ولدت حالة شديدة من عدم اليقين بشأن استقراره ومساره المستقبلي (الشكل البياني ١-١). فعلى مستوى الرسوم الجمركية، ورغم أن انتهاء فترة تعليق التنفيذ التي أعقبت إعلان

الرسوم الجمركية في ٢ إبريل قد أسفر عن انخفاض طفيف في معدلات الرسوم الجمركية القانونية، ولم يحفز اتخاذ أي تدابير تأريية من جانب شركاء الولايات المتحدة التجاريين، فإن معدلات الرسوم الجمركية الأمريكية الكلية لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل التصعيد. وفي غضون ذلك، برزت شواغل جديدة بشأن التأثير الاقتصادي المحتمل (وانتقال التداعيات إلى الاقتصادات الأخرى) لتشدّد قيود الهجرة والاستقلالية المتصورة للمؤسسات الاقتصادية الأمريكية. وقد أدت هذه التطورات، إلى جانب الشواغل الجديدة بشأن الاستدامة المالية على المدى الأطول في عدد قليل من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، إلى تزايد الآفاق المشوبة بعدم اليقين.

ومع ذلك، لا تزال التدفقات التجارية والنشاط الاقتصادي يتسمان بالقوة. فقد ظل النمو متماسكا في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، حيث بلغت معدلات النمو ربع السنوية المحسوبة على أساس سنوي حسب التغير من سنة إلى أخرى حوالي ٣,٥٪. وعلى الرغم من أن التضخم قد ارتفع إلى حد ما وظل ثابتا في بعض الاقتصادات، إلا أن هناك أدلة محدودة حتى الآن على أن ارتفاع الرسوم الجمركية أدى إلى ارتفاع الأسعار. وقد يكون هذا الصمود غير المتوقع وضعف استجابة التضخم انعكاسا جزئيا لعوامل مؤقتة، مثل تسريع وتيرة الاستهلاك

الشكل البياني ١-١: مؤشرات عدم اليقين العالمي
(المؤشر، مرجح بإجمالي الناتج المحلي لبلدان يبلغ عددها ٧١ بلدا)



المصادر: دراسة (Ahir, Bloom, and Furceri (2022): ومؤشر عدم اليقين العالمي: وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مؤشر عدم اليقين العالمي يقيس مستوى عدم اليقين الكلي حول العالم. ومؤشر عدم اليقين العالمي بشأن السياسات يقيس مستوى عدم اليقين بشأن السياسات حول العالم. ويمثل كلا المؤشرين متوسطات مرجحة بإجمالي الناتج المحلي لواحد وسبعين بلدا.

والاستثمار تحسبا لزيادات الرسوم الجمركية، وتحويل مسارات التجارة عبر بلدان أخرى، واعتماد استراتيجيات الشركات التي تنطوي على إدارة المخزون واستخدام هوامش الربح الجيدة كهوامش أمان (عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومع تلاشي هذه العوامل، قد يصبح تأثير الصدمات السابقة أكثر وضوحا، على النحو الذي يشير إليه تزايد ضعف أسواق العمل، وتراجع ثقة المستهلكين، وارتفاع التضخم الأساسي وتوقعات التضخم في الولايات المتحدة.

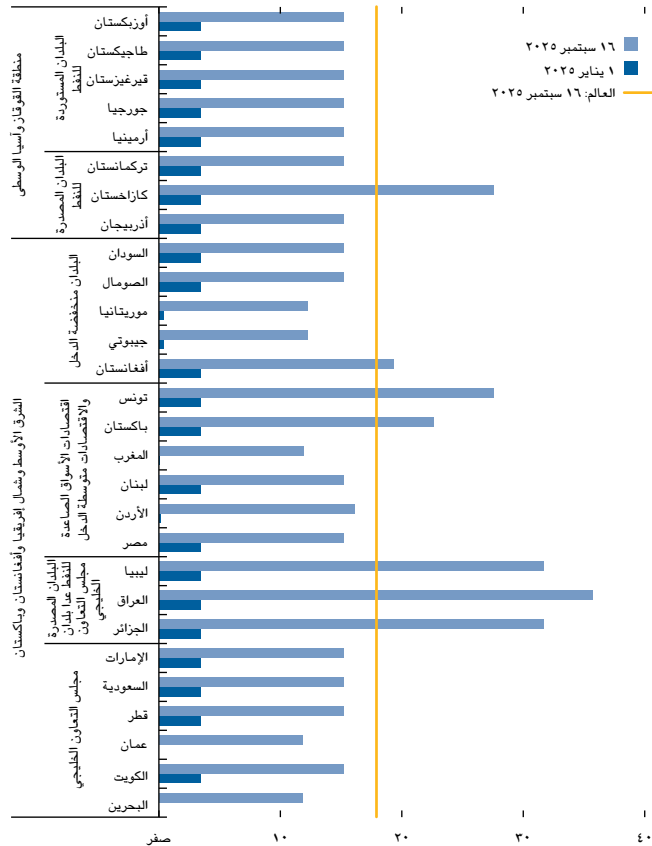
وفي هذا السياق، من المتوقع تباطؤ النمو العالمي قليلا، من ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٥ و ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦، وإن كانت هذه التنبؤات تمثل تعديلا بالزيادة بمقدار ٠,٤ و ٠,١ نقطة مئوية، مقارنة بشهر إبريل. ومن المتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة نموا بنسبة ١,٦٪ خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بحيث يبلغ حوالي ٢٪ في الولايات المتحدة (أعلى قليلا من تنبؤات إبريل)، و ١,٢٪ في منطقة اليورو. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية مقارنة بشهر إبريل. وبالنسبة للتضخم العالمي، تشير التوقعات إلى تراجعته إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٥ و ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٦، ليظل أعلى من المستوى المستهدف في الولايات المتحدة، ولكنه يظل منخفضا في معظم المناطق الأخرى.

^١ أعد هذا الفصل فريق مؤلف من أبوستولوس أبوستولو، وفيجدان بورانوف، وبرونوين براون، وإيلياكيم كاكبو، وسالم نيتشي، وبوريسلاف ميرشيفا (رئيسة الفريق)، وبلال تابتي.

٢-١: التطورات الأخيرة: الصمود الاقتصادي وسط أجواء عدم اليقين الكثيفة والصراعات

رغم استمرار عدم اليقين العالمي وتجدد التوترات الجغرافية-السياسية، بما في ذلك اندلاع صراع قصير الأجل بين جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل في يونيو، أظهرت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) قدرة على الصمود حتى الآن في عام ٢٠٢٥. وقد استفادت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) من الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج الطوعية التي أقرتها أوبك+ بوتيرة أسرع من المتوقع، في حين ساهمت أسعار النفط المنخفضة في دعم البلدان المستوردة للنفط. وظلت الأوضاع المالية الخارجية مواتية، في ظل انخفاض فروق العائد، وضعف أسعار الصرف، وقوة تدفقات رؤوس الأموال الوافدة، وزيادة فرص الوصول إلى أسواق رأس المال للعديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، استمر النمو في تجاوز التوقعات، مدفوعا بالطلب المحلي القوي وقوة الناتج الهيدروكربوني في البلدان المصدرة للنفط، في حين تسارعت وتيرة التضخم.

الشكل البياني ٢-١: متوسط معدل الرسوم الجمركية البسيط الفعلي مع الولايات المتحدة (%)



المصدر: منظمة التجارة العالمية.

ملحوظة: تستخدم تسميات البيانات في الشكل البياني رموز البلدان المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

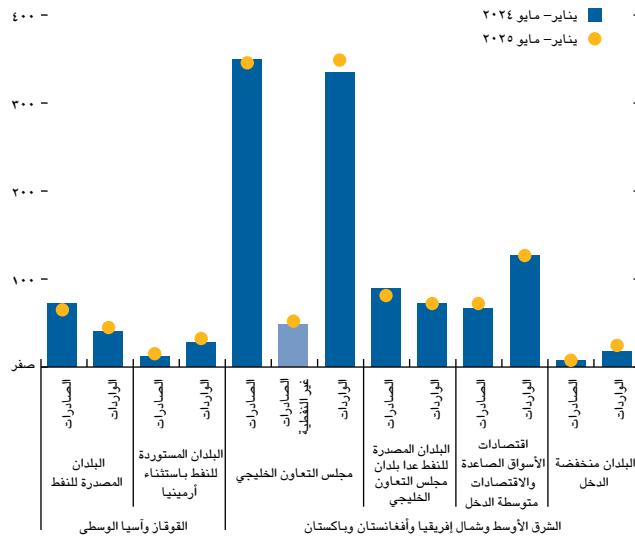
ومع انتهاء فترة التسعين يوما لتعليق العمل بالرسوم الجمركية الأمريكية، المعلنة في ٢ إبريل، ارتفعت معدلات الرسوم الجمركية ارتفاعا معتدلا نسبيا في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وبحلول نهاية سبتمبر، تقاربت معدلات الرسوم الجمركية الأمريكية الفعلية على معظم بلدان هاتين المنطقتين إلى نطاق يتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪، مع بعض الاستثناءات الملحوظة (الجزائر والعراق وكازاخستان وباكستان وتونس) (الشكل البياني ٢-١). ورغم أن هذه المعدلات لا تزال أعلى بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠٢٤، فمن المتوقع أن يكون التأثير الكلي على صادرات البضائع محدودا. ويرجع ذلك لانخفاض درجة انكشاف المنطقتين للسوق الأمريكية - حيث تمثل حوالي ٤,٥٪ فقط من مجموع تجارتهما السلعية - ولإعفاء المنتجات النفطية من الرسوم الجمركية الجديدة (الشكل البياني ٢-١).

ولم يترتب على احتدام التوترات الناجمة عن النزاعات التجارية والصراعات الإقليمية تأثير كبير على تجارة البضائع في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى حتى الآن في عام ٢٠٢٥. ففي الفترة بين يناير ومايو، ارتفعت قيمة صادرات البضائع من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بنسبة قدرها ٨٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مدعومة باستدامة التجارة مع الصين والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التوسع المستمر في التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة (الشكل البياني ٢-١). وعلى مستوى البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، سجلت قيم الصادرات ارتفاعا حادا، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى استمرار إعادة تحويل مسار التجارة إلى روسيا. ورغم تراجع قيمة صادرات البضائع عموما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، بما يعكس انخفاض أسعار النفط مقارنة بالعام الماضي،

^٢ في هذا الفصل، يلاحظ أن التصنيف الجغرافي لمجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان يشمل أفغانستان حتى عام ٢٠٢٤ فقط، نظرا لعدم توفر بيانات التوقعات عن عام ٢٠٢٥ وما بعده.

^٣ ينبغي اعتبار هذه التقديرات بمثابة الحد الأعلى، إذ لا ترصد سوى تأثير "التوازن الجزئي" المباشر للتعريفات الجمركية المرتفعة. فعلى سبيل المثال، لا تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار التأثير الإيجابي المحتمل لتحويل مسار التجارة المرتبط بانخفاض التعريفات الجمركية في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى مقارنة بتلك المطبقة على البلدان المنافسة.

الشكل البياني ١-٤: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: قيمة تجارة السلع، يناير-مايو ٢٠٢٥
(مليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الصادرات غير النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي تشمل البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية.

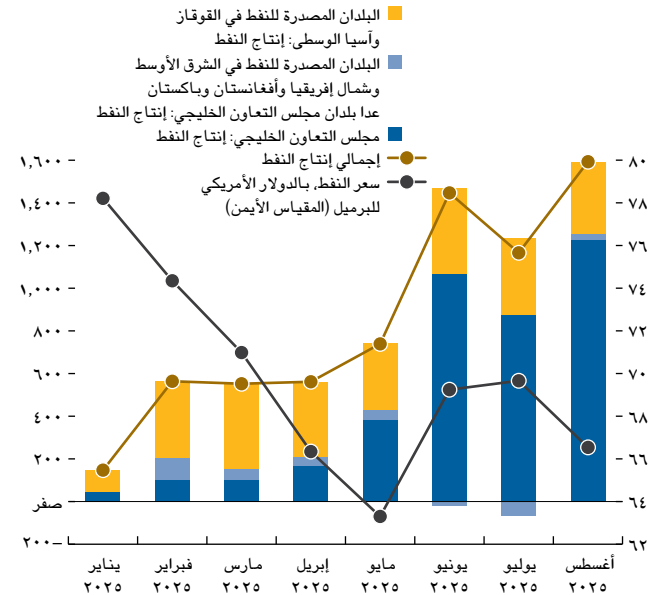
فقد ظلت الصادرات غير النفطية قوية، لا سيما في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. ولم يكن للحرب بين إسرائيل وإيران التي اندلعت في يونيو سوى تأثير قصير الأجل على التجارة العابرة لمضيق هرمز. ومع ذلك، فإن أحجام التجارة عبر قناة السويس لم تتعاف بعد من الانهيار المشاهد في عام ٢٠٢٤.

وقد تسارعت وتيرة الإنتاج النفطي في عام ٢٠٢٥ (الشكل البياني ١-٥). فعلى مدار العام الجاري، استكملت بلدان أوبك+

الإلغاء الكامل لتخفيضات الإنتاج الطوعية وقدرها ٢,٢ مليون برميل يوميا، التي بدأ تطبيقها في نوفمبر ٢٠٢٣، وكان من المتوقع سابقا أن تستمر حتى سبتمبر ٢٠٢٦. ونتيجة لذلك، ارتفع إنتاج النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي بمقدار ٩٦٨ ألف برميل يوميا بين فبراير ويونيو، وبمقدار ١٥٨ ألف برميل يوميا إضافية بين يونيو وأغسطس. وفي المقابل، ظل مستوى الإنتاج ثابتا في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بسبب قصور الطاقة الإنتاجية، والصراعات الجارية، والعقوبات الدولية. وفي سبتمبر ٢٠٢٥، أعلن تحالف أوبك+ عن البدء في إلغاء تدريجي آخر لتخفيضات الإنتاج، وهذه المرة من الشريحة التي طبقت في إبريل ٢٠٢٣، والتي كان من المتوقع أن تستمر حتى نهاية عام ٢٠٢٦. وتزامنا مع فتور الطلب العالمي والنمو القوي في العرض من المنتجين غير الأعضاء في تحالف أوبك+، ساهم هذا القرار في إبقاء أسعار النفط منخفضة نسبيا. وباستثناء الارتفاع المؤقت في أسعار النفط المرتبط بالتوترات الإيرانية-الإسرائيلية في منتصف يونيو، ظلت أسعار النفط عموما ضمن نطاق ٦٠-٧٠ دولارا للبرميل منذ منتصف عام ٢٠٢٥.

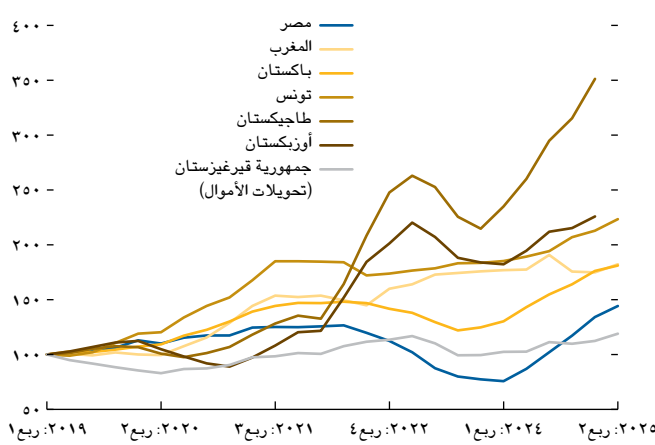
^٤ يهدف القرار المتخذ في سبتمبر إلى إعادة إنتاج ١٣٧ ألف برميل يوميا بدءا من أكتوبر ٢٠٢٥، من مجموع تخفيضات الإنتاج البالغة ١,٦٦ مليون برميل يوميا التي بدأ تطبيقها في إبريل ٢٠٢٣. وإلى جانب قيود العرض وقدرها مليوني برميل يوميا التي بدأ تم تطبيقها في نوفمبر ٢٠٢٢ والمتوقع أن تظل سارية حتى نهاية عام ٢٠٢٦، يبلغ مجموع هذه التخفيضات حوالي ٥,٨٥ مليون برميل يوميا، أو حوالي ٦٪ من الطلب العالمي على النفط.

الشكل البياني ٥-١: التغير في إنتاج النفط منذ ديسمبر ٢٠٢٤ وسعر النفط (آلاف البراميل يوميا)



المصادر: المبادرة المشتركة لبيانات المنظمات؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة البلدان المصدرة للنفط؛ ومؤسسة Rystad؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: سجلت المملكة العربية السعودية فائضا مؤقتا في الإنتاج في يونيو ٢٠٢٥ (بلغ الإنتاج الفعلي ٩,٧٥٢ مليون برميل يوميا مقابل حصتها البالغة ٩,٣٦٧ مليون برميل يوميا).

الشكل البياني ٦-١: تحويلات المغتربين الوافدة (المؤشر، يناير ٢٠١٩ = ١٠٠)



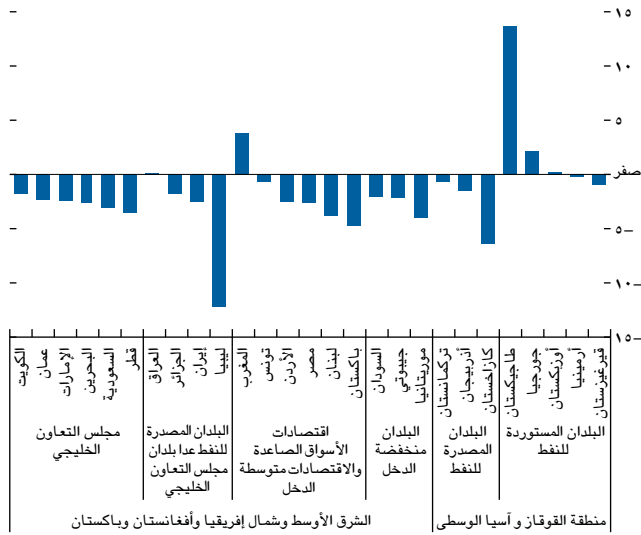
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات ميزان المدفوعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتواصل التدفقات الوافدة القوية من تحويلات المغتربين والسياحة دعمها لتوازن المراكز الخارجية في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (الشكل البياني ٦-١). ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، استمرت تحويلات المغتربين في التسارع في عام ٢٠٢٥، وخاصة في مصر وباكستان، مما ساهم في تحسين أرصدة الحساب الجاري. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، زاد إجمالي تحويلات المغتربين الداخلة عموما منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا واستمر في النمو في عدة بلدان (جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان). وفي بلدان أخرى (أرمينيا وجورجيا)، استقرت تدفقات تحويلات المغتربين الوافدة ولا تزال عند مستويات مرتفعة. كذلك انتعشت تدفقات السياحة الداخلة في بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (مصر والمغرب وتونس).

وبشكل عام، ظلت الأوضاع المالية داعمة في عام ٢٠٢٥، رغم مواقف السياسات النقدية التي تراوحت بين محايدة ومتشددة. وانتعش إجمالي التدفقات الداخلة إلى أسواق السندات والأسهم عموما عبر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. واستمرت فروق العائد على السندات السيادية في التقلص، حيث انخفضت في بعض الحالات إلى ما دون متوسطات الفترة التي سبقت الجائحة (الشكل البياني ٧-١). وباغتنام الفرص التي يتيحها إقبال المستثمرين القوي على سندات الديون الإقليمية، نجحت عدة بلدان في النفاذ إلى الأسواق الدولية في عام ٢٠٢٥. وفي سبتمبر ٢٠٢٥، كان إصدار السندات التراكمي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى قد تجاوز ٣٦,٨ مليار دولار، وكاد يضاهي مجموع إصدارات السنة بأكملها في ٢٠٢٤ ومتفوقا على متوسط السنوات الثلاث السابقة. وتراجعت أسعار الصرف الفعلية الاسمية عموما (الشكل البياني ٨-١)، بما يعكس في بعض الحالات ربط العملات بالدولار الأمريكي (اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، والأردن، وبحكم الواقع في أندريجان). وظل نمو ائتمان القطاع الخاص قويا في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وهو ما يعزى أيضا إلى مشروعات الاستثمار واسعة النطاق المرتبطة بجهود تنويع الاقتصاد وتحديث البنية التحتية.

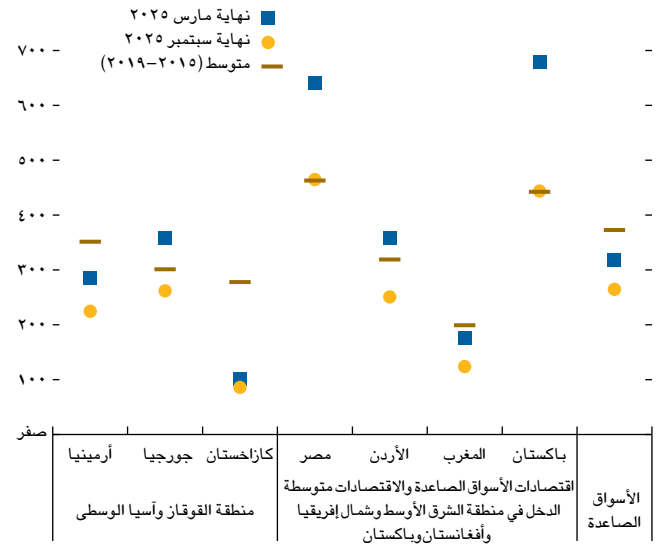
وقد ساهم الطلب المحلي القوي، وزيادة الإنتاج النفطي، والأوضاع المالية المواتية في استدامة النشاط الاقتصادي عبر معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في النصف الأول من عام ٢٠٢٥. ففي العديد من هذه البلدان، فاق نمو إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول - أو النصف الأول - من عام ٢٠٢٥ متوسط عام ٢٠٢٤ والفترة نفسها من العام السابق على حد سواء (الشكل البياني ٩-١). وفي مجلس التعاون الخليجي، ظل النمو قويا، مدعوما بالطلب المحلي القوي، ومدفوعا إلى حد ما بجهود التنويع الاقتصادي المستمرة وانتعاش الإنتاج الهيدروكربوني. وعلى مستوى البلدان المستوردة للنفط

الشكل البياني ١-٨: سعر الصرف الفعلي الاسمي (التغير %، أغسطس ٢٠٢٥ مقابل ديسمبر ٢٠٢٤)



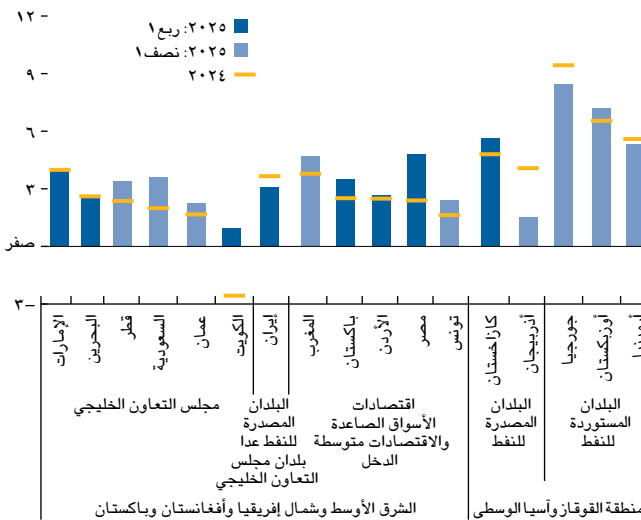
المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نظام نشرات المعلومات، التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير القيم السالبة إلى انخفاض قيمة العملة.

الشكل البياني ١-٧: فروق العائد على سندات الدين السيادي الخارجي (بنقاط الأساس)

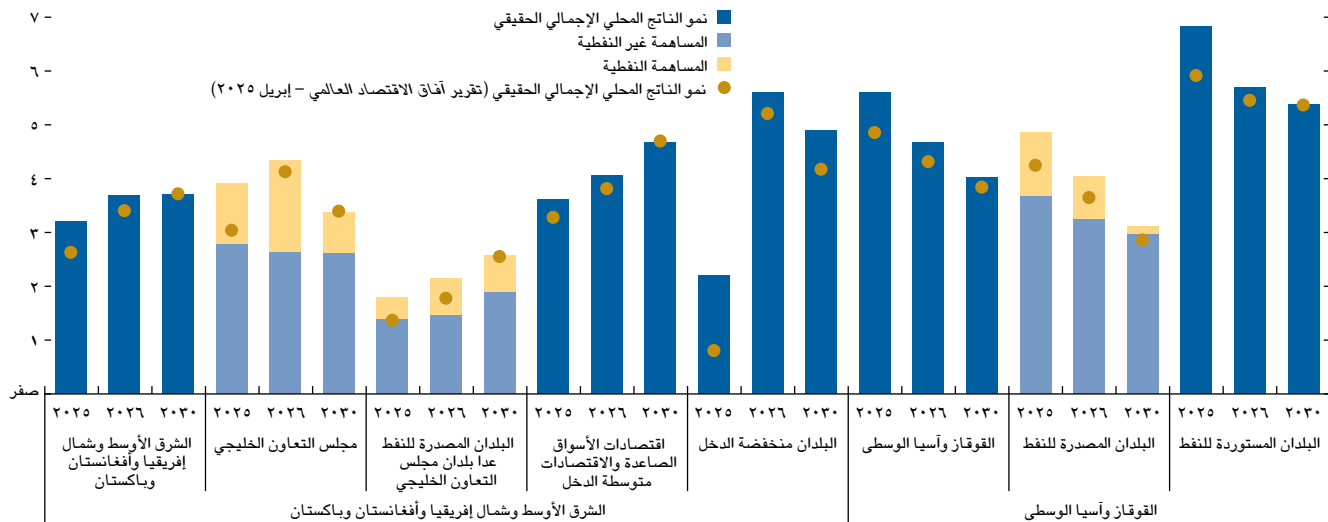


المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: فروق العائد على سندات الدين الحكومي مستمدة من مؤشر جيه بي مورغان للسندات العالمية - الأسواق الصاعدة. وتستخدم تسميات البيانات في الشكل البياني رموز البلدان المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الشكل البياني ١-٩: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)



الشكل ١-١١: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارن)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

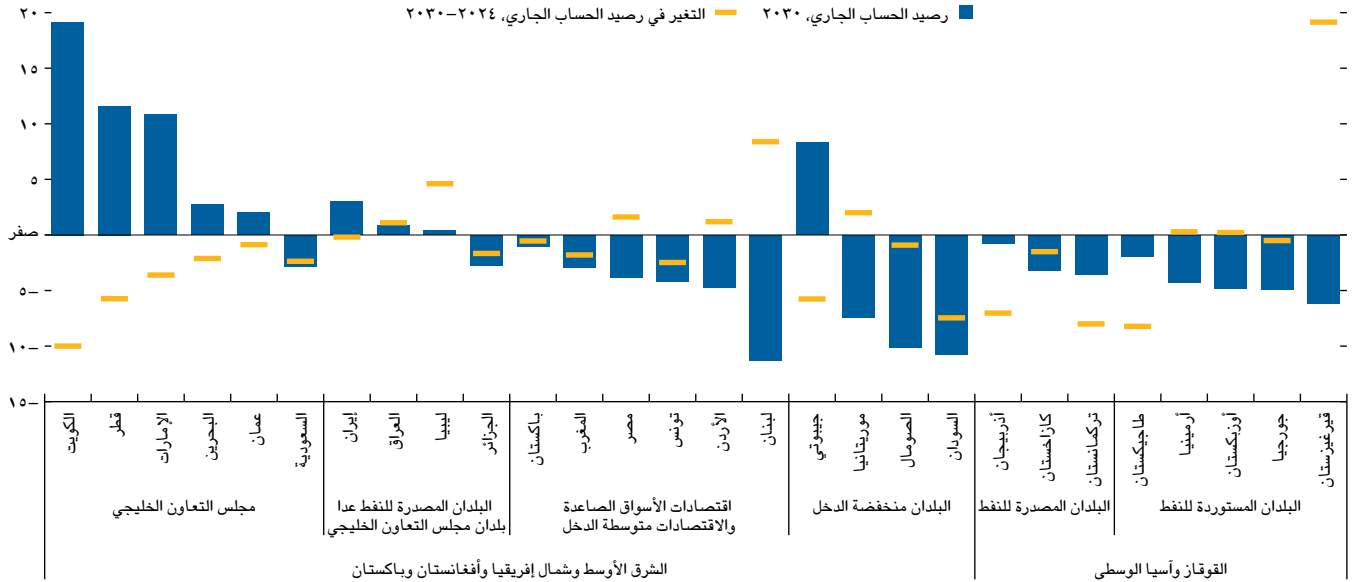
وأفغانستان وباكستان سيظل قيد السيطرة أو يتراجع تدريجياً في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بما يعكس انخفاض أسعار الأغذية والطاقة والمواقف المتحفظة لسياسة المالية العامة والسياسة النقدية. أما في اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فمن المتوقع أن يرتفع التضخم في عام ٢٠٢٥ بسبب استمرار ضغوط الطلب القوية، قبل أن يبدأ في التباطؤ في عام ٢٠٢٦.

وقد أدت الصلابة الاقتصادية الملحوظة حتى الآن في عام ٢٠٢٥ إلى تعديل بالزيادة في توقعات النمو مقارنة بشهر مايو. ومن المتوقع الآن أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٥، مرتفعاً من ٢,١٪ في العام الماضي، بزيادة قدرها ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بشهر مايو (الشكل البياني ١-١١). ويعكس هذا التعديل العوامل التي دعمت النشاط الاقتصادي وسط أجواء عدم اليقين العالمي الكثيفة، وهي: زيادة إنتاج النفط والطلب المحلي القوي بين البلدان المصدرة للنفط؛ واستمرار التأثيرات الإيجابية لجهود الإصلاح (الأردن)؛ والمزيد من جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (مصر)؛ وزيادة قوة الاستثمار (المغرب)؛ وانتعاش الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية المواتية (المغرب وباكستان وتونس) وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (السودان). ومع ذلك، تم خفض توقعات النمو لبعض البلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بسبب انخفاض إنتاج الذهب (موريتانيا) وتخفيضات المساعدات الخارجية (الصومال). وتم رفع توقعات النمو لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى ٥,٦٪ لعام ٢٠٢٥، بزيادة طفيفة عن نسبة ٥,٥٪ في العام الماضي، وبزيادة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات شهر مايو. ويرجع هذا التحسن في التوقعات إلى زيادة قوة الإنتاج الهيدروكربوني (كازاخستان) وقوة الطلب المحلي بدعم من نمو الائتمان (أرمينيا، وجورجيا، وكازاخستان) وتوسع المالية العامة (أرمينيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان).

وظلت توقعات النمو متوسطة الأجل دون تغيير إلى حد كبير منذ شهر مايو، حيث تشير التوقعات إلى ازدياد قوة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وتباطؤ تدريجي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، ترجع التوقعات الإيجابية بشكل رئيسي إلى ارتفاع النمو في عدد قليل من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، مدفوعاً بالمكاسب المتوقعة من الإصلاحات الهيكلية (مصر والأردن والمغرب) وجهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد انتهاء الصراع (الصومال والسودان)، على التوالي. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في باكستان إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٦، مدعوماً بالتنفيذ المطرد للإصلاحات واستمرار تحسن الأوضاع المالية والثقة. وفي اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يتسارع النمو إلى حوالي ٤,١٪ في الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، حيث يحفز استمرار الطلب المحلي القوي نمو القطاع غير النفطي إلى جانب ارتفاع

^٥ من المتوقع أن يصل إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى ٢٥,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٢٠٠ ألف برميل يومياً عن المتوقع في مايو ٢٠٢٥، و ٤٠٠ ألف برميل يومياً عن مستويات عام ٢٠٢٤.

الشكل ١-١٢: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)



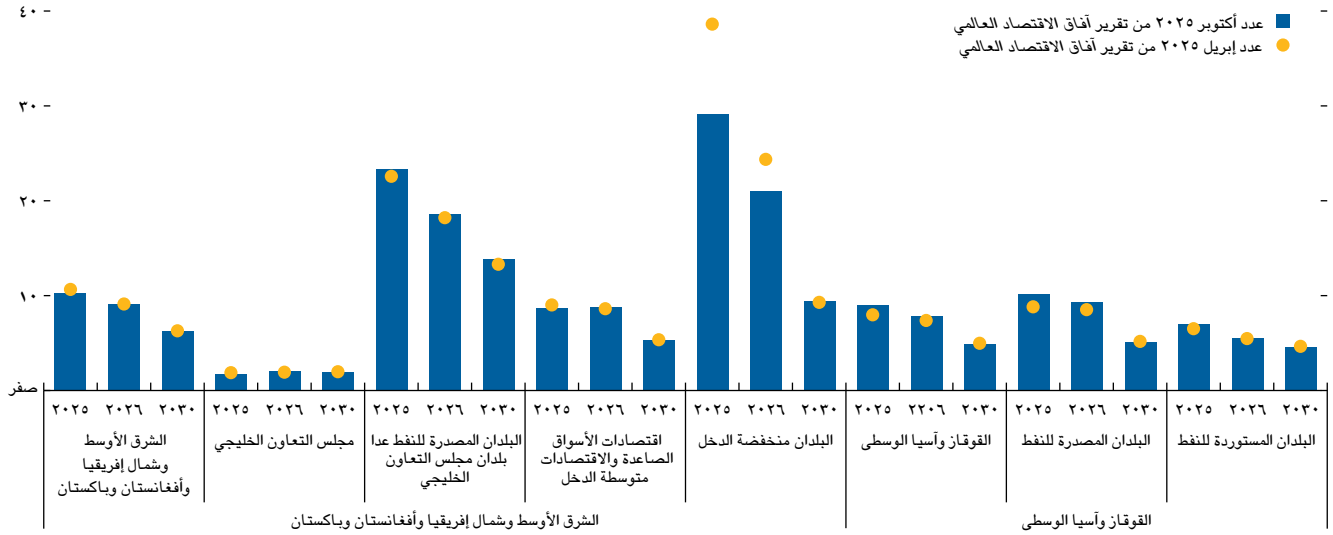
المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستخدم تسميات البيانات في الشكل البياني رموز البلدان المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الإنتاج النفطي، ويتراجع بعد ذلك إلى حوالي ٣,٤٪، انعكاساً لانخفاض إنتاج النفط، بينما يستقر النمو غير النفطي عند معدلات قوية. وفي المقابل، من المتوقع تحقيق نمو متوسط الأجل في حدود ٢,٦٪ في البلدان المصدرة للنفط عدا بلدان مجلس التعاون الخليجي، نتيجة شدة الاعتماد المستمرة على الإنتاج النفطي وتباطؤ التقدم في الإصلاحات الهيكلية والتنويع الاقتصادي. أما في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو تدريجياً إلى حوالي ٤٪ على المدى المتوسط، نظراً لتلاشي آثار الحرب في أوكرانيا واستقرار الإنتاج الهيدروكربوني.

ومن المتوقع تدهور المراكز الخارجية بمرور الوقت في العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً في مايو. ورغم تعديل التوقعات بزيادة قدرها حوالي ٢,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ - بما يعكس إلى حد كبير ارتفاع إنتاج النفط - فلا يزال من المتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري المرجح لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي من ٧,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ إلى حوالي ٣,٧٪ في عام ٢٠٣٠، وذلك بسبب انخفاض عائدات تصدير النفط وزيادة الواردات المرتبطة بجهود التنويع الاقتصادي الجارية (الشكل البياني ١-١٢). وفي البلدان المصدرة للنفط عدا مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري للجزائر على المدى القريب، بما يعكس أسعار النفط المنخفضة ومكاسب الإنتاج المحدودة. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن يتحسن المركز الخارجي للعراق على المدى المتوسط بسبب ضبط أوضاع المالية العامة وزيادة التدرجية في صادرات النفط. وعلى مستوى البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري في ٢٠٢٥ بدرجة طفيفة في المغرب وتونس، بينما يظل مستقراً بوجه عام في الأردن حيث يعزز الطلب القوي الواردات. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تتعزز المراكز الخارجية تدريجياً في الأردن ومصر (مع استفادة الصادرات من عودة التجارة الإقليمية إلى معدلاتها الطبيعية والنمو المطرد في تدفقات السياحة الداخلة). وعلى العكس من ذلك، من المتوقع أن تتدهور المراكز الخارجية بدرجة طفيفة في المغرب (بسبب تزايد الواردات المرتبطة بالاستثمار قبل كأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٠) وتونس (بسبب الضعف المتوقع في ديناميكية التصدير). وعلى مستوى البلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، من المتوقع أن تضعف المراكز الخارجية على المدى المتوسط في جيبوتي والصومال والسودان بسبب زخم الاستيراد القوي المرتبط بأعمال توسعة الموانئ ومشروعات الطاقة المتجددة (جيبوتي)، وعودة الواردات إلى مستوياتها الطبيعية قبل الصراع لدعم جهود إعادة الإعمار (السودان)، وانخفاض حجم المنح الرسمية (الصومال). وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري في الأجلين القريب والمتوسط في البلدان المصدرة للنفط، بما يعكس انخفاض أسعار الهيدروكربونات وتراجع إنتاج النفط والغاز. وفي طاجيكستان، من المتوقع أن تضعف

الشكل البياني ١-١٣: منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى: تنبؤات وتعديلات التضخم الكلي

(التغير % على أساس سنوي مقارن، نهاية الفترة)



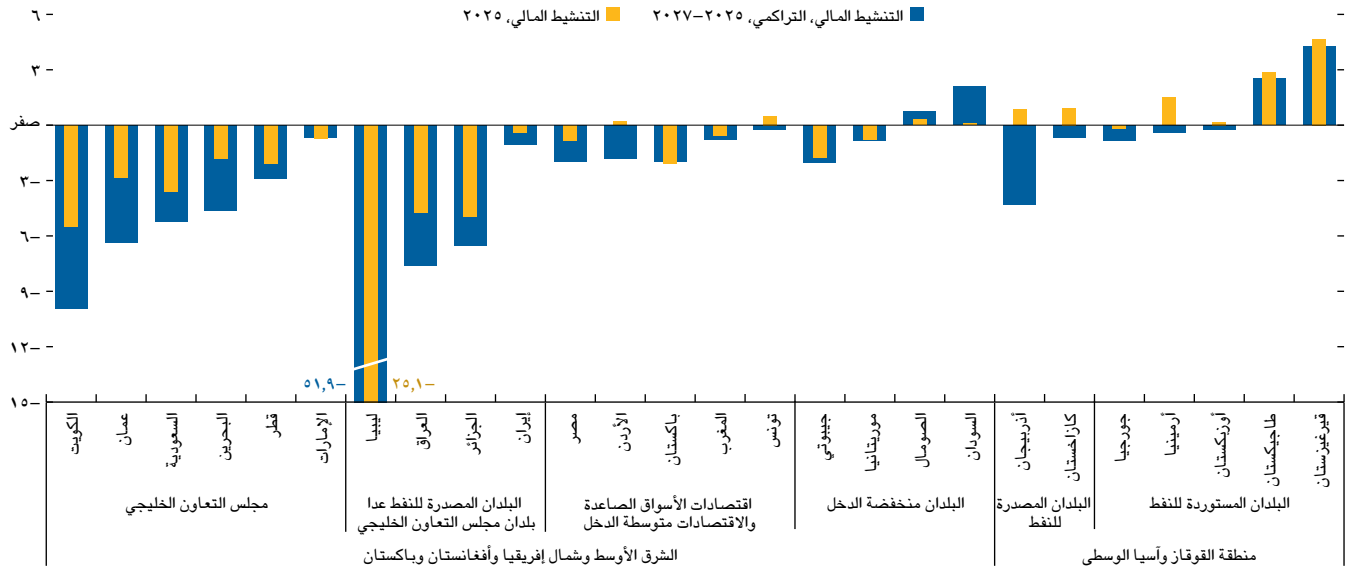
المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الأرصدة الخارجية مع عودة تحويلات المغتربين إلى مستواها الطبيعي في ظل تراجع الطلب على العمالة في بلدان المقصد^٦ ومن المتوقع أن ينخفض معدل تغطية احتياطات الواردات في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ومع ذلك، من المتوقع أن تحتفظ البلدان المصدرة للنفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى باحتياطات خارجية كبيرة يمكن أن توفر هوامش أمان كبيرة.

ومن المتوقع تراجع التضخم على المدى المتوسط في كلتا المنطقتين. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، من المتوقع أن يظل التضخم في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي مستقرًا ومعتدلاً، بمتوسط حوالي ٢٪ على مدار الأفق الزمني للتنبؤات. وعلى مستوى البلدان المصدرة للنفط عدا مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يتراجع التضخم لكنه سيظل مرتفعاً نسبياً، وخاصة في جمهورية إيران الإسلامية، حيث يُتوقع أن يصل التضخم السنوي إلى ٤٥٪ بنهاية عام ٢٠٢٥ (الشكل البياني ١-١٣). أما البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، فمن المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً في الأردن وينخفض عن مستوياته المرتفعة في مصر، مدعوماً بانحسار آثار انخفاض قيمة العملة في الماضي وزيادات أسعار الطاقة، بينما يُتوقع تباطؤه قليلاً فقط في تونس، بسبب استمرار التمويل النقدي لعجوزات المالية العامة. وفي باكستان، رغم تباطؤ وتيرة التضخم بشكل كبير في العام الجاري بفضل انخفاض أسعار الأغذية والطاقة، فمن المتوقع أن يرتفع في عام ٢٠٢٦ على خلفية عودة هذه الأسعار إلى مستوياتها الطبيعية والإلغاء التدريجي لدعم الكهرباء قصير الأجل. وفي بعض الاقتصادات المتأثرة بالصراعات، بما فيها لبنان والسودان، من المتوقع أن تهدأ الضغوط التضخمية الكبيرة، بدعم من التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، بعد تزايد التضخم في جميع بلدان المنطقة باستثناء أوزبكستان في عام ٢٠٢٥، من المتوقع انخفاضه ببطء، مع انخفاض الطلب المحلي أيضاً على خلفية تشديد سياسات المالية العامة. والاستثناءان الوحيدان هما تركمانستان، حيث يُتوقع ارتفاع التضخم تدريجياً واستقراره عند مستوى مرتفع (٨٪) نتيجة تيسير السياسة النقدية وارتفاع أجور ومعاشات القطاع العام، وكذلك طاجيكستان، حيث يُتوقع ارتفاع التضخم تدريجياً وبقائه رغم ذلك في حدود النطاق المستهدف البالغ ٥٪ + ٢٪ على مدار الأفق الزمني للتنبؤات.

^٦ على مستوى البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، من المتوقع أن تشهد جمهورية قيرغيزستان تحسناً ملحوظاً في ميزان حسابها الجاري. ومع ذلك، فإن ذلك يرجع إلى حد كبير لإجراء تغيير منهجي حيث تُصنّف إيرادات إعادة التصدير، ابتداءً من عام ٢٠٢٥، كإيرادات تصدير فعلية، بدلا من تسجيلها تحت بنود السهو والخطأ.

الشكل البياني ١-١٤: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: التنشيط المالي (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يحسب التنشيط المالي على أنه الفرق بين رصيد المالية العامة الأولى، بعلامة سالبة (لذا فإن التنشيط المالي السالب يعني موقفاً أكثر تشدداً في سياسة المالية العامة). ويختلف تعريف رصيد المالية العامة الأولى باختلاف البلد: بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، يشير إلى رصيد المالية العامة الأولى السنوي غير النفطي معبرا عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي؛ وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، يشير إلى رصيد المالية العامة الأولى المعدل دورياً كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وتستخدم تسميات البيانات في الشكل البياني رموز البلدان المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

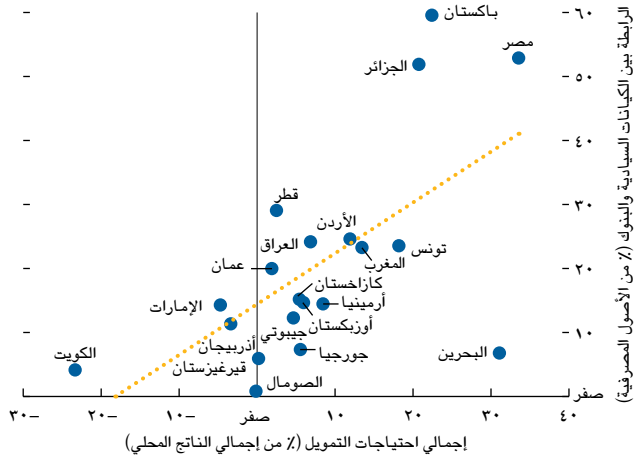
وفي معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، من المتوقع أن يكون موقف سياسة المالية العامة انكماشياً، في حين يُتوقع بدء بعض الضبط لأوضاع المالية العامة في معظم بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى اعتباراً من عام ٢٠٢٦ فصاعداً. ومن المنتظر أن تزداد قوة أرصدة المالية العامة الأولية غير النفطية في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، بدعم من جهود ترشيد الإنفاق (الجزائر والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية) والجهود المبذولة لتعبئة الإيرادات غير الهيدروكربونية (العراق)، مما يؤدي إلى تنشيط مالي سالب (الشكل البياني ١-١٤). وفي البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، من المتوقع أن تتحسن أرصدة المالية العامة الأولية المعدلة لاستبعاد العوامل الدورية، حيث تساعد إصلاحات السياسات الضريبية والإدارة الضريبية على تعبئة الإيرادات الضريبية (مصر والأردن والمغرب وباكستان)، وتساعد إصلاحات دعم الطاقة على احتواء الإنفاق (مصر والمغرب وباكستان). وعلى مستوى البلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، من المتوقع أن يتحسن موقف المالية العامة في جيبوتي وموريتانيا، في حين يُتوقع تدهور أرصدة المالية العامة الأولية في السودان (مما يرجع أساساً إلى الإنفاق على إعادة الإعمار) والصومال (بسبب انخفاض المنح الخارجية). وفي اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، من المتوقع عموماً أن تكون مواقف المالية العامة توسعية في عام ٢٠٢٥، ثم تتحول إلى انكماشية ابتداءً من عام ٢٠٢٦ فصاعداً، مدفوعة بتراجع النفقات الرأسمالية (أذربيجان) وإصلاحات المالية العامة التي تعزز الإيرادات غير النفطية (كازاخستان). والاستثناءان الرئيسيان هما جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان، حيث إنه من المتوقع أن تظل سياسة المالية العامة توسعية على المدى المتوسط، مما يرجع أساساً إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي.

١-٤: المخاطر: هل يدوم الصمود؟

لا تزال كفة ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية تميل نحو التطورات المعاكسة. فعلى الرغم من أن مستوى عدم اليقين العالمي المرتفع لم يؤثر سلباً حتى الآن على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، إلا أنه لا يمكن استبعاد حدوث تأثير سلبي متأخر. وقد تؤدي الشواغل إزاء المالية العامة والضغط التضخمي التي

٧ أحد محاذير هذا التقييم أن التغييرات في ميزانيات الحكومة العامة أو المركزية قد لا ترصد إلا جزئياً مدى تأثير سياسة المالية العامة على النمو في اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، حيث يتم توفير جزء كبير من التحفيز المالي عبر الإنفاق من خارج الميزانية من جانب المؤسسات المملوكة للدولة أو صناديق الثروة السيادية. ويتعذر إجراء مثل هذا التقييم نظراً لنقص البيانات المتعلقة بالتنشيط المالي من القطاع العام بالكامل للنشاط الاقتصادي.

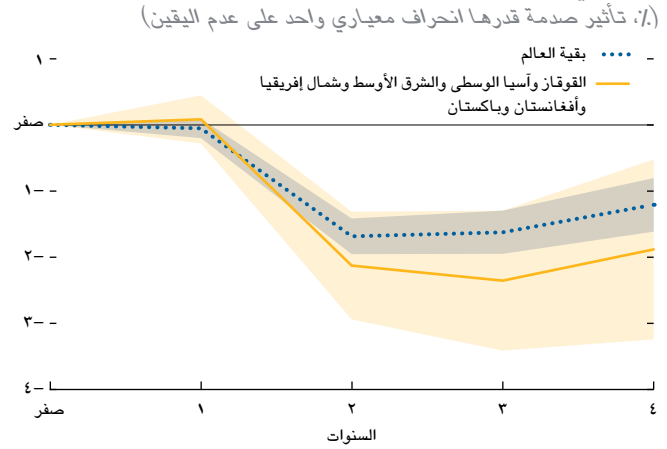
الشكل البياني ١-١٦: الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك وإجمالي احتياجات التمويل، ٢٠٢٤



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُحسب الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك بصافي مطالبات البنوك على الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية والشركات المملوكة للدولة، كنسبة من مجموع أصول البنوك. وبالنسبة للبحرين، لا تشمل سوى مطالبات البنوك على الحكومة العامة فقط. وتستخدم تسميات البيانات في الشكل البياني رموز البلدان المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الشكل البياني ١-١٥: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تأثيرات صدمات عدم اليقين العالمي على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: صندوق النقد الدولي، عدد مايو ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

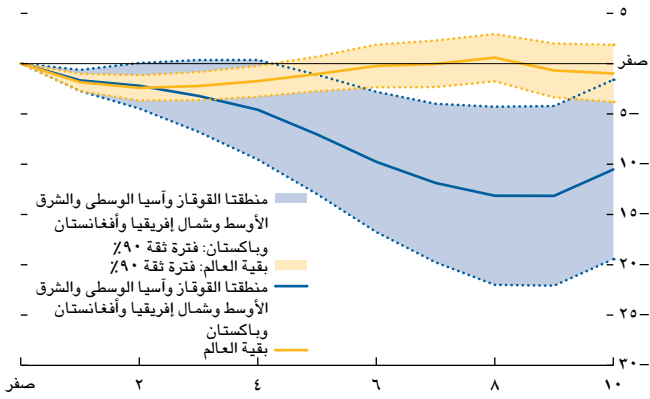
فاقت التوقعات في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية إلى ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول، مما سيؤثر بشكل خاص على بلدان المنطقة ذات الاحتياجات التمويلية الحكومية العالية، والقطاعات المصرفية الأكثر تعرضاً للمخاطر السيادية، وزيادة الاعتماد على التمويل الأجنبي. ولا تزال التوترات الجغرافية-السياسية المتجددة تشكل مخاطر مستمرة؛ ومع ذلك، من المحتمل حدوث تطورات إيجابية من تسوية الصراعات بأسرع من المتوقع واتباع منهج أكثر قوة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي استمرت لفترة طويلة.

ويمثل استمرار عدم اليقين العالمي المرتفع عاملاً رئيسياً لمخاطر التطورات السلبية. ويوضح تحليل صندوق النقد الدولي أن أي صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشر عدم اليقين العالمي تقترن بمتوسط خسائر الناتج في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى تصل إلى ذروتها عند حوالي ٢,٥٪ بعد عامين من الصدمة (الشكل البياني ١-١٥) (راجع الفصل ٢، عدد مايو ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتظهر خسائر الناتج المرتبطة بارتفاع عدم اليقين أساساً من خلال انخفاض الطلب المحلي الذي يكبح الاستهلاك والاستثمار (والواردات المرتبطة بهما) وانخفاض الصادرات.

وقد تتمثل إحدى قنوات العدوى الرئيسية في تشديد أوضاع المالية العالمية. فقد تؤدي إعادة التسعير الحادة للأسهم وسط التقييمات المرتفعة، لا سيما في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى إلحاق الضرر بالثروة والاستهلاك. ومن المتوقع أن يسجل العديد من الاقتصادات المتقدمة عجزاً كبيراً في المالية العامة في ظل المستويات المرتفعة تاريخياً من الدين العام (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ويمكن أن تساهم الشواغل المتزايدة إزاء الاستدامة المالية في ارتفاع العلاوات على الاستثمار طويل الأجل، لا سيما إذا تفاقم بفعل عدم اليقين المتعلق بالتشرد الجغرافي-الاقتصادي والنزاعات التجارية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضغوط التضخمية الأقوى من المتوقع نتيجة استمرار فرض التعريفات الجمركية المرتفعة قد تدفع البنوك المركزية إلى تبني موقف أكثر تشدداً في سياساتها النقدية مقارنة بالمفترض في السيناريو الأساسي. ونظراً لتقلص فروق العائد على السندات السيادية بالفعل مقارنة بالمعايير التاريخية، فإن ذلك قد يعني ارتفاع تكلفة التمويل لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وقد يؤدي ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى تفاقم مواطن الضعف المالية والنقدية في المنطقتين، لا سيما في الاقتصادات التي تعاني من ارتفاع إجمالي احتياجات التمويل المتوقعة والقطاعات المصرفية التي تحتفظ بحصة كبيرة نسبياً من السندات السيادية في ميزانياتها العمومية (الجزائر ومصر وباكستان) (الشكل البياني ١-١٦).

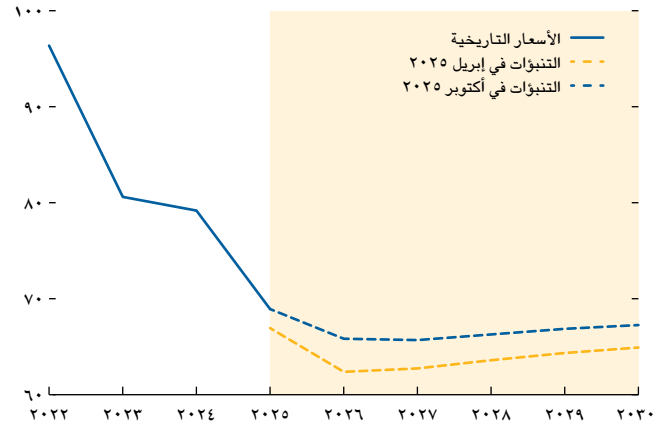
وهناك بعض المخاوف تبدو في الأفق مع بؤادر التزايد السريع في أسعار العقارات في بعض اقتصادات مجلس التعاون الخليجي - في ظل النمو الائتماني السريع والتقييمات المرتفعة. وتتفاقم هذه التحديات نتيجة نقص البيانات، بما في ذلك عدم وجود مؤشرات عقارية ومؤشرات أسعار العقارات (البحرين والكويت)، والحاجة إلى مزيد من الاتساق في بيانات المعاملات العقارية اليومية (قطر). وفي بعض

الشكل البياني ١-١٨: تأثير الصراع على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (الإصدار ٢٣-١)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحدث الصدمة في السنة الأولى وتتسق مع زيادة في حدة الصراع إلى المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي.

الشكل البياني ١-١٧: أسعار النفط (بالدولار الأمريكي للبرميل)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، قد يؤدي ارتفاع مستويات الأصول المتعثرة - وخاصة في قطاعات البناء والاستهلاك والرهن العقاري - إلى زيادة التعرض لمخاطر التحول في ثقة المستهلكين أو حدوث تصحيح في أسعار المساكن.

ويمكن لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي بدرجة أشد من المتوقع أن يكون له انعكاسات متباينة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط التي تتمتع بمرونة أكبر في أسعار الصرف، يمكن أن يساعد ارتفاع قيمة عملاتها المحلية في تخفيف الضغوط التضخمية، وخفض فاتورة الواردات، وخفض التكلفة بالعملة المحلية للدين المقوم بالدولار الأمريكي، وتيسير أوضاع التمويل الخارجي عن طريق زيادة الطلب على الأصول المحلية. أما بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط التي تربط أسعار صرف عملاتها بالدولار الأمريكي، فإن المزيد من الضعف في العملات المحلية يمكن أن يحسن القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية (بما في ذلك السياحة)، ولكنه قد يرفع أيضا تكلفة الواردات، وخاصة من آسيا وأوروبا، مما يساهم في التضخم المستورد. وقد يخفف من هذا التأثير أن نسبة كبيرة من الواردات محررة فواتيرها بالدولار الأمريكي (على سبيل المثال، حوالي ٨٠٪ من واردات المملكة العربية السعودية). وفي المقابل، نجد أن أي تحول مفاجئ وحاد في مسار الانخفاض الأخير في قيمة الدولار الأمريكي يمكن أن يعوق تدفقات رأس المال والتدفقات المالية إلى المنطقة، مما يفاقم تأثير الانخفاض في المنح الرسمية نتيجة تخفيضات المساعدات الدولية.

وتعتبر المخاطر المرتبطة بأسعار النفط متوازنة نسبيا. فحسب السيناريو الأساسي، من المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط حوالي ٦٩ دولارا للبرميل في عام ٢٠٢٥، ثم ينخفض إلى ٦٦ دولارا في عام ٢٠٢٦ ويظل عند هذا المستوى حتى عام ٢٠٣٠، بناء على أسعار العقود الآجلة في أوائل سبتمبر ٢٠٢٥، وهو سعر أقل كثيرا من متوسط عام ٢٠٢٤ وقدره ٧٩ دولارا للبرميل (الشكل البياني ١-١٧). ومن شأن حدوث أي تعاف أسرع في الإنتاج بين أعضاء أوبك+، واقتترانه بضعف الطلب العالمي بأكثر من المتوقع، أن يؤدي إلى فائض في المعروض ودفع أسعار النفط نحو الهبوط إلى ما دون السيناريو الأساسي، مما يؤثر سلبا على الأوضاع المالية والخارجية للبلدان المصدرة للنفط. ومن الناحية الأخرى، فإن أي تصاعد في حدة التوترات الجغرافية-السياسية في المنطقة - بما في ذلك احتمال فرض عقوبات إضافية على الصادرات الروسية والإيرانية - قد يدفع الأسعار إلى الارتفاع. ورغم أن ذلك من شأنه تحسين الآفاق المستقبلية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقتين، فإنه قد يشكل تحديات أمام البلدان المستوردة للنفط، وخاصة البلدان التي تطبق مستويات مرتفعة من دعم الوقود، وتعتمد اعتمادا كبيرا على الوقود المستورد، وتعاني من ارتفاع كثافة استهلاك الطاقة نسبيا في إجمالي الناتج المحلي.

ورغم احتواء التوترات الجغرافية-السياسية حتى الآن، فإنها لا تزال مصدر خطر رئيسي في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. فالحرب الدائرة مؤخرا بين إيران وإسرائيل كانت قصيرة الأجل، ولكن خطر تجدد التصعيد - وربما اتساع نطاقه - لا يزال حادا، مع احتمال انتقال تداعياته إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك احتمال زيادة تدفقات اللاجئين، إلى جانب وقوع اضطرابات في الخدمات اللوجستية وإمدادات الطاقة. وفي الوقت نفسه، نجد أن عدم التوصل لحل

لأزمة غزة من شأنه تقويض الاستقرار الاقتصادي والتجاري الإقليمي بدرجة أكبر مما تشير إليه حاليا افتراضات السيناريو الأساسي. وإلى جانب التأثير المباشر، فإن الصراعات تفرض تكاليف اقتصادية طويلة الأجل. وقد خلص الفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أن نصيب الفرد من الناتج في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى لا يزال، في المتوسط، أقل بنحو ١٠٪ عن مستواه الاتجاهي قبل الصراع بعد مرور عقد منذ اندلاع صراع حاد (الشكل البياني ١-١٨). وتتأثر كذلك اقتصادات البلدان المتاخمة، حيث ينخفض نصيب الفرد من الناتج فوراً بنحو ١,٥٪، ثم بنسبة ٦٪ أخرى على مدى عشر سنوات.

ولا تزال منطقة القوقاز وآسيا الوسطى عرضة لمخاطر الحرب الدائرة في أوكرانيا، حيث ترتبط المخاطر ارتباطاً وثيقاً بتوقيت وطبيعة أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه في آخر المطاف، وانعكاساته الجغرافية-السياسية الأوسع نطاقاً، وآثار تداعياته المعقدة. ومن شأن أي تصعيد للصراع وما يرتبط به من عقوبات على روسيا أن يؤثر سلباً على السياحة والتجارة وتحويلات المغتربين وتدفقات الاستثمار، إلى جانب تفاقم ضغوط خفض قيمة العملة، مما قد يحفز زيادة التضخم. وقد تتسبب العقوبات الثنائية في إثارة مخاطر تنظيمية على المؤسسات المالية، بما في ذلك الضغط على علاقات المراسلة المصرفية، مما سيتطلب استثمارات مستمرة لتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات العناية الواجبة التي تتخذها البنوك. ومع ذلك، فإن سيناريو الصراع طويل الأمد - المصحوب بعقوبات ثنائية أشد - يمكن أن يؤدي أيضاً إلى استمرار تدفقات رؤوس الأموال والمهاجرين الوافدة من روسيا، إلى جانب زيادة تحويل مسارات التجارة عبر اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ورغم أن مثل هذه الديناميكيات قد تعزز الطلب وتدعم الأرصدة الخارجية بصفة مؤقتة، فمن المرجح أن تزيد المخاطر المحيطة بالنزاهة المالية والمخاطر القانونية، لا سيما إذا كان مصدر الأموال غير مشروع. وعلاوة على ذلك، من غير المرجح أن تكون هذه التدفقات مستدامة على المدى الطويل.

وتتعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى أيضاً لتكرار الظواهر المناخية القاسية. فقد يترتب على تجدد موجات الجفاف إلحاق الضرر بالنشاط الاقتصادي والتوظيف في البلدان شديدة الاعتماد على الإنتاج الزراعي (مصر والمغرب وتونس). وقد تخلف الفيضانات الشديدة في باكستان خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ آثاراً سلبية على النمو والتضخم والحساب الجاري أكبر مما تشير إليه التقديرات حالياً، رغم أن هذه الآثار لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير.

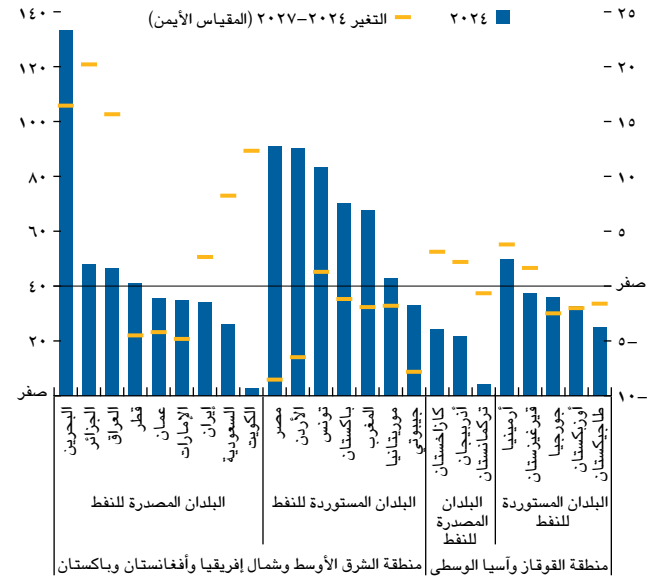
وهناك أيضاً بعض احتمالات تجاوز التوقعات الحالية. ففي العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، قد يسفر التنفيذ السريع للإصلاحات الهيكلية عن مكاسب اقتصادية أقوى من المتوقع حالياً في السيناريو الأساسي. وفي البلدان المتأثرة بالصراعات، من شأن التوصل إلى حل سريع ودائم لتلك الصراعات أن يعجل من جهود إعادة الإعمار في ظل التعاون الإقليمي والدولي المعزز، مما يمهّد الطريق أمام إجراء إصلاحات أوسع نطاقاً وتحسين الحوكمة. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، قد يتجاوز النمو متوسط الأجل التوقعات الحالية إذا أثبتت الآثار الإيجابية للتطورات الأخيرة - المرتبطة إلى حد كبير بالتداعيات من الحرب في أوكرانيا ومشروعات الاستثمار متعددة السنوات في البنية التحتية - أنها أكثر استمراراً من المتوقع، مما قد يرفع الناتج المحتمل إلى مستويات تتجاوز تقديرات السيناريو الأساسي (راجع الإطار ١-١). وبالإضافة إلى ذلك، من شأن التوصل إلى اتفاق سلام بين أرمينيا وأذربيجان أن يفتح الباب أمام زيادة التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي.

١-٥: السياسات: بناء هوامش الأمان، وتعزيز القدرة على الصمود، واغتنام الفرص

استمرار مخاطر التطورات السلبية يؤكد الحاجة إلى اعتماد سياسات اقتصادية كلية حذرة تعطي الأولوية لبناء هوامش الأمان، إلى جانب إجراء الإصلاحات الهيكلية الجريئة لتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات المعاكسة. وفي ظل التوقعات بتسارع وتيرة النمو في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والعودة إلى مستويات النمو المحتمل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فإن موقف سياسة المالية العامة المتحفظ نسبياً في التوقعات الحالية يبدو مناسباً. وفي البلدان التي تعاني من ضغوط تضخمية مستمرة، ينبغي الحفاظ على موقف السياسة النقدية المتشدد لحين توافق التوقعات التضخمية بوضوح مع المستويات المستهدفة. ولتحسين القدرة على التصدي للصدمات العالمية، قد يتعين على بعض البلدان تعزيز أطر سياساتها المالية والنقدية المؤسسية لتثبيت التوقعات طويلة الأجل المتعلقة بالمالية العامة والتضخم حول ركينتها المستهدفة على نحو أكثر فعالية. وفي ضوء مواطن الضعف القائمة، فإن أطر القطاع المالي القوية والتدابير الاحترازية الكلية الموجهة نحو مخاطر معينة تمثل أهمية بالغة في احتواء المخاطر الناشئة وحماية الاستقرار المالي. وتظل الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى التنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص ضرورية للاستفادة من الفرص التي يتيحها المشهد الاقتصادي العالمي المتغير. وسيكون تسريع اعتماد الذكاء الاصطناعي ضروري لدعم تقارب مستويات الدخل؛ ومع ذلك، يجب تصميم السياسات

الشكل البياني ١-١٩: منطقتا القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي دين الحكومة العامة

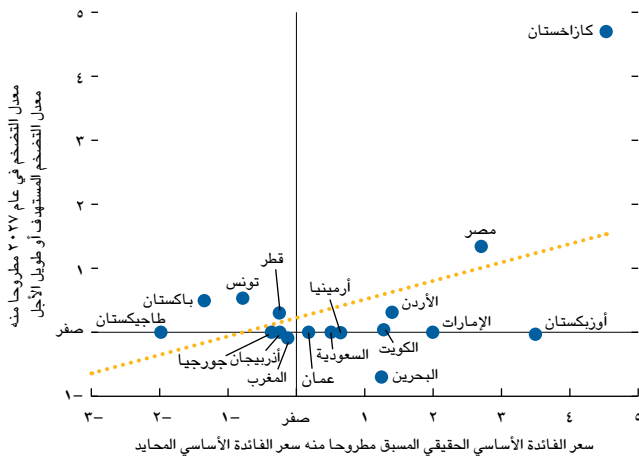
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستخدم تسميات البيانات في الشكل البياني رموز البلدان المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الشكل البياني ١-٢٠: موقف السياسة النقدية



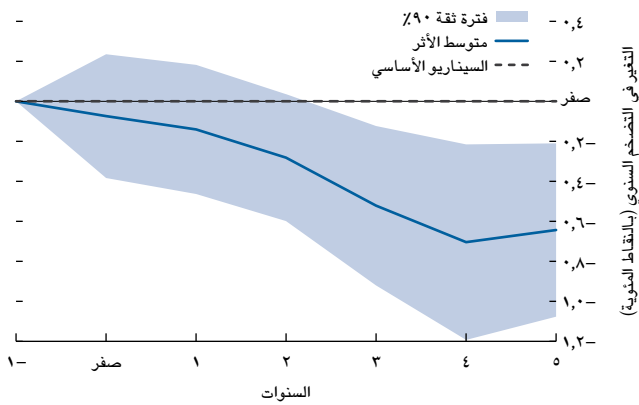
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: سعر الفائدة الأساسي الحقيقي المسبق يساوي الفرق بين سعر الفائدة الأساسي الاسمي ومعدل التضخم المتوقع (في نهاية الفترة) لعام ٢٠٢٧. ويقدر سعر الفائدة الطبيعي في الفصل ٢ من عدد مايو ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وبالنسبة لاقتصادات مجلس التعاون الخليجي، يراعى معدل تضخم مستهدف قدره ٢٪. ويمثل الخط المتقطع تطابقا خطيا. وتستخدم تسميات البيانات في الشكل البياني رموز البلدان المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

المصاحبة بعناية لتقليل مخاطر فقدان الوظائف، لا سيما بين الشباب. وبالنسبة للبلدان الخارجة من الصراعات، فإن التعافي الاقتصادي الناجح سيتطلب إحراز تقدم سريع في ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز المؤسسات، وتحسين فرص الحصول على التمويل.

وينبغي للبلدان ذات الحيز المالي المحدود إعطاء الأولوية لإعادة بناء هوامش للتصرف استعدادا لمخاطر التطورات السلبية المحتملة. وقد تحسنت أوضاع المالية العامة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى عموما منذ تدهورها المرتبط بأزمة الجائحة، بما يتماشى مع انتعاش النمو. غير أن حالات عجز المالية العامة لا تزال في بعض الحالات أعلى من مستويات الفترة التي سبقت الجائحة (أرمينيا وليبيا وتونس)، ومن المتوقع أن يرتفع الدين العام على المدى المتوسط (الجزائر والبحرين والعراق) أو يستقر عند مستوياته المرتفعة نسبيا أو يتراجع قليلا عنها (مصر والأردن والمغرب وتونس) (الشكل البياني ١-١٩). وتتطلب إعادة بناء هوامش الأمان المالي في هذه الاقتصادات تنفيذ عملية ضبط مالي موثوقة، مع معاييرها بدقة لكي تتسق مع المرحلة الحالية من دورة الأعمال، وضرورة مواصلة الاستثمارات الحيوية للنمو طويل الأجل - مع تقليل العبء على فئات السكان الأكثر عرضة للمخاطر. وينبغي أن تجمع هذه العملية بين جهود تعبئة الإيرادات المالية - مثل تضيق الفجوات الضريبية وتقليص حجم القطاع غير الرسمي - وتدابير لترشيد الإنفاق الجاري. وتشمل الأولويات تحسين السيطرة على فواتير أجور القطاع العام، التي لا تزال مرتفعة في العديد من البلدان، وتنفيذ برامج دعم الدخل والحماية الاجتماعية ذات الكفاءة العالية والموجهة بدقة للمستحقين، مثلما تم تنفيذه مؤخرا في مصر والمغرب.

ويتسع المجال أيضا لتحسين أطر المالية العامة حتى يمكن تثبيت توقعات المالية العامة طويلة الأجل حول ركيزتها. ورغم أن العديد من البلدان عززت مؤخرا أطر المالية العامة لديها، إلا أن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى لا تزال متأخرة عن غيرها من الأسواق الصاعدة. وفقا لمؤشر قوة قواعد المالية العامة الذي أعده صندوق النقد الدولي. ويوضح الفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن أطر المالية العامة القوية يمكن أن تساعد في تثبيت توقعات القطاع الخاص بشأن سياسة المالية العامة المستقبلية من خلال إضفاء مصداقية على التوقعات الرسمية (الميزانية) وتعزيز الالتزام باستمرارية القدرة على تحمل الدين على المدى المتوسط. وتماشيا مع هذه النتيجة، يُظهر التحليل التجريبي الذي أجراه خبراء صندوق النقد الدولي أن البلدان التي لديها قواعد مالية عامة قوية - أي تلك القائمة على أسس قانونية متينة، وتتسم بالشفافية، وتخضع لرقابة جيدة وقوة إنفاذها، وتتمتع بالقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات - تميل غالبا إلى تسجيل قدر أقل من علاوات المخاطر الائتمانية السيادية. ويمكن أن يساعد ذلك بدوره في توسيع حيز المالية العامة المتاحة، ويسمح باستجابات أقوى على مستوى المالية العامة معاكسة للاتجاهات الدورية في مواجهة الصدمات السلبية (الإطار ١-٢).

الشكل البياني ١-٢١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: التأثير التراكمي التقديري لزيادة في مؤشر استقلالية البنوك المركزية على التضخم



المصادر: دراسة Gershenson and others (قيد الإصدار)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وينبغي أن تستمر السياسة النقدية في ضمان استقرار الأسعار. فكما ذكر سابقاً، من المتوقع أن يظل التضخم متوسط الأجل مرتفعاً - وأعلى من المستويات المستهدفة - في عدد قليل من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (مصر وكازاخستان وتونس)، مما يستلزم اتباع سياسة نقدية تقييدية (الشكل البياني ١-٢٠). وفي البلدان التي يتوقع أن يتقارب فيها التضخم مع مستهدفات البنوك المركزية، ينبغي توخي الدقة في معايرة العودة إلى سياسة نقدية أكثر حيادية أو تيسيراً. وبالنسبة للبلدان التي تطبق أنظمة سعر الصرف الثابتة، يجب أن تظل السياسة النقدية متسقة مع الحفاظ على ربط العملة. أما في البلدان التي تطبق أسعار الصرف الأكثر مرونة، فينبغي أن يظل أي تيسير نقدي مشروطاً بوجود دليل واضح على قوة ثبات التوقعات التضخمية حول ركيزتها. وفي جميع الأنظمة، ينبغي توخي الوضوح والشفافية في إبلاغ قرارات السياسة النقدية، مع التأكيد بشدة على حماية الاستقلالية الفعلية والمتصورة للبنوك المركزية. ويشير قدر كبير من الأدبيات الاقتصادية إلى أن المساس باستقلالية البنوك المركزية يؤدي إلى ارتفاع التضخم وعلاوات المخاطر، مما يتطلب في النهاية فترة

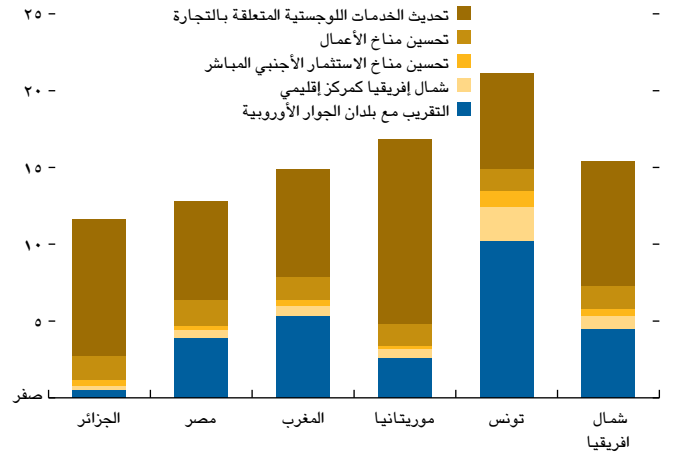
مطولة من تشديد السياسة النقدية لإعادة تثبيت التوقعات. وتتفاقم هذه المخاطر عندما يُنظر إلى قرارات السياسة النقدية على أنها مدفوعة بجهود لخفض احتياجات التمويل العام. وتشير دراسة بحثية أجراها صندوق النقد الدولي وتصدر قريباً (دراسة Greshenson and others، تصدر قريباً) إلى أن تحسناً بمقدار انحراف معياري واحد في استقلالية البنوك المركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تراكمي في التضخم يتراوح بين ٠,٥ و ٠,٧٥ نقطة مئوية (مقارنة بالسيناريو الأساسي) بعد أربع سنوات (الشكل البياني ١-٢١). وأخيراً، يتطلب الحفاظ على الاستقرار المالي مراقبة وثيقة لتأثير الأوضاع المالية التقييدية المحتملة على جودة الأصول المصرفية. وينبغي للسلطات أن تكون على استعداد لإعادة معايرة السياسات الاحترازية الكلية حسب الحاجة ومواصلة تعزيز الأطر الرقابية والتنظيمية.

ونظراً لمخاطر تكرار الصدمات العالمية في المستقبل، فقد يكون لمرونة سعر الصرف دور أكبر في المساعدة على تخفيف تأثير مثل هذه الصدمات على النشاط الاقتصادي. ويبين التحليل التجريبي الذي أجراه خبراء الصندوق والوارد في الإطار ١-٣ أن فعالية مرونة سعر الصرف كعامل امتصاص للصدمات تزداد مع قيام البلدان بتعميق أسواقها المالية وتنويع اقتصاداتها بعيداً عن السلع الأولية. وباستخدام نموذج اقتصادي كلي من إعداد صندوق النقد الدولي، يبين الإطار أيضاً أن اعتماد نظام سياسة نقدية موثوق لاستهداف التضخم إلى جانب أسعار صرف أكثر مرونة سيققل من خسائر الناتج المرتبطة بسيناريو التطورات المعاكسة العالمي في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، على السواء.

وسوف يكون تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية ضرورياً أيضاً لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية واغتنام الفرص في مشهد التجارة العالمية المتغير. وقد أدت الإصلاحات الأخيرة دوراً حيوياً في استمرار النمو في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى. وشملت الإصلاحات اتخاذ تدابير ضريبية وأخرى متعلقة بقطاع الطاقة في باكستان، وإصلاح أسعار الطاقة في أوزبكستان، وتنفيذ برامج تنويع الاقتصاد في الأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية. وقد عززت هذه المبادرات القدرة على الصمود ودعمت تحقيق نمو دائم بقيادة القطاع الخاص. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التقدم في العديد من المجالات سواء القائمة منذ فترة طويلة والناشئة، ومنها ما يلي:

- تنمية القطاع الخاص: يمثل القطاع الخاص الديناميكي والقادر على الصمود عاملاً أساسياً في خلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي في المنطقة. ففي العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، لا تزال تنمية القطاع الخاص يعوقها استمرار الحواجز السوقية التي تحد من دخول الشركات الجديدة إلى السوق وتقيّد نمو الشركات الصغيرة والبادئة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات إصلاحات مستمرة للحد من الدور المهيمن للشركات المملوكة للدولة، وتبسيط اللوائح الحكومية المرهقة، وتعزيز الشمول المالي (وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وتحسين الحوكمة العامة.

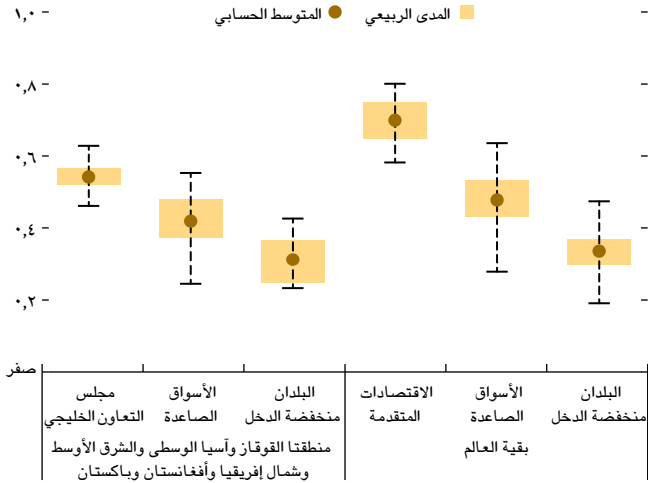
الشكل البياني ١-٢٢: شمال إفريقيا: مكاسب التصدير الحقيقية من زيادة التكامل مع الاتحاد الأوروبي وإفريقيا جنوب الصحراء (الانحراف % عن السيناريو الأساسي)



المصادر: دراسة Rayner and others (قيد الإصدار).

ملحوظة: تحسب بيانات شمال إفريقيا كمستويات بسيطة لبيانات كل بلد على حدة. وتستخدم تسميات البيانات في الشكل البياني رموز البلدان المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

الشكل البياني ١-٢٣: مدى الجاهزية للذكاء الاصطناعي، ٢٠٢٣ (مؤشر، من صفر إلى ١)



المصادر: دراسة Cazzaniga and others (2024): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأسواق الصاعدة تشمل الأسواق الصاعدة المستوردة والمصدرة للنقد الدولي.

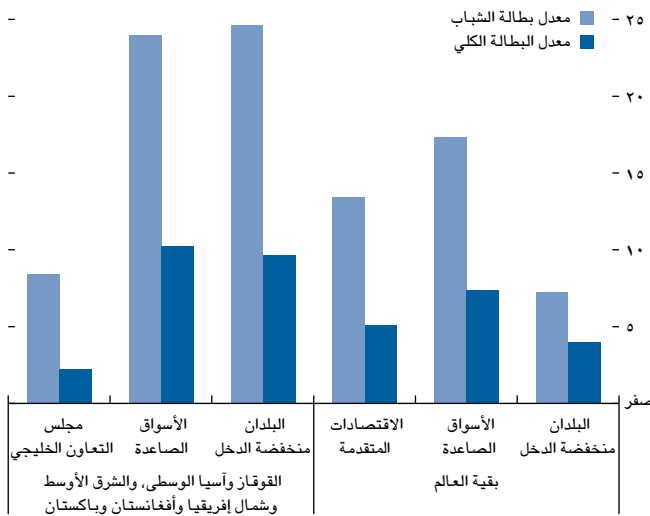
- تنوع التجارة: من شأن معالجة العقبات الهيكلية التي تعترض تعميق التكامل أن تسمح لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى بتنوع أسواق التصدير، وتحسين الترابط الإقليمي، والاستفادة من الفرص الناشئة عن إعادة الهيكلة الجارية لسلاسل العرض العالمية. وفي بحث يجريه صندوق النقد الدولي (دراسة Rayner and others، قيد الإصدار) يتضح أن اعتماد حزمة من الإصلاحات التي تعزز الروابط الاقتصادية لشمال إفريقيا مع أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء من خلال تحسين الخدمات اللوجستية التجارية، ودعم عمليات تقريب سلاسل الإنتاج إلى الجوار، وتشجيع تحرير التجارة، وتعزيز بيئة الأعمال، سوف يعطي دفعة لصادرات شمال إفريقيا الحقيقية بنسبة ١٠٪ بعد ٥ سنوات، ومن ثم يؤدي إلى تسريع نمو الدخل وخلق فرص العمل (الشكل البياني ١-٢٢).^٨
- الاستعداد للذكاء الاصطناعي: يتيح ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي فرصة للبلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى لتعزيز الإنتاجية وتسريع التحول الاقتصادي. ويظهر بحث أجراه صندوق النقد الدولي أن الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل في هاتين المنطقتين متأخرة إلى حد ما عن ركب اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ونظيراتها في المناطق الأخرى من حيث الاستعداد للذكاء الاصطناعي (الشكل البياني ١-٢٣). وتعكس هذه الفجوة أساسا أوجه القصور في البنية التحتية الرقمية والتنظيم والابتكار (دراسة Cazzaniga and others 2024).^٩ وستكون هناك حاجة إلى إحراز تقدم سريع في هذه المجالات لمنع اتساع فجوة الدخل مع الاقتصادات الأكثر تقدما.
- إصلاحات سوق العمل: على الرغم من أن اعتماد الذكاء الاصطناعي قد يعزز الإنتاجية، إلا أن أبحاث صندوق النقد الدولي الأخيرة تشير إلى أنه قد يقلل أيضا فرص العمل المتاحة للشباب.^{١٠} وبشكل ذلك تحديا خاصا لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، التي تواجه بالفعل معدلات بطالة أعلى بكثير بين الشباب مقارنة بالمناطق النظيرة (الشكل البياني ١-٢٤). وللحد من خطر تفاقم هذه المشكلة بسبب اعتماد الذكاء الاصطناعي، يتعين على الحكومات الاستثمار في رأس المال

^٨ تتناول دراسة Rayner and others (قيد الإصدار) تقييم المكاسب الممكنة لاقتصادات شمال إفريقيا من تحديث الخدمات اللوجستية التجارية (تحسين أداء الخدمات اللوجستية)، وتحسين ظروف العمل (زيادة إنتاجية العمالة)، وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر (زيادة الإنتاجية القطاعية من خلال تخفيضات الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، وتقريب الصناعات إلى أوروبا (زيادة الطلب من أوروبا على السلع التجارية من شمال إفريقيا)، وبذل الجهود للنهوض بشمال إفريقيا كمركز إقليمي (تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين بلدان شمال إفريقيا ومع بقية العالم).

^٩ تبني دراسة Cazzaniga and others (2024) مؤشرا لجاهزية الذكاء الاصطناعي عبر البلدان بناء على أربعة مجالات رئيسية ذات صلة بتبني الذكاء الاصطناعي: (١) البنية التحتية الرقمية (توظيف خدمات الإنترنت المتاحة وبأسعار معقولة والبنية التحتية الناضجة للتجارة الإلكترونية)؛ و(٢) رأس المال البشري وسوق العمل (جودة التعليم والمهارات الرقمية ومرونة سوق العمل)؛ و(٣) الابتكار والتكامل (توظيف القدرة على الابتكار والانفتاح التجاري والمالي)؛ و(٤) القواعد التنظيمية والأخلاقية (أطر قانونية قوية).

^{١٠} خلصت دراستا Brynjolfsson and others (2025) و Lichtinger and Hosseini Maasoum (2025) إلى أن تبني الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة اقترن بانخفاض في توظيف العمال في بداية حياتهم المهنية، وهو ما يتسق مع أتمتة المهام المعرفية الروتينية التي غالبا ما يؤديها العمال الأحدث في سوق العمل.

الشكل البياني ١-٢٤: معدلات البطالة، أحدث البيانات (%)



المصادر: منظمة العمل الدولية، إحصاءات القوى العاملة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الأسواق الصاعدة تشمل الأسواق الصاعدة المستوردة والمصدرة للنفط.

البشري، وتطبيق سياسات سوق العمل النشطة الأكثر فعالية، وتحديث قوانين العمل التي تشجع على مرونة أشكال العمل، وتقديم دعم موجه للشباب الباحثين عن عمل.

وفي الاقتصادات الخارجة من دائرة الصراع، يبين الفصل ٢ أن التعافي الاقتصادي الناجح يتطلب إحراز تقدم سريع في المجالات التالية:

- الاستقرار الاقتصادي الكلي: يتعين بذل الجهود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بغية إرساء أسس التعافي والسلام الدائم. وعلى المدى القصير، فإن الحد من تقلبات نمو الناتج الحقيقي والتضخم يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص التعافي الاقتصادي الناجح. وعلى الجانب النقدي، يمكن احتواء التضخم من خلال إصلاح العملة، وإلغاء التمويل النقدي، وإعادة بناء احتياطات النقد الأجنبي. وعلى جانب المالية العامة، من شأن ضبط الإنفاق وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية أن يخلق الحيز اللازم للإنفاق الضروري على إعادة الإعمار والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك حماية الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية.
- التمويل الكافي: يمكن أن يؤدي تأمين التمويل الكافي دورا رئيسيا في دعم التعافي بعد الصراعات. ويمكن أن يكون تخفيف عبء الديون فعالا للغاية من خلال تحرير الموارد لإعادة البناء بدلا من خدمة الديون، والمساعدة في الوقت نفسه على استعادة ثقة المستثمرين والجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، يمكن أن يكون أداة تحفيز من خلال إطلاق المزيد من الموارد وتعزيز أطر السياسات.
- التحسينات المؤسسية وتحسينات الحوكمة: من شأن قوة المؤسسات والحوكمة زيادة فرص التعافي والسلام الدائم. وعلى المدى الطويل، لا يقتصر تعزيز فعالية الحكومة وزيادة خضوعها للمساءلة على تحسين تقديم الخدمات العامة فحسب، بل يدعم أيضا تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وكفاءة استخدام الموارد. فالمؤسسات القوية تعزز كفاءة استخدام الموارد. ولذلك، فإن التمويل في مجالات رئيسية مثل الرعاية الصحية والبنية التحتية والحماية الاجتماعية يمكنه المساهمة في إعطاء دفعة البداية للنشاط الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية.

٦-١: صندوق النقد الدولي لا يزال ملتزما بدعم منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى

لا يزال صندوق النقد الدولي منخرطا بعمق في جهود منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، حيث يقدم المشورة بشأن السياسات، والتمويل، وأنشطة تنمية القدرات. ومنذ عام ٢٠٢٠، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم تمويل بمبلغ ٥٥,٧ مليار دولار لبلدان في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وجدير بالذكر أنه تمت الموافقة على تمويل بمبلغ ٢١,٤ مليار دولار منذ أوائل عام ٢٠٢٤ لبرامج اقتصادية في مصر (زيادة الموارد المتاحة بموجب تسهيل الصندوق الممدد، وتسهيل الصلاصة والاستدامة)، والأردن (تسهيل الصندوق الممدد، وتسهيل الصلاصة والاستدامة)، والمغرب (خط الائتمان المرن)، وباكستان (تسهيل الصندوق الممدد، وتسهيل الصلاصة والاستدامة). وبالإضافة إلى التمويل، قدم صندوق النقد الدولي أكثر من ٣٨٥ مشروعا للمساعدة الفنية وتنمية القدرات في ٣١ بلدا في هاتين المنطقتين، بلغت قيمتها ٣٦,٨ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥. ويضمن الوجود الإقليمي القوي لصندوق النقد الدولي - من خلال مكاتب الممثل المقيم ومراكز المساعدة الفنية ومكتب الصندوق في الرياض - انخراطا وثيقا على أرض الواقع. وأخيرا، يعمل صندوق النقد الدولي بالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي والشركاء الإقليميين لدعم التعافي في البلدان المتأثرة بالصراعات في الشرق الأوسط، من خلال الجمع بين المشورة في مجال السياسات والمساعدة المالية وتنمية القدرات لتعزيز الاستقرار والقدرة على الصمود.

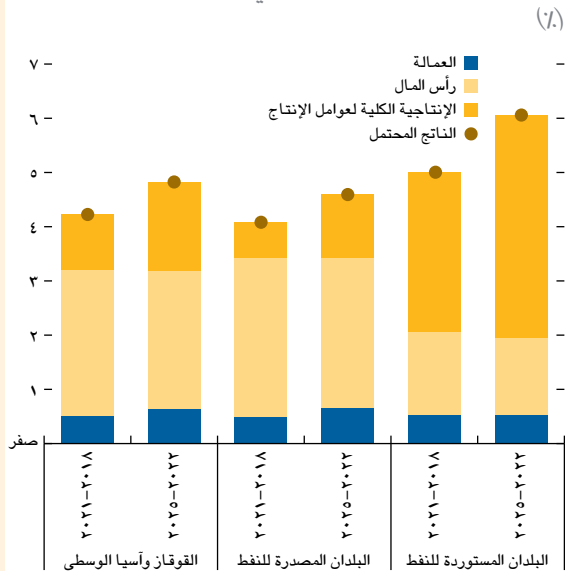
الإطار ١-١: منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: النمو في مرحلة ما بعد التعافي

تسارعت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بشكل كبير على مدار السنوات الأربع الماضية، متجاوزة التوقعات. وإلى جانب التعافي من أزمة كوفيد-١٩، تسببت الحرب في أوكرانيا وعمليات إعادة التنظيم الجغرافي-السياسي الأوسع نطاقاً في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي الإقليمي بشكل كبير^١. وشهدت المنطقة تدفقاً مستمراً للعمالة المهاجرة عالية المهارة (أساساً من روسيا)، بالإضافة إلى طفرة في تدفقات رأس المال المالي الوافدة التي حافظت على نمو الائتمان. وبالإضافة إلى ذلك، عززت بلدان كثيرة من استثماراتها في البنية التحتية وسعت إلى تحقيق تكامل إقليمي أكبر. ويبدو أن هذه الصدمات حفزت حدوث تحولات هيكلية في تخصيص رأس المال والعمالة وريادة الأعمال، حيث تطورت بعض اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى لتصبح "مراكز للتكيف الاقتصادي" تجتذب الاستثمار والمواهب^٢.

ولكن السؤال المهم هو ما إذا كانت هذه التحولات قد أعادت تشكيل النمو المحتمل طويل الأجل وعززته على أساس دائم. ولاختبار هذه الفرضية، تم تقدير الناتج المحتمل لجميع اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (باستثناء تركمانستان بسبب نقص البيانات) باستخدام منهج دالة الإنتاج وسلسلة من المنهجيات التكميلية، تتضمن اعتماد مرشحات للسلاسل الزمنية لعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى النماذج الاقتصادية القياسية. وتم تقدير مدخلات رأس المال باستخدام بيانات الاستثمار وطريقة الجرد المستمر، بينما تم تقدير مدخلات العمالة باستخدام معدلات مشاركة القوى العاملة، ومعدل البطالة غير المتسارع (NAIRU)، ومتوسط ساعات العمل. وكانت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هي القيمة المتبقية.

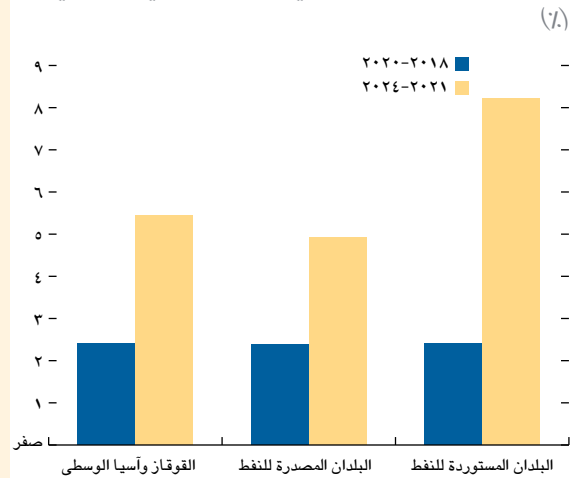
وتشير النتائج إلى ارتفاع كبير في النمو المحتمل في المنطقة. فقد ارتفع متوسط النمو المحتمل المرجح إقليمياً من ٤,٢٪ في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى ٤,٨٪ في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥. ومع ذلك، فإن هذه المتوسطات تحجب فروقاً ملحوظة بين البلدان:

الشكل البياني في الإطار ١-١-٢: منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: المساهمات في الناتج المحتمل (%)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني في الإطار ١-١-١: منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

هذا الإطار من إعداد ناصر راو وفاطمة زيدي.

^١ عدد مايو ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ ودراسة Oxford Analytica 2024.

^٢ دراسة Heckenthaler 2024؛ وعدد مايو ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

الإطار ١-١ (تتمة)

- شهدت الاقتصادات المستوردة للنفط ارتفاعا ملحوظا في النمو المحتمل، حيث ارتفع من ٥٪ إلى ٦,١٪. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى المكاسب في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وقد تعزز هذا الاتجاه العام من خلال تدفقات رأس المال والعمالة الداخلة ذات الجودة العالية - بما في ذلك من روسيا والتي تركزت في تكنولوجيا المعلومات والصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، مما أدى إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة يُرجح أن تكون دائمة. وتشير هذه النتائج إلى أن هناك نموذجا جديدا يتشكل في اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، بدعم من تحسن في المهارات والتكنولوجيا والقدرة على قيادة الأعمال، وليس مجرد من تراكم أسرع لعوامل الإنتاج.
- ومن الناحية الأخرى، لم تشهد الاقتصادات المصدرة للنفط سوى تحسينات متواضعة. فقد أدى اعتمادها الكبير على قطاعات الموارد إلى جانب قصور مرونتها الهيكلية إلى تقييد قدرتها على تحويل تدفقات رأس المال والعمالة إلى نمو الإنتاجية المستمر.

الإطار ١-٢: قواعد المالية العامة، وفروق العائد، وتأثير الصدمات العالمية

يمكن لأطر المالية العامة القوية أن تساهم في تثبيت توقعات القطاع الخاص لسياسة المالية العامة المستقبلية عند ركيزتها من خلال إضفاء مصداقية على التوقعات والالتزامات الرسمية (الميزانية). ومن شأن اعتماد أطر المالية العامة متوسطة الأجل وقواعد المالية العامة التي تتسم بمصداقيتها أن يساعد على تحقيق هذا الهدف، ويساهم بشكل غير مباشر في خفض فروق العائد على السندات السيادية ورفع درجة التصنيف الائتماني (دراسة Acalin and others 2025؛ ودراسة Badinger and Reuter 2017؛ ودراسة Sawadogo 2020؛ ودراسة Islamaj, Penaloza, and Sommers 2024).

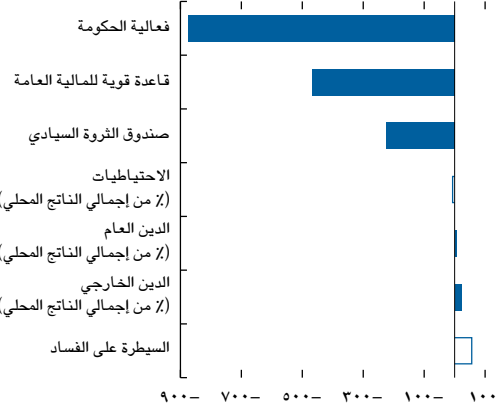
وتعمل بعض الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (على سبيل المثال، موريتانيا وعمان وطاجيكستان والمملكة العربية السعودية) في ظل قواعد غير رسمية للمالية العامة، غير أن عددا قليلا منها اعتمد رسميا قواعد للمالية العامة تنص عليها التشريعات. ووفقا لمجموعة بيانات قواعد المالية العامة المحدثة التي أعدها صندوق النقد الدولي (دراسة Alonso and others 2024)، فإن ربع الاقتصادات فقط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى لديها قواعد رسمية سارية للمالية العامة، مقارنة بثلاثي الاقتصادات ضمن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وأكثر من ٨٠٪ في الاقتصادات المتقدمة. وعلى الرغم من أن اعتماد قاعدة للمالية العامة لا يفرض بالضرورة إلى أطر أقوى للمالية العامة (نظرا لأن الانحرافات غير المبررة عنها قد تقوض مصداقيتها)، فإن قواعد المالية العامة "القوية" يمكنها تعزيز مصداقية التوقعات الرسمية وتثبيت توقعات القطاع الخاص بشأن سياسة المالية العامة المستقبلية. واستنادا إلى مؤشر قوة قواعد المالية العامة من إعداد صندوق النقد الدولي، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تتخلفان عموما عن المناطق الأخرى، حيث تقل قوة المالية العامة فيهما عن المتوسط في الأسواق المتقدمة والأسواق الصاعدة الأخرى (الاستثناء الوحيد هو جورجيا).

ويُظهر التحليل التجريبي أن البلدان التي لديها قواعد مالية عامة "قوية" تتمتع عادة بفروق عائد أقل على السندات السيادية (بحوالي ٤٠٠ نقطة أساس) مقارنة بالبلدان التي لديها قواعد مالية عامة ضعيفة أو معدومة (الشكل البياني في الإطار ١-٢). وبالإضافة إلى وجود قواعد مالية عامة قوية، فإن التباين في فروق العائد بين البلدان تحدده قوة المؤسسات الحكومية (المعبر عنها بدرجات فعالية الحكومة)، وحجم هوامش الأمان الاقتصادية، ومستويات الدين. وعلى سبيل المثال، تساعد هوامش الأمان الكبيرة في تفسير السبب في استفادة بلدان مجلس التعاون الخليجي من الجدارة الائتمانية المرتفعة رغم افتقارها إلى قواعد مالية عامة رسمية.

وقد يكون حيز المالية العامة الإضافي الذي تتيحه فروق العائد المنخفضة على السندات السيادية مفيدا في الحد من التأثير الاقتصادي الكلي للصدمات العالمية المعاكسة. وتشير التقديرات المستمدة من التحليل التجريبي باستخدام منهج التوقعات المحلية (دراسة Jordà 2005) المطبق على مجموعة عالمية على مدى العقود الثلاثة والنصف الماضية

إلى كيفية استجابة الناتج الحقيقي للصدمات العالمية المعاكسة في ظل أطر مختلفة لسياسة المالية العامة. ويرصد الصدمات السلبية بارتفاع قدره انحراف معياري واحد في مؤشر عدم اليقين العالمي المرجح بإجمالي الناتج المحلي، بما يعادل قفزة من المئتين العاشر إلى المئتين الخمسين للتوزيع التاريخي للمؤشر (بناء على الفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

الشكل البياني في الإطار ١-٢-١: محددات فروق العائد على السندات السيادية (تقديرات المعاملات، بنقاط الأساس)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات قواعد المالية العامة (دراسة Alonso and others 2024، قيد الإصدار)؛ ومؤسسة Bloomberg L.P. والبنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: باستخدام عينة من ٥٧ بلدا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٢١، تضمنت مواصفات الانحدار آثارا ثابتة وعامل ضبط لتقلبات الأسواق المالية العالمية، وأخطاء معيارية مجمعة. وتعرف قاعدة المالية العامة القوية (الضعيفة) بأنها درجة في الثلث الأعلى (الأسفل) من توزيع مؤشر قوة قواعد المالية العامة. وتشير الأعمدة المجوفة إلى أن الارتباط ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪.

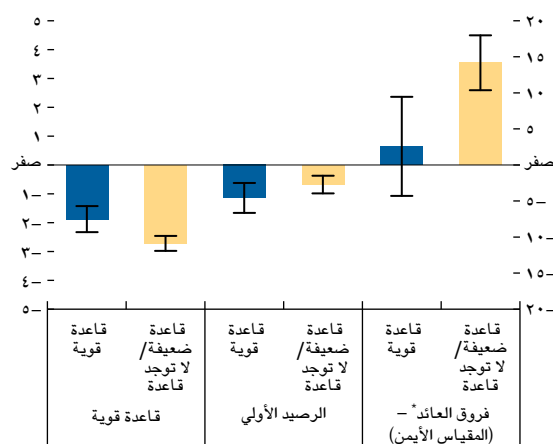
هذا الإطار من إعداد كارمن نايدو وسالم ناشي.

الإطار ١-٢ (تتمة)

ويتضح من التحليل أن الاقتصادات التي لديها أطر مالية عامة أقوى - المعرفة بأنها تقع في الثلث الأعلى من توزيع مؤشر قوة قواعد المالية العامة الذي أعده صندوق النقد الدولي - تشهد خسائر في الناتج أقل بعد عام واحد من حدوث صدمة عالمية سالبة، بالمقارنة مع الاقتصادات ذات أطر المالية العامة الأضعف (التي لديها قواعد مالية عامة ضعيفة أو معدومة) (الشكل البياني في الإطار ١-٢-٢). ويشير سلوك أرصدة المالية العامة الأولية وفروق العائد بعد حدوث صدمة عالمية إلى أن الاقتصادات ذات الأطر المالية الأضعف تميل غالباً إلى تشديد أوضاعها المالية العامة بدرجة أكبر، وبالتالي تطبيق استجابة محدودة على مستوى السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية (انخفاض أقل في الرصيد الأولي)، بينما تعاني من زيادة كبيرة في تكاليف الاقتراض (ارتفاع فروق العائد).

الشكل البياني في الإطار ١-٢-٢: تأثير الصدمات العالمية: أطر المالية العامة المختلفة

(التأثير % بعد سنة من الصدمة، انحراف معياري واحد لصدمة عدم اليقين)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة (Ahir, Bloom, and Furceri (2022)؛ وقاعدة بيانات مؤشر عدم اليقين العالمي؛ وبنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، قاعدة البيانات الاقتصادية التابعة للاحتياطي الفيدرالي؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير Sovereign Spread Monitor؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ ومركز أبحاث الأوبئة الناتجة عن الكوارث، قاعدة بيانات أحداث الطوارئ؛ والبنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية؛ ودراسة (Alonso and others (قيد الإصدار)؛ وصندوق النقد الدولي، مجموعة بيانات قواعد المالية العامة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستخدم منهج التوقعات المحلية لتقييم تأثيرات صدمات عدم اليقين العالمي. وتحدث الصدمة في السنة الأولى، وتتسق مع زيادة قدرها انحراف معياري واحد في مؤشر عدم اليقين العالمي المرجح بإجمالي الناتج المحلي، كما هو مقاس في دراسة (Ahir, Bloom, and Furceri (2022). وتشمل الانحدارات الآثار الثابتة في كل بلد، وفترتي تأخر للصدمة، وفترتي تأخر للمتغير التابع، وعوامل ضبط لمؤشرات صدمات الصراعات، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، وأسعار الفائدة على أموال الاحتياطي الفيدرالي، وأسعار النفط العالمية، ومؤشرات الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة. وتعرف قاعدة المالية العامة القوية (الضعيفة) بأنها درجة القوة تقع في الثلث الأعلى (الأسفل) من توزيع مؤشر قوة قواعد المالية العامة (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع دراسة Alonso and others (قيد الإصدار). وتمثل الخطوط السوداء فترة ثقة ٩٠٪.

* تشير إلى فرق ذي دلالة إحصائية بين مجموعتي الاقتصادات.

الإطار ١-٣: أطر السياسة النقدية والتأثير الاقتصادي للصدّات

تشير أطر السياسة النقدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى قوة تفضيل استقرار أسعار الصرف. ويتجلى هذا بين البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بشكل أساسي من خلال اعتماد أنظمة سعر الصرف المربوطة، مع تفضيل بلدان مجلس التعاون الخليجي حسابات رأس المال الأكثر انفتاحاً^١ وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان فإنها تعطي أولوية أيضاً لاستقرار أسعار الصرف، وتستخدم في المعتاد أنظمة سعر الصرف المدارة التي تحافظ على درجة معينة من استقلالية السياسة النقدية بفضل حسابات رأس المال الأقل انفتاحاً. وفي المقابل، تميل بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى نحو زيادة الاستقلالية النقدية، مقترنة بزيادة انفتاح الحسابات الرأسمالية. ووفقاً للتقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بشأن ترتيبات الصرف وقيود الصرف (IMF 2023)، يعمل حوالي نصف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في ظل شكل من أشكال الربط بحكم الواقع^٢، وعلى الرغم من أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً تدريجياً نحو زيادة مرونة أسعار الصرف، فإن معظم بلدان المنطقة لا تزال تفضل الأنظمة المدارة التي توازن بين استقرار سعر الصرف مع إتاحة قدر من التكيف، مما يعكس جزئياً محدودية تطور الأسواق المالية وضخالة أسواق العملة.

ويشير التحليل التجريبي إلى أن أنظمة سعر الصرف أدت دوراً كبيراً في كيفية الاقتصادات مع صدمات عدم اليقين العالمية، إلا أن آثارها تعتمد بشكل حاسم على مستويات التطور المالي والتنوع الاقتصادي في الاقتصادات (دراسة Duttgupta, Fernandez, and Karacadag 2005؛ ودراسة Frankel 2012؛ ودراسة Chowdhury and others 2014). فالأسواق المالية التي تتمتع بدرجة عالية من التطور والسيولة تيسر تسعير العملات القائم على السوق، وتوفر أدوات لإدارة المخاطر، وتعزز انتقال أثر السياسة النقدية، من بين فوائد أخرى.

وبالنسبة للبلدان شديدة الاعتماد على تصدير سلعة واحدة أو المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشريك تجاري رئيسي فقد يكون من الأفضل أن تدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال ربط عملاتها بعملة ذلك الشريك التجاري (أو بسلة من عملات الشركاء التجاريين). وفي المقابل، نجد أن الاقتصادات الأكثر تنوعاً والأكثر تكاملاً عالمياً سوف تستفيد من تعديل سعر الصرف، نظراً لزيادة احتمالات تعرضها للصدّات الخارجية. وتؤكد النتائج التجريبية أن انخفاض خسائر الناتج بعد صدمة عالمية سلبية ناشئة عن اعتماد نظام سعر الصرف العائم لن يكون ملحوظاً إلا في الاقتصادات ذات المستويات الأعلى من تطوير الأسواق المالية وتنوع الصادرات. وبالنسبة للاقتصادات ذات المستويات المنخفضة من التطوير المالي وتركز الصادرات، فلا يوجد فرق كبير من حيث التأثير بين الأنظمة الثابتة والأنظمة المعومة (الشكل البياني في الإطار ١-٣-١).

ويشير التحليل القائم على النماذج باستخدام الوحدة النموذجية لإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCDMOD) المستمدة من النظام المرن للنماذج العالمية الذي أعده صندوق النقد الدولي (دراسة Andrle and others 2015) إلى أن اعتماد أنظمة موثوقة لاستهداف التضخم ذات أسعار صرف مرنة يمكن أن يخفف الآثار السلبية للصدّات العالمية على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، مقارنة بترتيبات السياسة النقدية الحالية (الشكل البياني في الإطار ١-٣-٢). وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل القائم على النماذج لا يعطي بالضرورة وزناً للأسئلة الجوهرية المتعلقة بالسبل المثلى للانتقال إلى ترتيبات أسعار صرف أكثر مرونة مع ضمان الحفاظ على مصداقية السياسات (أو حتى تعزيزها).

هذا الإطار من إعداد حسن دودو، وكارمن نايدو، وسالم ناشي.

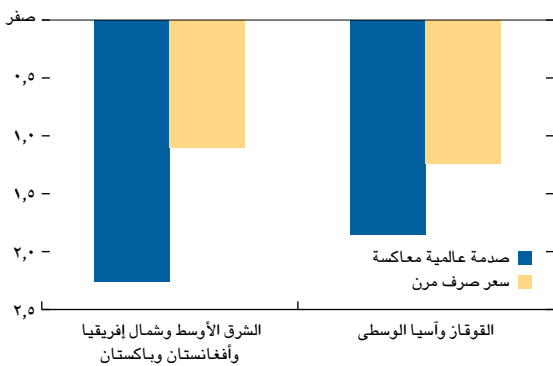
^١ غالباً ما تنجذب البلدان المصدرة للسلع الأولية نحو أنظمة سعر الصرف الثابت كوسيلة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في مواجهة تقلبات أسعار السلع الأولية العالمية (دراسة Levy-Yeyati and Sturzenegger 2016). فمن خلال ربط عملاتها بركيزة مستقرة مثل الدولار الأمريكي، سيكون بوسع هذه البلدان الحد من تقلبات سعر الصرف، وتحسين تثبيت التوقعات التضخمية عند ركيزتها، واكتساب المصداقية النقدية. وتعد هذه المزايا قيمة بصفة خاصة للاقتصادات التي لديها مؤسسات ضعيفة أو تاريخ من التضخم المرتفع (Levy-Yeyati and Sturzenegger 2003).

^٢ تتم مطابقة أنظمة سعر الصرف بناءً على تصنيفات التقرير السنوي بشأن ترتيبات الصرف وقيود الصرف (AREAER). أنظمة مربوطة: (١) ترتيب صرف بدون عملة قانونية منفصلة؛ و(٢) ترتيب مجلس العملة؛ و(٣) ترتيب ربط تقليدي. وأنظمة مدارة: (١) ترتيب مستقر؛ و(٢) ترتيب الربط الزاحف؛ و(٣) ترتيب شبيه بالربط الزاحف؛ و(٤) سعر صرف مربوط ضمن نطاقات تقلب أفضى؛ و(٥) ترتيب مدار آخر. والعملات المعومة: (١) عملة معومة؛ و(٢) تعويم حر.

^٣ ينبغي مقارنة النتائج المختلفة لكل نظام صرف ضمن كل مواصفة من المواصفات، وليس على مستوى المواصفات المختلفة ككل، نظراً للفروق في نطاق تغطية العينة.

الإطار ١-٣ (تتمة)

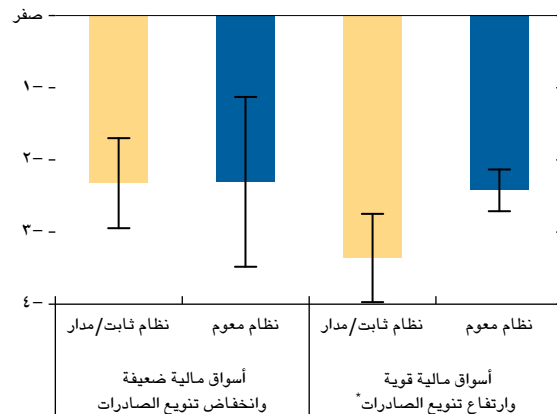
الشكل البياني في الإطار ١-٣-٢: التأثيرات القائمة على النماذج لصدمة عالمية (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير % عن السيناريو الأساسي، المتوسط على مدار أول سنتين)



المصادر: نتائج الوحدة النمذجية من إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى MCDMOD وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: سيناريو الصدمة العالمية المعاكسة مستمد من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ويفترض ارتفاع الحواجز التجارية، وتباين المسارات العالمية (أي انخفاض الإنتاجية في أوروبا، وضعف الطلب في الصين، وارتفاع عجز المالية العامة في الولايات المتحدة)، وزيادة عدم اليقين العالمي، وتشديد الأوضاع المالية. ويفترض سيناريو سعر الصرف المرن أن تتحول كل البلدان الواقعة ضمن اختصاص إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من نظم سعر الصرف الحالية إلى نظم سعر الصرف المرن.

الشكل البياني في الإطار ١-٣-١: التأثيرات التقديرية للصدمة العالمية حسب نظام سعر الصرف وخصائص البلدان (% التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بعد سنة من الصدمة، صدمة عدم اليقين بمقدار انحراف معياري واحد)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التقرير السنوي بشأن ترتيبات الصرف وقيود الصرف؛ ودراسة (Ahir, Bloom, and Furceri (2022) وقاعدة بيانات مؤشر عدم اليقين العالمي؛ وبنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، قاعدة البيانات الاقتصادية التابعة للاحتياطي الفيدرالي؛ وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية؛ ومركز أبحاث الأوبئة الناتجة عن الكوارث، قاعدة بيانات أحداث الطوارئ؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات مؤشر التطور المالي؛ ومصفوفة التجارة السلعية في قاعدة بيانات إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُستخدم منهج التوقعات المحلية لتقييم تأثيرات صدمات عدم اليقين حول العالم. وتحدث الصدمة في السنة الأولى، وتتسق مع زيادة قدرها انحراف معياري واحد في مؤشر عدم اليقين العالمي المرجح بإجمالي الناتج المحلي، كما هو مقاس في دراسة (Ahir, Bloom, and Furceri (2022). وتشمل الانحرافات الآثار الثابتة في كل بلد، وفترتي تأخر للصدمة، وفترتي تأخر للمتغير التابع، وعوامل ضبط لمؤشرات صدمات الصراعات، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، وأسعار الفائدة على أموال الاحتياطي الفيدرالي، وأسعار النفط العالمية. ويستند تطور الأسواق المالية القوي (الضعيف) وتنوع الصادرات المرتفع (المنخفض) إلى تسجيل درجة تزيد (تقل) عن الوسيط العالمي لكل مؤشر، على التوالي.

* تشير إلى فرق ذي دلالة إحصائية بين مجموعتي الاقتصادات.

المراجع

- Acalin, Julien, Virginia Alonso, Clara Arroyo, Raphael Lam, Leonardo Martinez, Anh D.M. Nguyen, Francisco Roch, Galen Sher, and Alexandra Solovyeva (2025). "Fiscal Guardrails Against High Debt and Looming Spending Pressures." Staff Discussion Note 25/004, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ahir, Hites, Nicholas Bloom, and Davide Furceri. 2022. "The World Uncertainty Index." NBER Working Papers 29763, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. doi: 10.3386/w29763
- Alonso, Virginia, Clara Arroyo, Ozlem Aydin, Vybhavi Balasundharam, Hamid R. Davoodi, Gabriel Hegab, Anh M. Nguyen, Natalia. Salazar, Galen Sher, Alexandra Solovyeva, and Nino Tchelishvili. Forthcoming. "Fiscal Rules and Fiscal Councils: Recent Trends and Revisions since the Pandemic." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Andrle, Micale, Patrick Blagrove, Pedro Espallat, Keiko Honjo, Benjamin L Hunt, Mika Kortelainen, René Lalonde, Douglas Laxton, Eleonara Mavrodeidi, Dirk V Muir, Susanna Mursula, and Stephen Snudden. 2015. "The Flexible System of Global Models - FSGM." IMF Working Paper 15/64, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Badinger, Harald, and Wolf Heinrich Reuter. 2017. "The Case for Fiscal Rules." *Economic Modelling* 60: 334-43.
- Boehm, Christoph E., Andrei A. Levchenko, and Nitya Pandalai-Nayar. 2023. "The Long and Short (Run) of Trade Elasticities." *American Economic Review* 113 (4): 861-905.
- Brynjolfsson, Erik, Bharat Chandar, and Ruyu Chen. 2025. "Canaries in the Coal Mine? Six Facts about the Recent Employment Effects of Artificial Intelligence. Working Paper, Stanford University Digital Lab.
- Cazzaniga, Mauro, Florence Jaumotte, Longji Li, Giovanni Melina, Augustus J Panton, Carlo Pizzinelli, Emma J Rockall, and Marina Mendes Tavares. 2024. "Gen-AI: Artificial Intelligence and the Future of Work." IMF Staff Discussion Notes 24/001, Washington, DC.
- Chowdhury, Mohammad Tarekul H., Prasad Sankar Bhattacharya, Debdulal Mallick, and Mehmet Ali Ulubaşoğlu. 2014. "An Empirical Inquiry into the Role of Sectoral Diversification in Exchange Rate Regime Choice." *European Economic Review* 67: 210-27.
- Duttagupta, Rupa, Gilda Fernandez, and Cem Karacadag. 2005. "Moving to a Flexible Exchange Rate: How, When, and How Fast?" IMF Economic Issues 38, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Frankel, Jeffrey. A. 2012. "Choosing an Exchange Rate Regime." In *Handbook of Exchange Rates* (First Edition), edited by Jessica James, Ian W. Marsh, and Lucio Sarno. John Wiley and Sons, Inc.
- Gershenson, Dmitry, Omer Faruk Akbal, Mohamed Belkhir, Rhea Gupta, Koba Gvenetadze, Ashraf Khan, Fei Liu, Antonio Manzanera Escribano, Nasir Rao, Umang Rawat, and Xiaoqiao Shen. Forthcoming. "Central Bank Independence and Monetary Policy Effectiveness in the Middle East, Central Asia and Caucasus." IMF Departmental Paper, Washington, DC.
- Heckenthaler, Judith. 2024. "Central Asia's Shifting Regional Dynamics: Navigating the Impact of Russia's War Against Ukraine." DGAP Policy Brief, German Council on Foreign Relations (DGAP).

- International Monetary Fund (IMF). forthcoming. "Gulf Cooperation Council: Enhancing Resilience to Global Shocks: Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries." IMF Policy Papers, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2023. Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2023. Washington, DC.
- Islamaj, Ergys, Agustin Samano Penaloza, and Scott Sommers. 2024. "The Sovereign Spread Compressing Effect of Fiscal Rules during Global Crises." World Bank Policy Research Paper 10741, Washington, DC.
- Jordà, Òscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161-82.
- Levy-Yeyati, Eduardo, and Federico Sturzenegger. 2003. "To Float or to Fix: Evidence on the Impact of Exchange Rate Regimes on Growth." *American Economic Review* 93 (4): 1173-93.
- Levy-Yeyati, Eduardo, and Federico Sturzenegger. 2016. "Classifying Exchange Rate Regimes: 15 Years Later." HKS Working Paper No. 16-028, August.
- Lichtinger, Guy, and Seyed Mahdi Hosseini Maasoum. 2025. "Generative AI as Seniority-Biased Technological Change: Evidence from US Resume and Job Posting Data." Working Paper
- Oxford Analytica. 2024. "Ukraine War Fueling Economic Growth in Central Asia." Emerald Expert Briefings oxan-db
- Rayner, Brett, Charalambos Tsangarides, Tsendsuren Batsuuri, Hannah Brown, Rana Fayez, Nadia Munir, Dirk Muir, Gian Plebani, Sahra Sakha, and Veronique Salins [2025]. "Connecting Continents - North Africa's Opportunity to Increase Economic Linkages with Europe and Sub-Sahara." Departmental Paper, forthcoming, Washington, DC.
- Sawadogo, Pegdewendé Nestor. 2020. "Can Fiscal Rules Improve Financial Market Access for Developing Countries?" *Journal of Macroeconomics* 65: 103214.
- UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2025a. "Sudan Humanitarian Needs and Response Plan. December 24. <https://www.unocha.org/sudan>
- UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2025b. "Reported Impact Snapshot: Gaza Strip." September 25. <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-10-september-2025>.

٢- تعزيز التعافي الاقتصادي بعد الصراعات: الأنماط والسياسات^١

التعافي الاقتصادي من الصراعات يتطلب ما هو أكثر من إحلال السلام - فهو يقتضي بذل جهدا شاملا على مستوى السياسات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتأمين الموارد اللازمة لإعادة الإعمار. ويستند هذا الفصل إلى النتائج المستخلصة من التحليلات الإحصائية الجديدة لتجارب التعافي بعد الصراعات وتحليل دراسات حالة مختارة لتحديد الأوضاع والسياسات المصاحبة لحالات التعافي الاقتصادي بعد الصراعات، مع التركيز بصفة خاصة على اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) والقوقاز وآسيا الوسطى (CCA).^٢ ومع الإقرار بأن كل حالة من حالات التعافي تتشكل حسب السياق الخاص بها، فإن التحليل يوضح أن جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإتاحة فرص الحصول على التمويل - بما في ذلك من خلال الدعم الدولي وتخفيف أعباء الديون - بالإضافة إلى تحسين جودة المؤسسات اقترنت عموما بتحقيق نتائج أفضل. كذلك تبرز دراسات الحالة أهمية تنسيق مشاركة الجهات المانحة، وإجراء الإصلاحات الهيكلية في الوقت المناسب، والالتزام السياسي المستمر بإعادة بناء قدرات الدولة، فضلا على المساعدة الفنية المقدمة من المنظمات الدولية.

٢-١: مقدمة

أصبحت الصراعات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أكثر تواترا واحتداما على مدار العقدين الماضيين، حيث تتسبب في معاناة إنسانية هائلة وضعف الأداء الاقتصادي في الأجلين القريب والبعيد (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).^٣ ومن شأن الصراعات الحادة والممتدة، لا سيما الصراعات التي ينتج عنها نزوح قسري واسع النطاق، تقويض التماسك الاجتماعي وتعطيل تراكم رأس المال البشري، الذي يمثل محركا رئيسيا للتوقعات الاقتصادية في الأجل المتوسط (الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). ويفرض استئناف النشاط الاقتصادي بعد الصراعات تحديات هائلة أمام صناع السياسات في الداخل والشركاء الدوليين، حيث تتأثر جهود التعافي غالبا بسياسات محلية محددة، بما فيها ديناميكيات الاقتصاد السياسي، والموروثات التاريخية، وتنوع احتياجات ما بعد الصراع.^٤ وفي عالم أكثر عرضة للصدمات، أصبحت العوامل الخارجية كذلك قادرة على زيادة هذه التحديات بدرجة كبيرة وتعقيد جهود التعافي بعد الصراعات.

ويساهم هذا الفصل في إثراء النقاش الدائر باستعراض محركات التعافي الاقتصادي بعد الصراعات ضمن عينة كبيرة من البلدان على مدار العقود الثلاثة الماضية. ويهدف من خلال التحليلات الإحصائية ودراسات الحالة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي الأنماط المشتركة التي تظهر في حالات التعافي بعد الصراعات؟ وما هي عوامل دعم التعافي الأقوى والأكثر استدامة بعد الصراعات؟ وما الدروس التي توفرها تلك التجارب للاقتصادات الخارجة من دائرة الصراع في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى؟

ويستهل هذا الفصل مساره ببناء مجموعة من البيانات عن فترات التعافي بعد الصراعات، بحيث تميز بين حالات التعافي "الناجحة" و"غير الناجحة". ويتناول بعد ذلك تحليل أنماط التعافي عبر المناطق ومجموعات الاقتصادات، مع التمييز بينها حسب خصائص الصراع (أي حدته ومدته ونوعه). ويستعرض كذلك دور كل من جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتمويل، بما في ذلك تدابير

^١ أعد هذا الفصل فريق مؤلف من فارس عبد الرحمن، وفيجدان بورانوف، وسيريل بوزا (رئيس فريق مشارك)، وبورنوين براون، وهانا براون، ومحمد إعجاز، ورادريكا غويال، وبوريسلاف ميركافا (رئيس فريق مشارك)، وتوماس بيونتك، وبلال تابتي، وسوبي سوفيتا فيلكومار.

^٢ تيسيرا لأغراض التحليل، فإن التقسيم الجغرافي لمجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا الفصل يضم أفغانستان وباكستان.

^٣ يخلص هذا الفصل إلى أن نصيب الفرد من الناتج بعد نشوب صراع حاد في أحد اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) والقوقاز وآسيا الوسطى (CCA) يظل منخفضا بنحو ١٠٪ في المتوسط بعد مرور عشر سنوات.

^٤ قد تؤثر عوامل الاقتصاد السياسي على ديناميكية التعافي بعد الصراعات عبر قنوات متعددة. ويتناول هذا الفصل بحث ثلاثة منها على وجه الخصوص، وهي: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والدعم الدولي، وبناء المؤسسات. غير أن هناك جوانب أخرى، مثل وضع اتفاقيات السلام والتمثيل السياسي لفترة ما بعد الصراعات، قد تكون لها انعكاسات كذلك على استمرار السلام وجودة التعافي. ولم يتطرق لها التحليل لتظل ضمن المجالات المحتملة تناولها بالبحث في المستقبل.

الدعم الدولي، والسياسات الهيكلية. وتؤخذ دراسات الحالة القطرية في الاعتبار لتعزيز النتائج المستخلصة من التحليلات الإحصائية وإضفاء رؤى متعمقة على كيفية مساهمة نوع الصراع والعوامل ذات الخصوصية بكل اقتصاد في تشكيل النتائج.

٢-٢: تقييم مدة وصمود حالات التعافي بعد الصراع

يستمد هذا الفصل البيانات من مصدر رئيسي هو قاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (Uppsala Conflict Data Program's Georeferenced Events Database) (التي تغطي الفترة من ١٩٨٩-٢٠٢٤) حيث تُعرّف الصراعات بأنها "أحداث عنف منظمة وفتاكة بين أطراف قابلة للتعريف سواء من الدول أو غير الدول أو تتم ممارستها ضد المدنيين". وفي هذا الفصل يُصنّف البلد بأنه واقع في دائرة الصراع إذا كانت حدة الصراع - التي تُعرّف بمجموع الوفيات ذات الصلة بالصراع مقسوماً على مجموع سكان البلد - في أي سنة أكبر من ٢٥ حالة وفيات لكل مليون نسمة.^٥ ويتناول الفصل، من خلال مجموعة بيانات فترات الصراع المتضمنة في قاعدة البيانات، تعريف فترة ما بعد الصراع بأنها فترة تنخفض فيها حدة الصراع إلى أقل من ٢٥ حالة وفيات لكل مليون نسمة من السكان لمدة سنتين متواصلتين على الأقل.^٦ وبناءً على هذا التعريف، يتوصل هذا الفصل إلى عدد ١٢١ فترة من فترات ما بعد الصراع حول العالم على مدار العقود الثلاثة الماضية: منها ٢٠ فترة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، و٨ فترات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، و٩٣ فترة في مناطق أخرى.

مدة السلام وأداء النمو

فترات ما بعد الصراع ("السلام") في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان غالباً ما تكون أقصر من سواها في المناطق الأخرى (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ١). وتبين منحنيات مدة السلام، التي تُقدّر احتمالية استدامة السلام لما بعد مدة معينة، أن السلام غالباً ما يكون أكثر هشاشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث تنخفض احتمالية استدامته بوتيرة أسرع مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى والمناطق الأخرى، فتتخفّض إلى أقل من ٥٠٪ بعد ١٠ سنوات (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ٢).^٧

وقد تعكس هذه الهشاشة إلى حد ما زيادة حدة الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في المتوسط مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وبقية العالم (الشكل البياني ٢-٢)، حيث تقاس حدة الصراعات بمتوسط العدد السنوي من نصيب الفرد من الوفيات المرتبطة بالصراعات لكل مليون نسمة من السكان عبر مختلف الصراعات. كذلك يميل أداء النمو بعد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان غالباً للتأخر عن اللحاق بركب المناطق الأخرى. فالاقتصادات في هذه المنطقة تتعافى بوتيرة أبطأ في المتوسط، بحيث يقل متوسط نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي خلال خمس سنوات بعد الصراع عن ١٪، وهو أقل كثيراً من المتوسط البالغ ٤,٨٪ المُشاهد في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومتوسط قدره ٢,٢٪ في المناطق الأخرى (الشكل البياني ٢-٣).^٨

لماذا تنجح بعض حالات التعافي بينما تتعطل مسيرة غيرها؟

تتأخر اقتصادات ما بعد الصراع لسنوات طويلة، في المتوسط، عن استعادة اتجاهات الناتج التي بلغت في الفترة التي سبقت الصراع (عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). ويستعرض هذا الفصل تصنيف فترات التعافي بعد الصراعات باعتبارها ناجحة إذا تحقق لها شرطان: أولهما عودة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى مساره المتوقع في الفترة التي سبقت اندلاع الصراع (حسبما تم رصده في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي) في غضون خمس سنوات، والثاني استمرار السلام (حسب تعريفه آنفاً) على مدار تلك السنوات الخمس.^٩ أما الفترات التي تستمر فيها فجوة التعافي أو التي لا يستمر فيها السلام على مدار السنوات الخمس بعد نهاية الصراع المحددة فيتم تعريفها بأنها غير ناجحة (أو فاشلة). وباستخدام هذين المعيارين نستخلص الحقائق المبسطة التالية:

- حوالي الثلث فقط من الفترات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى وبقية العالم يمكن تصنيفها كفترات ناجحة (راجع المرفق على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

^٥ راجع برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (UCDP 2024). وتقيد واقعة صراع ضمن هذا البرنامج إذا كانت هناك ٢٥ حالة وفاة على الأقل مرتبطة بالصراع. وقد يختلف تعريف الصراع في هذا الفصل عن التعريف المعتمد لدى أطراف أخرى.

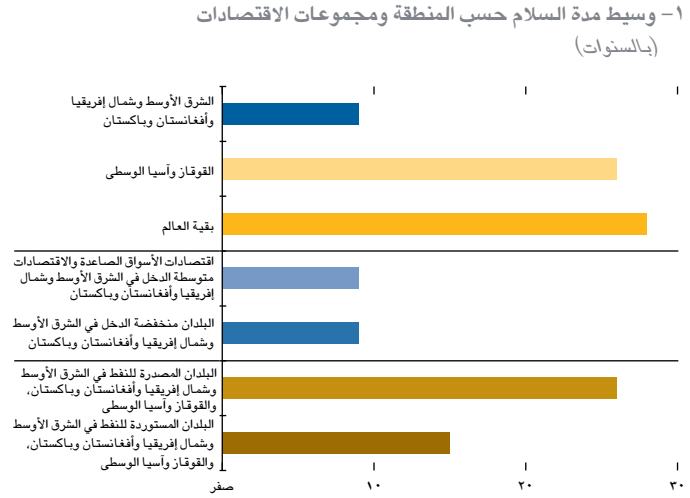
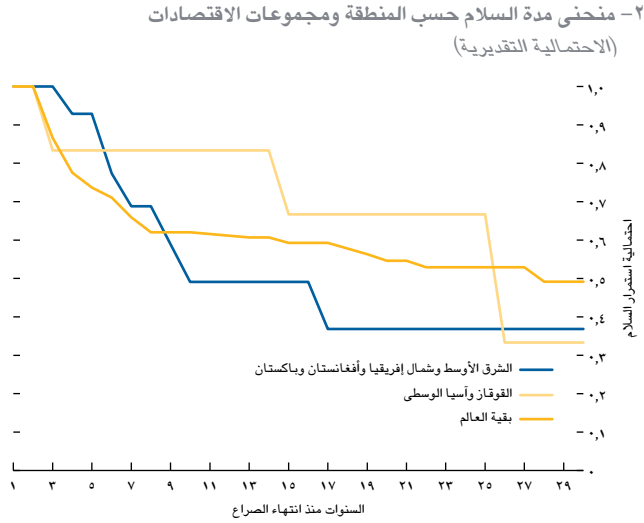
^٦ يشير مصطلح "بعد الصراعات" إلى فترات السلام المستخدمة لأغراض التحليل ولا يعني أن بلداناً معينة لم تعد مصنفة لدى الصندوق بأنها ضمن فئة الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

^٧ تقديرات المنحنيات تتبع منهجية "كابلان-ماير" (دراسة Kaplan and Meier 1958)، التي تأخذ في الحسبان فترات ما بعد الصراع التي لا تزال تنعم بالسلام لدى انتهاء مجموعة البيانات في ٢٠٢٤.

^٨ يتضح من الأبحاث السابقة أن هناك اثنين من التحديات يبرزان بصفة خاصة أمام اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان يمكن أن تترتب عليهما زيادة العبء على النمو، وهما: ارتفاع أعباء الدين التي تخفف حيز الإنفاق من المالية العامة (مما يرجع جزئياً لتزايد العجز المالي الأولي في ظل إعطاء الحكومات الأولوية للنفقات الأكبر المرتبطة بالصراعات بينما تتراجع في الوقت نفسه مصادر الإيرادات نظراً لما ينجم عن الصراعات من تعطيل للنشاط الاقتصادي؛ راجع دراسة (Rother and others 2016)؛ وازدياد عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن العام المحيط بعملية بناء السلام، مما يردع الاستثمار الأجنبي ويؤخر التعافي (تقرير مجموعة البنك الدولي World Bank Group 2020).

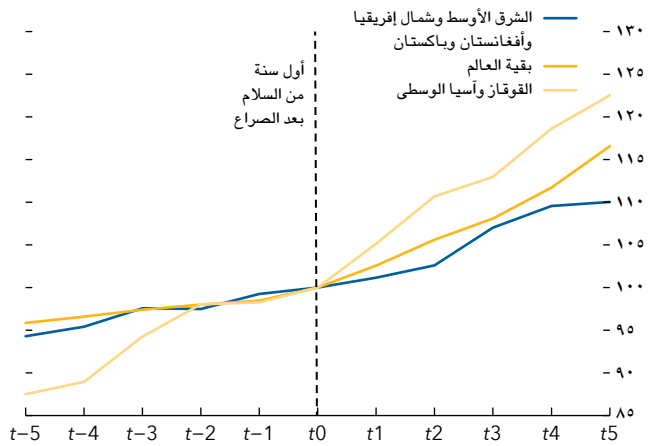
^٩ راجع المرفق على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من المعلومات عن وضع المسار المتوقع للفترة التي سبقت اندلاع الصراع.

الشكل البياني ٢-١: فترات السلام بعد الصراعات، ١٩٨٩-٢٠٢٤



المصادر: قاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: منحنيات المدة هي تقديرات منهجية كابلان-ماير. وتصنيفات البلدان المصدرة والمستوردة للنفط على أساس تصنيفات مجموعات البلدان الحالية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتتضمن فئة "بقية العالم" كل البلدان باستثناء البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى.

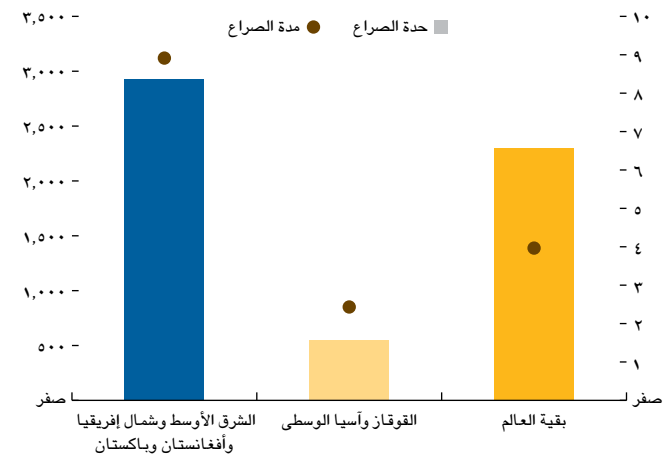
الشكل البياني ٢-٣: مستوى وسيط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قرب نهاية الصراع (المؤشر ١٠٠ = أول سنة من السلام)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: وتتضمن فئة "بقية العالم" كل البلدان باستثناء البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى.

الشكل البياني ٢-٢: متوسط حدة الصراعات ومدتها

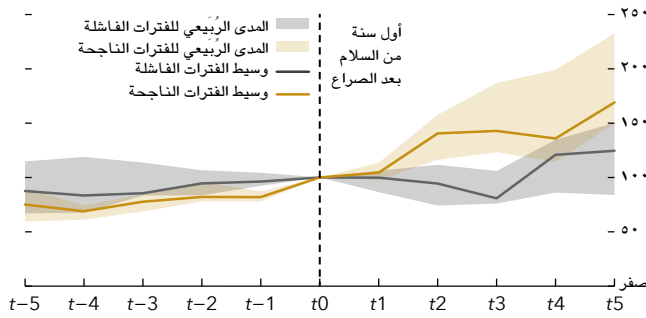
(متوسط عدد الوفيات السنوية المرتبطة بالصراعات لكل مليون نسمة من السكان على المحور الأيسر، والمدة بالسنوات على المحور الأيمن، ١٩٨٩-٢٠٢٤)



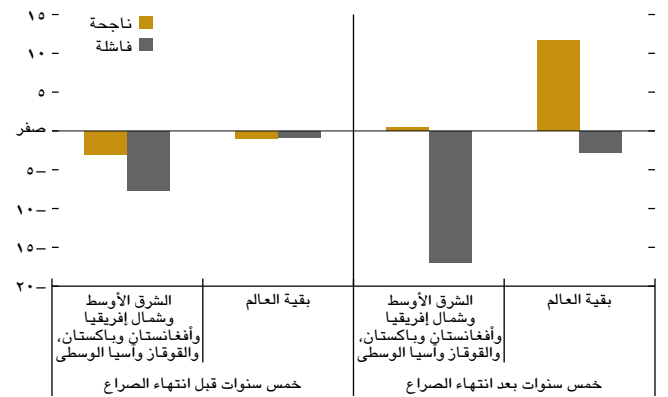
المصادر: قاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: وتتضمن فئة "بقية العالم" كل البلدان باستثناء البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى.

الشكل البياني ٢-٤: التعافي بعد الصراعات: تطور قنوات الاقتصاد الكلي

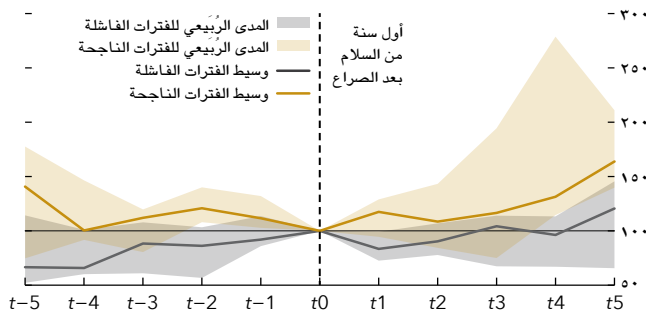
٢- إجمالي تكوين رأس المال الحقيقي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى حسب تصنيف فترة التعافي (المؤشر ١٠٠ = أول سنة من السلام)



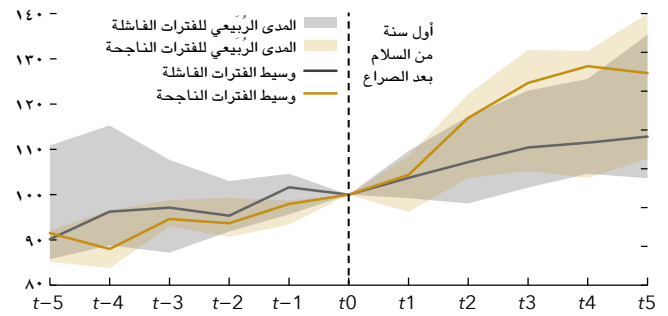
١- وسيط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في فجوة التعافي حسب تصنيف فترة التعافي والمجموعة الإقليمية (الفرق % بين الاتجاه العام الفعلي والمتوقع قبل اندلاع الصراع)



٤- المساعدة الإنمائية الرسمية في هيئة منح لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى حسب تصنيف فترة التعافي (المؤشر ١٠٠ = أول سنة من السلام)



٣- الاستهلاك الحقيقي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى حسب تصنيف فترة التعافي (المؤشر ١٠٠ = أول سنة من السلام)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة (Feenstra, Inklaar, and Timmer (2015) وجدول "بن" العالمية؛ وقاعدة بيانات نظام إبلاغ بيانات الدائنين، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تتضمن اللوحة ١ الصراعات التي لم تستمر لمدة خمس سنوات. المحاور الأفقية في اللوحات ٢-٤ تبين الزمن بالسنوات مقارنة بالنهاية المحددة للصراع.

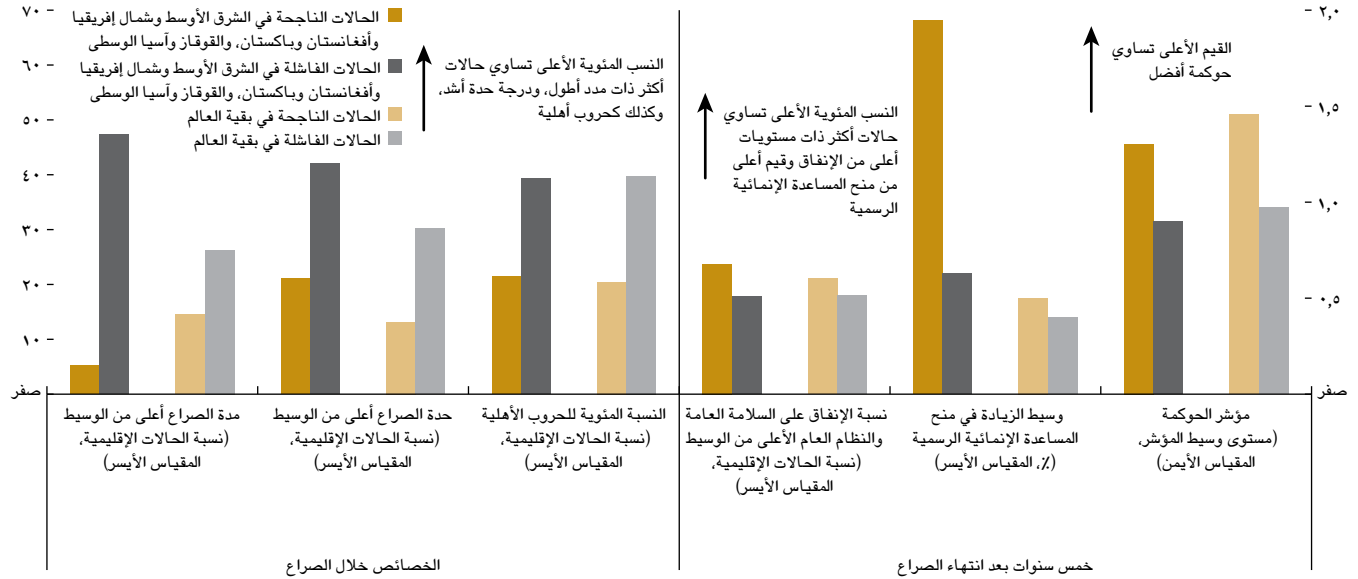
- وفي أثناء الصراع (أي على مدار السنوات الخمس السابقة لنهاية الصراع)، بينما يتأخر مستوى الناتج غالباً عن الاتجاه العام للنمو المحرز قبل اندلاع الصراع في كل الاقتصادات في المتوسط، فإن منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى غالباً ما تتأخر أكثر عن اللحاق بالركب مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ١).
- وبعد نهاية الصراع، تجاوزت مستويات الناتج في فترات التعافي الناجحة الاتجاهات العامة المتوقعة في الفترة التي سبقت الصراع بحوالي ١٢٪ في المتوسط في كل الاقتصادات باستثناء اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، بينما لم تتجاوز الزيادة في اقتصادات المنطقتين ٠,٥٪ في المتوسط.
- وفي فترات التعافي الفاشلة، انخفض الناتج في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى بنسبة قدرها ١٧٪ عن الاتجاه العام، مقارنة بنسبة قدرها ٣٪ فقط في المناطق الأخرى.^{١١}
- وتتسم فترات التعافي الناجحة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى بحدوث ارتفاع حاد في الاستثمار، مع ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الحقيقي بما يقرب من ٧٥٪ في المتوسط خلال خمس سنوات من انتهاء الصراع، بينما يسجل تعافي الاستهلاك الحقيقي ٢٥٪. وفي المقابل، نجد أن فترات التعافي الفاشلة لا تشهد في المعتاد تحول نمو الاستثمار إلى معدلات موجبة حتى السنة الرابعة كما تظل معدلات الاستهلاك متأخرة كثيراً عن الاتجاهات العامة (الشكل البياني ٢-٤، اللوحات ٢ و ٣).^{١٢}

^{١١} تتسق هذه النتائج مع ما ورد في الفصل الثاني من عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الذي خلّص إلى أن التأثير الاقتصادي السلبي للصراعات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى غالباً ما يكون أكبر وأطول أمداً مقارنة ببقية العالم.

^{١٢} تم تجميع اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى في عرض الحقائق المبسطة والتحليل الإحصائي نظراً لضيق نطاق تغطية العينة بالنسبة لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، حيث شهدت هذه المنطقة عدداً أقل من فترات التعافي بعد الصراعات، بلغ مجموعها ثمانية فترات، منها فترة واحدة مصنفة ناجحة وأربع فترات مصنفة غير ناجحة. وحالات البيانات المنقوصة دون تصنيف الفترات الثلاث الأخرى.

^{١٣} تتعافى كذلك مستويات إجمالي تكوين رأس المال الحقيقي والاستهلاك الحقيقي في فترات التعافي الناجحة بعد خمس سنوات من الصراع في بقية العالم، بحيث تسجل ارتفاعاً بنسبة ٥٠٪ و ٢٠٪، بالترتيب، ولكن الفروق بين فترات التعافي الناجحة والفاشلة لاهذين المتغيرين في بقية العالم أقل من ذلك.

الشكل البياني ٢-٥: حالات التعافي الناجحة بعد الصراعات مقابل الحالات الفاشلة: الأوضاع أثناء الصراع وبعده (نسبة مئوية على المحور الأيسر؛ قيمة المؤشر على المحور الأيمن)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة (Feenstra, Inklaar, and Timmer (2015) وجداول "بن" العالمية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ والبنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تقاس حدة الصراع كمتوسط نصيب الفرد السنوي من الوفيات في كل صراع. وتندرج الحروب الأهلية تحت فئة الصراعات القائمة على الدول في قاعدة بيانات برنامج أوبسالا، حيث تدخل مجموعة أو أكثر من المتمردين في تحد ضد الدولة. ويوضح وسيط الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية في هيئة منح وسيط التغير بعد خمس سنوات من السنة الأولى من السلام. ويُحسب مؤشر الحوكمة كمتوسط المؤشرات الفرعية الستة في مؤشرات الحوكمة العالمية، بعد تعديله إلى حد أدنى صفر. وتتضمن فئة "بقية العالم" كل البلدان باستثناء البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى.

■ كذلك تعكس فترات التعافي الناجحة زيادات أكبر في إجمالي تحويلات العاملين في الخارج، وصافي الصادرات، والمساعدة الإنمائية الرسمية في هيئة منح في غضون أول خمس سنوات بعد اندلاع الصراع (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ٤، والمرفق على شبكة الإنترنت).

وهناك عدة خصائص وعوامل يمكنها المساعدة في تفسير السبب وراء نجاح بعض حالات التعافي بعد الصراعات بينما لا تحقق سواها المستوى المطلوب (الشكل البياني ٢-٥):

- تساهم خصائص الصراع السابق بدور مهم في هذا الشأن - حيث يزداد ترجيح نجاح حالات التعافي عندما يكون الصراع السابق أقصر أمداً، وأقل حدة، ولا يأخذ طابع الحرب الأهلية.^{١٣}
- وتزداد احتمالات نجاح التعافي أيضاً عندما تخصص الحكومات موارد أكبر من المالية العامة لاستعادة النظام العام والأمان في أعقاب أي صراع. وتؤكد دراسات الحالة بشدة على أهمية تحقيق الأمن. ففي حالة بقاء السلام هشاً أو استمرار التهديدات الأمنية، ترتفع تكاليف إعادة الإعمار، ويتراجع الإقبال على الاستثمار، مثلما يتضح في حالة أفغانستان (الإطار ٢-١).^{١٤}
- ويلاحظ أن ارتفاع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في هيئة منح وحوكمة أقوى بعد انتهاء الصراع هما كذلك من الخصائص المقترنة بتحقيق نتائج أفضل. وجدير بالذكر، أن الفروق غالباً ما تكون أكبر في المتوسط بين حالات التعافي الناجحة والفاشلة على مستوى معظم هذه الخصائص في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى مقارنة ببقية العالم.

^{١٣} في إطار قاعدة بيانات برنامج أوبسالا، تُصنف الصراعات حسب طبيعة الأطراف المشاركة، حيث تستعرض ثلاثة أنواع رئيسية من الصراعات: (١) صراعات قائمة على الدول، تنطوي على اشتباكات بين كيانيين منظمين، أحدهما على الأقل جهاز حكومي (وتندرج الحروب الأهلية تحت هذا النوع من الصراع، حيث تدخل مجموعة أو أكثر من المتمردين في تحد ضد الدولة)؛ و(٢) صراعات قائمة على غير الدول، وتتسم بالاشتباكات بين جماعتين منظميتين لا تمثل إحداها حكومة؛ و(٣) أحداث أحادية الطرف، حيث تقوم جماعة منظمة - حكومية أو غير حكومية - باستهداف المدنيين مباشرة. وتشمل العينة المستخدمة ٨٠٪ تقريباً من الصراعات القائمة على الدول، ٦١٪ منها حروب أهلية، و٧٪ صراعات قائمة على غير الدول، و١٣٪ صراعات تنطوي على أحداث عنف من طرف واحد. وقد تضمنت العينة أنواع الصراعات الثلاثة ضمن التحليل التجريبي لضمان التغطية الشاملة للصراعات.

^{١٤} راجع تقرير (Special Inspector General for Afghanistan Reconstruction (2021).

ورغم أن هذه النتائج تشير إلى عدد قليل من العوامل المحتملة المقترنة بحالات التعافي الأقوى، فإن الارتباطات الثنائية التي نستعرضها هنا لا ترصد الأثر المجمع لاستجابات السياسات والأبعاد الأخرى لفترات التعافي التي ذكرناها آنفاً. وحتى يتحقق ذلك، نلجأ في القسم التالي إلى التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات.

٢-٣: الأوضاع والسياسات الداعمة للتعافي بعد الصراعات

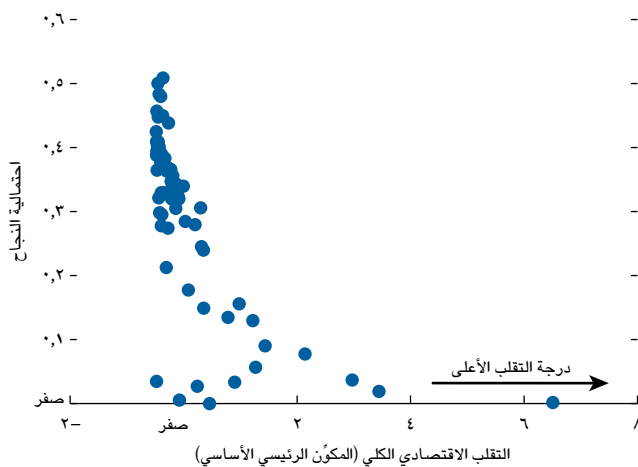
يبحث هذا القسم فيما إذا كانت هناك سياسات معينة مقترنة بزيادة فرص تحقيق التعافي الاقتصادي الناجح بعد الصراعات، مع تحديد أثر الخصائص الأخرى لفترات التعافي. وعلى وجه التحديد، يستخدم التحليل أسلوب النماذج الانحدارية اللوجيستية لفحص العلاقة بين متغير تابع ثنائي يشير إلى تحقيق تعاف اقتصادي ناجح أو غير ناجح ومجموعة من المتغيرات التفسيرية التي ترصد محركات محتملة مرتبطة بالسياسات ذات صلة بما يلي: (١) الاستقرار الاقتصادي الكلي، و(٢) التمويل والدعم الدوليين، و(٣) السياسات الهيكلية والمؤسسات. ويشمل التحليل خصائص الصراعات السابقة - أي مدتها وحدتها - كمتغيرات ضابطة، نظراً لأنها قد تؤثر على الأوضاع المبدئية والديناميكيات بعد الصراع. ورغم أن النتائج تشير إلى وجود علاقات مهمة، فمن الضروري توخي الحذر من أن تكون مجرد علاقات ارتباطية وإيحائية وليست علاقات سببية.^{١٥}

الاستقرار الاقتصادي الكلي

تحقيق الاستقرار للاقتصاد في المراحل المبكرة من انتهاء الصراع هو عامل مهم في دعم التعافي. فمن شأن تقليل تقلب الاقتصاد الكلي أن يساعد في تخفيض عدم اليقين، الذي يساهم بدوره في بناء الثقة وإمكانية التنبؤ، وهما من المكونات الرئيسية لتعافي الاستثمار والاستهلاك بعد الصراعات في فترات التعافي الناجحة. ويتسم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بأهمية خاصة في بيئة ما بعد الصراعات حيث قد تؤدي المؤسسات الضعيفة والأسواق المالية غير المتطورة إلى تعظيم الآثار السلبية لعدم الاستقرار الاقتصادي على النمو على المدى الطويل (دراسة Hnatkovska and Loayza (2003)).^{١٦}

وباستخدام المكوّن الرئيسي الأول للتقلبات في نمو الناتج الحقيقي والتضخم عبر مختلف فترات التعافي بعد الصراعات كمقياس للتقلب الاقتصادي الكلي، يوضح التحليل انخفاض احتمالات تحقيق التعافي الناجح في الاقتصادات التي تشهد درجة عالية من التقلب في أول خمس سنوات من إحلال السلام (الشكل البياني ٢-٦).^{١٧} وعلى وجه التحديد، نجد أن حدوث قفزة من المئتين الخامس والعشرين إلى المئتين الخامس والسبعين في التقلب الاقتصادي الكلي عبر حالات ما بعد الصراع يقترن بانخفاض أكبر من ٢٥٪ في نسبة احتمالية النجاح.^{١٨}

الشكل البياني ٢-٦: التقلب الاقتصادي الكلي وحالات التعافي الناجحة
(احتمالية النجاح التقديرية)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة (Feenstra, Inklaar, and Timmer (2015) وجدول "بن" العالمية؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم تقدير تقلب نمو الناتج كمؤشر للانحراف التربيعي لنصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بالوسط خلال الخمس سنوات الأولى من إحلال السلام، بينما يتم رصد تقلب التضخم بمؤشر الانحراف التربيعي لتضخم مؤشر أسعار المستهلكين مقارنة بحد معياري قدره ٥٪ في الخمس سنوات الأولى من إحلال السلام. أما احتمالية النجاح التقديرية الموهونة بالتقلب الاقتصادي الكلي فتستمد من انحدار لوجيستي يحدد أثر مدة الصراع وحدته.

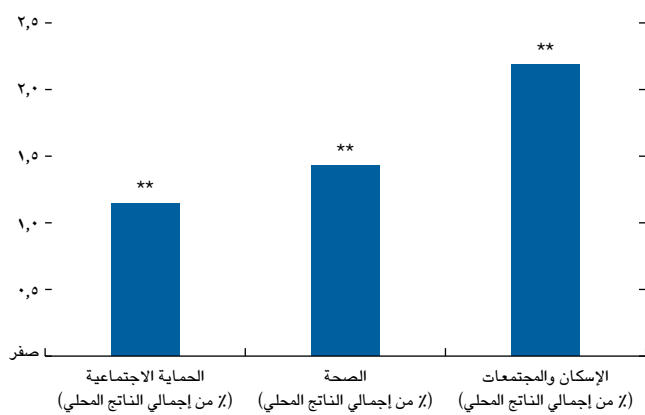
^{١٥} راجع المرفق على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنهجية التحليلية وتفسير العلاقات التقديرية.

^{١٦} راجع كذلك دراسة (Loayza and others (2007) للاطلاع على استعراض للأدبيات الاقتصادية حول انعكاسات التقلب الاقتصادي الكلي على النمو.

^{١٧} تستند أهمية استخدام هذين المتغيرين لرصد مكاسب الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى نظريات راسخة: فالنموذج الكينزي الجديد المبدئي يفترض أن السياسة النقدية المثلى تحقق الاستقرار في التضخم والنمو على حد سواء (دراسة Gali 2015). وإضافة إلى ذلك، فإن تقلب التضخم يرصد كذلك انتقال أثر تقلب سعر الصرف، الذي يقترن بانخفاض القدرة على تحمل الصدمات في الاقتصادات التي لديها أسواق مالية أقل تطوراً (دراسة Aghion and others 2009؛ ودراسة Eklou 2023).

^{١٨} تفسر نسب الأرجحية التغيرات في نسبة احتمالية النجاح على احتمالية الفشل المصاحبة للتغير في المتغير التفسيري.

الشكل البياني ٢-٧: الإنفاق العام وحالات التعافي الناجحة
(الآثار التقديرية لنسب الأرجحية)



المصادر: قاعدة بيانات إيرادات ونفقات الحكومة العامة حسب الوظيفة، دراسة Gethin (2024)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Feenstra and others (2015)؛ وجدول "بن" العالمية؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم تقدير نسب الأرجحية من انحدار لوجيستي للنجاح على كل فئة من فئات الإنفاق العام (مقياسا كمؤشر الإنفاق في تلك الفئة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الخمس الأولى بعد الصراع) بصفة مستقلة، مع تحديد أثر مدة الصراع وحدته. والأخطاء المعيارية الراسخة، بمستويات دلالة إحصائية $p < 0,10$ ، و $p < 0,05$ ، **.

ورغم أن هذا الفصل غير قادر على التحليل التفصيلي الكامل لطبيعة تدابير السياسات المعينة التي ساهمت في زيادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، فإن تحليلنا يفيد بأن أي تحول نحو زيادة الانفتاح المالي على مدار أول خمس سنوات من إحلال السلام يقترن إلى حد كبير بزيادة احتمالية النجاح. ولدى قياس التحسن في الانفتاح المالي بالتغيرات في مؤشر تشين-إيتو لانفتاح الحساب الرأسمالي (دراسة Chinn and Ito 2006)، نجد أن التحسن في الانفتاح المالي يعكس عوامل مثل تخفيض القيود على معاملات الحساب الرأسمالي والحساب الجاري، وتوحيد أسعار الصرف المتعددة، والحد من شروط تسليم حصة النقد الأجنبي على عائدات التصدير.

وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن الإنفاق العام على مجالات مثل الحماية الاجتماعية والصحة يمكن أيضا أن يدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال توفير الخدمات العامة والاجتماعية الأساسية التي تساعد في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتشجع الشمول، وتدعم تحقيق السلام الأكثر استدامة في بيئة ما بعد الصراع (دراسة Ovadiya and others 2015؛ ودراسة Bashur 2025). ويخلص تحليلنا إلى وجود رابطة قوية بين زيادة الإنفاق في هذه المجالات (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) خلال السنوات الخمس الأولى من إحلال السلام واحتمالية تحقيق تعاف ناجح. ففي المتوسط، نجد أن كل إنفاق إضافي بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي على الحماية الاجتماعية والصحة والإسكان تصاحبه زيادة بنسبة ١٥٪ و ٤٢٪ و ١١٩٪ في نسب أرجحية تحقيق تعاف ناجح بعد الصراع، بالترتيب (الشكل البياني ٢-٧).^{١٩}

كذلك توضح الأدلة من دراسات الحالة بعد الصراعات أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي أثبت أهميته لتعزيز الآفاق الاقتصادية أثناء التعافي بعد الصراعات. وعلى سبيل المثال، في سبيل بناء المصادقية، اضطلعت أفغانستان بإصلاح العملة وقيد التمويل النقدي لكبح التضخم، بينما قامت رواندا بتوحيد أسواق الصرف الموازية (راجع القسم ٢-٤ والإطار ٢-١).

التمويل والدعم الدوليين

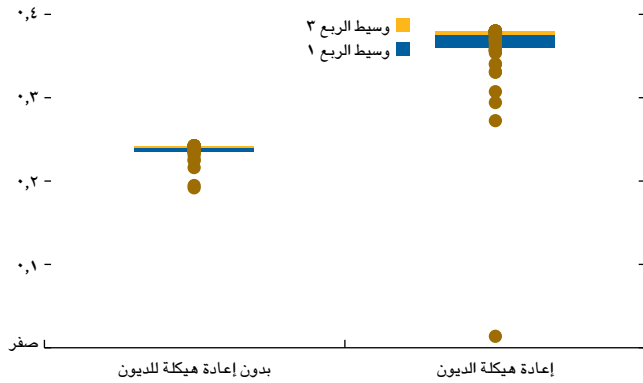
تواجه الدول المتأثرة بالصراعات غالبا مواطن ضعف شديد متعلقة بالديون وتدهور في الطاقة الإنتاجية، مما يمكن أن يحد من قدرة تلك الدول على تعبئة الموارد واستئناف النشاط الاقتصادي بمجرد استعادة السلام. ويمكن للدعم المالي الخارجي من المانحين والدائنين الدوليين - بما في ذلك من خلال تخفيف أعباء الديون، أو المنح، أو التمويل الميسر - أن يقوم بدور حيوي في تخفيف وطأة تلك القيود عن طريق توسيع الحيز المالي وتقديم الدفعة المطلوبة بشدة لجهود التعافي (دراسة Boyce 2011؛ ودراسة Cassimon and others 2015).

وتبدو إعادة هيكلة الدين - أي تخفيف عبء الدين السيادي الكلي - كعامل مهم في هذا السياق: فالحالات التي شهدت إعادة هيكلة الدين أثناء الصراع أو خلال خمس سنوات من بدء السلام اقترنت بزيادة أكثر من ٥٠٪ في الاحتمالية التقديرية لتحقيق التعافي الناجح، مقارنة بالحالات التي لم تشهد أي إعادة لهيكلة الدين (الشكل البياني ٢-٨).^{٢٠} ورغم أن اتفاقات إعادة هيكلة الدين قد تساعد في زيادة الموارد المالية المتاحة، فإن هناك عوامل أخرى لم يتم تحييدها بالكامل يمكنها أيضا أن تحفز عقد اتفاقات إعادة هيكلة

^{١٩} زيادة الإنفاق في هذه الفئات هو شاهد محتمل أيضا على أهمية معالجة عدم المساواة وسد فجوات الشمول.

^{٢٠} تتسق هذه النتائج مع الأبحاث الأوسع نطاقا التي تبين أن التعثر في سداد الدين السيادي غالبا ما يسبق التعافي الاقتصادي (دراسة Yeyati and Panizza 2011). غير أنه لا ينبغي تفسير ذلك على محمل أن التعثر في سداد الدين السيادي غير ضار. وقد خلص المؤلفون كذلك إلى أن فترات الركود غالبا ما تسبق القرار الرسمي بالتوقف عن السداد، وذهبوا إلى أن العسر المالي المصاحب يمكن تفسيره بتوقعات السوق للتعثر في السداد.

الشكل البياني ٢-٨: إعادة هيكلة الدين والتعافي الناجح (احتمالية النجاح التقديرية)



المصادر: مجموعات البيانات عن إعادة هيكلة الديون السيادية والخاصة، دراسات Asonuma, Niepelt, and Ranciere, Asonuma and Trebesch (2016) و(2017)، وHorn, Reinhart, and Trebesch (2022)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Feenstra, Inklaar, and Timmer (2015)؛ وجداول "بن" العالمية؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تنطوي إعادة هيكلة الديون على إعادة هيكلة الديون الرسمية الثنائية (بما فيها مع الصين ونادي باريس) وإعادة هيكلة ديون الدائنين من القطاع الخاص، مع استبعاد إعادة هيكلة الديون الرسمية الرمزية. واحتمالية النجاح التقديرية المرهونة بمتغير مؤشر لحدوث إعادة هيكلة الدين يستمد من انحدار لوجستي يحدد أثر مدة الصراع وحدته.

الدين.^{٢١} وقد تشمل توقعات بزيادة الالتزام بالإصلاحات الهيكلية، وتحسين الحوكمة، وتنفيذ سياسات أكثر انضباطاً، وكلها يمكن أن تساهم في زيادة ثقة المستثمرين وتعزيز التوقعات الاقتصادية بصورة مباشرة، وفي الوقت نفسه زيادة فرص عقد اتفاقات إعادة هيكلة الدين.

وإضافة إلى تخفيف أعباء الديون، من شأن الدعم غير المالي أن يقوم بدور في حالات التعافي بعد الصراعات. فاقترصادات ما بعد الصراع تعاني غالباً من ضعف القدرة لاستيعابية التي تسمح لها بمعالجة تدفقات المساعدات الداخلة بفعالية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وهذه القدرة الضعيفة كذلك تضيف أهمية أكبر على سلامة تسلسل الإصلاحات الهيكلية. وبالتالي، ظلت جهود صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات ودعم بناء المؤسسات الاقتصادية مستمرة بكثافة في الاقتصادات المتأثرة بالصراعات بغض النظر عن نتائج التسوية، بمتوسط ٥٦ بعثة تنمية قدرات تقريباً على مدار خمس سنوات في حالات التعافي من الصراعات الناجحة والفاشلة على حد سواء. وتمثلت أكبر نسب المساعدة في مجالات قضايا المالية العامة والقطاع المالي، تليها القضايا المتعلقة بالأطر القانونية ونظم البيانات.

وتبرز دراسات الحالة أيضاً الدور المحوري للدعم الدولي، من خلال تخفيف أعباء الديون، والدعم المقدم من المانحين. ففي أفغانستان، أدى تخفيف أعباء الديون إلى تحرير الموارد لإعادة بناء قدرات الدولة، بينما توخّت رواندا الحكمة في استخدام الحيز المالي من تخفيف أعباء الديون وتدفقات المساعدات الإضافية في حماية الاستثمارات الإنتاجية (راجع القسم ٢-٤ والإطار ٢-١).

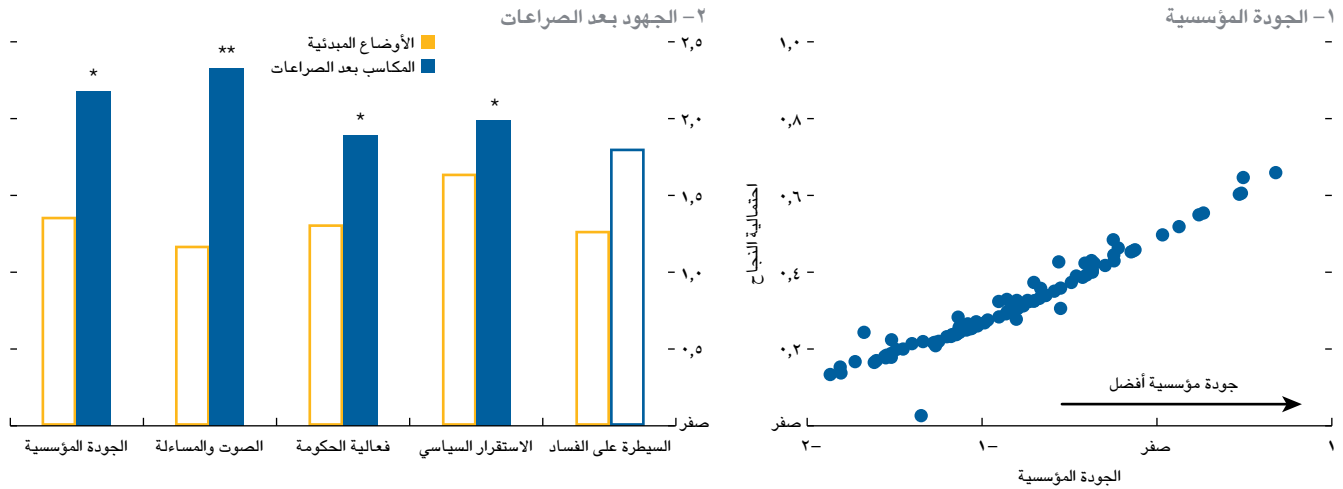
المؤسسات والإصلاحات الهيكلية

تقوية المؤسسات وتحسين الحوكمة يمكنهما دعم التنمية الاقتصادية والسلام الدائم، مما يعزز فرص التعافي الناجح بعد الصراعات.^{٢٢} فالصراعات غالباً ما تضعف القدرات المؤسسية للدولة، مما يجعل عملية إعادة البناء بعد الصراعات أكثر صعوبة (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2008 UNDP؛ ودراسة Besley and Reynal-Querol 2014). والاقتصادات التي تتمتع بالجودة المؤسسية العالية (المقاسة بمتوسط قيمة مؤشرات الحوكمة العالمية) في بداية فترة التعافي بعد الصراعات تزداد احتمالية نجاحها في التعافي، إذا تساوت كل الاعتبارات الأخرى (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ١). غير أنه لا يقتصر تحديد التعافي بالأوضاع المبدئية وحدها، وإنما بالتحسينات المستمرة أيضاً في الحوكمة بعد الصراعات. فالجهود المبذولة لتقوية المؤسسات بعد استعادة السلام تقتزن عادة زيادات أكبر في احتمالية نجاح التعافي. فكل زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في تحسين الجودة المؤسسية الكلية خلال السنوات الخمس الأولى من إحلال السلام – بما يعادل الانتقال من المئين العاشر إلى المئين الخامس والسبعين – تصاحبها زيادة بمقدار الضعف تقريباً في نسبة أرجحية تحقيق تعاف ناجح. وتظهر أكبر المكاسب المؤثرة في مجالات مثل فعالية الحكومة، والصوت

^{٢١} وفقاً لما يرد ذكره في القسم ٢-٢ من هذا الفصل ودراسات الحالة القطرية (راجع الإطار ٢-١ والمرفق على شبكة الإنترنت)، فقد كانت للمنح وأشكال التمويل الأخرى أدوار مهمة في دعم فترات التعافي القوية بعد الصراعات، لا سيما في أفغانستان ورواندا والصومال.

^{٢٢} من بين الدراسات التي تبحث في العلاقة بين الجودة المؤسسية والأداء الاقتصادي ما يلي: دراسة Mauro (1995)، ودراسة Hall and Jones (1999)، ودراسة Acemoglu, Johnson, and Robinson (2001).

الشكل البياني ٢-٩: المؤسسات: الأوضاع المبدئية وجهود تحسين الحوكمة (احتمالية النجاح التقديرية؛ وتأثيرات نسب الأرجحية)



المصادر: مؤشرات الحوكمة العالمية، البنك الدولي؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة (Feenstra, Inklaar, and Timmer (2015)؛ وجداول "بن" العالمية؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تقاس الجودة المؤسسية بمتوسط ستة مؤشرات فرعية في مؤشر الحوكمة العالمية. وتستمد اللوحة ١ تقديرات الاحتمالية من انحدار لوجستي للنجاح على متوسط الجودة المؤسسية خلال السنة الأخيرة من الصراع (بدء إحلال السلام). وفي اللوحة ٢، تم تقدير نسب الأرجحية من انحدار لوجستي للنجاح على مقياس للمؤسسات (الجودة المؤسسية الكلية والمكونات الفرعية في مؤشر الحوكمة العالمية) خلال السنة الأخيرة من الصراع، والتغيرات في هذه القياسات على مدار السنوات الخمس التالية بعد الصراع. وتعرض اللوحة ٢ نسب الأرجحية المصاحبة لزيادة مقدارها انحراف معياري واحد في مقياس الجودة المؤسسية عند انتهاء الصراع، وزيادة مقدارها انحراف معياري واحد في المكاسب في الجودة المؤسسية بعد الصراع. ولا توجد دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪ لمعاملات الانحدار المتعلقة بالسيطرة على الفساد، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون. وكل الانحدارات تحيد أثر مدة الصراع وحدته. وتشير الأعمدة المجوفة إلى عدم وجود دلالة إحصائية، والأخطاء المعيارية الراسخة، بمستويات دلالة إحصائية ٠,١٠؛ * $p < 0,10$ ؛ و** $p < 0,05$.

والمساءلة، والاستقرار السياسي، وإلى حد ما، السيطرة على الفساد (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ٢). وتبين دراسات الحالة كذلك أن الإصلاحات الهيكلية هي جزء مهم في التعافي بعد الصراعات. وقد ركزت أفغانستان على تقوية مؤسساتها المالية العامة والنقدية، في حين قامت رواندا بتنفيذ إصلاحات لتحسين الحوكمة (راجع القسم ٢-٤، والإطار ٢-١).

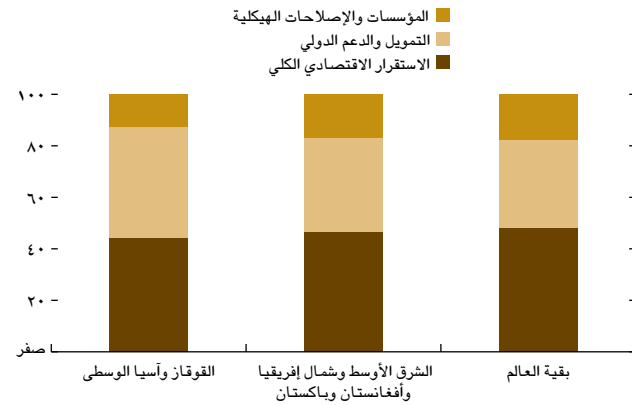
القياس الكمي لأهمية الأوضاع والسياسات في تحقيق التعافي الناجح

يختتم التحليل بعرض قياس كمي للدور المشترك الذي قامت به المحركات المرتبطة بالسياسات ضمن الفئات الثلاث التي تمت دراستها - وهي جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتمويل والدعم الدولي، والمؤسسات والإصلاحات الهيكلية - في تفسير التباين المرتبط بالسياسات في فرص تحقيق التعافي الناجح بعد الصراعات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، وبقية العالم. ويلاحظ أن التباين في فئتي جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والدعم بالتمويل (الذي تم رصده بالتقلب الاقتصادي الكلي، والإنفاق الاجتماعي، وعمليات إعادة هيكلة الديون) يشكل الجانب الأكبر من التباين المرتبط بالسياسات في أرجحية النجاح، بينما يشكل التباين في فئة المؤسسات والإصلاحات الهيكلية (الذي تم رصده بالجودة المؤسسية المبدئية) الجزء المتبقي. والمهم في هذا الشأن أن التحليل لا يبرز الفروق الرئيسية في المساهمة النسبية لهذه العوامل في التباين المرتبط بالسياسات بين نتائج التعافي بعد الصراعات عبر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، وبقية العالم. وهذا يعني أن الدروس المستخلصة من حالات التعافي الناجحة بعد الصراعات في الاقتصادات الأخرى لها أهمية نسبية لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى (الشكل البياني ٢-١٠).

٢-٤: الدروس المستخلصة من دراسات الحالة

رغم أهمية التحليلات الإحصائية في تحديد الأنماط المشتركة والقوية في مجموعة كبيرة من فترات التعافي، فإن الضرورة تستدعي أن تقتبس موجزا من العديد من التفاصيل ذات الخصوصية بكل اقتصاد وكل فترة تعافي من حيث السياق التاريخي وطابع التدخلات على مستوى السياسات التي يمكنها التفاعل لتشكيل جهود التعافي ومدى فعاليتها. وفي محاولة لمعالجة أوجه القصور هذه، واكتساب رؤى متعمقة حول إصلاحات السياسات، ونماذج تسلسل الإصلاحات، ودور المؤسسات الدولية التي تشكل ركيزة للتعافي بعد الصراعات، يستند

الشكل البياني ٢-١٠: الارتباطات بين حالات التعافي الناجحة عبر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى، وبقية العالم (النسبة المئوية من التباين المرتبط بالسياسات الذي تم شرحه)



المصادر: دراسة (Feenstra, Inklaar, and Timmer (2015) وجدول "بن" العالمية؛ وقاعدة بيانات إيرادات ونفقات الحكومة العامة حسب الوظيفة، دراسة (Gethin (2024)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير أفاق الاقتصاد العالمي؛ ومجموعات البيانات عن إعادة هيكلة الديون السيادية والخاصة، دراسات Asonuma and Trebesch (2016)، و (2017) Asonuma, Niepelt, and Ranciere، و Horn, Reinhart, and Trebesch (2022)؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية، برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ والبنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تم حساب المساهمات النسبية للتباين المرتبط بالسياسات الذي تم شرحه بالاستعانة بدراسة (Sterck (2019، مع استخدام تقديرات انحدارات لوجستية متعددة المتغيرات لحساب الأرجحية للوغاريتمية للتعافي الناجح بعد الصراعات. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل راجع المرفق على شبكة الإنترنت.

من خلال دورها في تنسيق الدعم الدولي عن طريق المساعدة الفنية (العراق). ففي حالة أفغانستان، ساعد صندوق النقد الدولي، على وجه الخصوص، في إعادة بناء المؤسسات المالية العامة والنقدية من الصفر. ومع ذلك، فإن النجاح ليس مضموناً، ولا سيما عند وقوع صدمات معاكسة متداخلة (العراق)، وعند وجود تحديات أمنية مستمرة (أفغانستان، العراق، الصومال)، التي يمكن أن تتسبب في انحراف التقدم عن المسار وانتكاس التعافي. وفي رواندا، أدت المشاركة المستمرة من خلال المساعدة الفنية إلى دعم التزام السلطات بإعادة الإعمار والتطوير المؤسسي على المدى الطويل.

٢-٥: النتائج المستخلصة

تعزيز فرص نجاح التعافي بعد الصراعات يتطلب اعتماد استراتيجية شاملة، مع معاييرها لتتوافق مع ظروف كل اقتصاد على حدة. ورغم أنه لا توجد معادلة واحدة للنجاح تصلح لكل الأوضاع، فإن التحليل الإحصائي في هذا الفصل يبرز ثلاث أولويات جوهرية، وهي: تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتأمين التمويل الخارجي - بما في ذلك من خلال الدعم الدولي وتخفيف أعباء الدين - وتقوية المؤسسات. ونظراً لأن الأهمية النسبية لمدى تغير هذه العوامل في تحقيق فرص النجاح مماثلة عبر المناطق المختلفة، فإن الدروس المستخلصة من حالات التعافي الناجحة بعد الصراعات في بقية العالم يمكن أن يستنير بها صناع السياسات الذين يواجهون الصعاب في اقتصادات ما بعد الصراع في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى. وتبرز دراسات الحالة كذلك (١) دور المساعدة جيدة التنسيق من المانحين في تعزيز أثر الدعم الخارجي؛ و(٢) أهمية تسلسل الإجراءات على

^{٢٣} راجع دراسات الحالة (الإطار ٢-١) حول المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبك") لكل من أفغانستان ورواندا والصومال، بالإضافة إلى الصندوق القطري للصومال.

مستوى السياسات، مع إعطاء الأولوية المباشرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛^{٢٣} و(٣) ضرورة الاستقرار السياسي لمواصلة زخم الإصلاحات؛ و(٤) اضطلاع المؤسسات الدولية بدور مهم بجانب التمويل، من خلال الدعم الذي تقدمه لبناء المؤسسات والمساعدة الفنية.

ونظرا لما تتسم به أوضاع ما بعد الصراع من طبيعة معقدة ومتعددة الأوجه، تنشأ بطبيعة الحال قضايا تتعلق بالاقتصاد السياسي وتصميم السياسات التفصيلي يمكنها أن تؤثر على قوة التعافي الاقتصادي واستمراريته. وهناك بعض العوامل المعينة في الاقتصاد السياسي لما بعد الصراعات - كالاتفاقات السياسية الداخلية وترتيبات تقاسم القوى - يمكن أن تؤثر على الفعالية المؤسسية وصنع القرار بشأن السياسات، ومن ثم نتائج التعافي. كذلك نجد أن بعض العناصر المعينة في تصميم الآليات التشغيلية للتنسيق بين المانحين قد تؤثر أيضا على مدى استجابة الدعم الخارجي ودرجة فعاليته في تشجيع التعافي. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن الصدمات الخارجية - على الطلب العالمي، والسياسات الخارجية، وأوضاع التمويل وغيرها - يمكن أن تؤثر على احتمالية تحقيق التعافي الاقتصادي الناجح بعد الصراعات، بحيث تتداخل مع السياسات وتصميمها، لا سيما في الاقتصادات الأكثر هشاشة. ولم يتطرق التحليل لهذه القضايا وتركها لتحليلها بالتفصيل في أبحاث مستقبلية.

^{٢٤} ينبغي تفسير ذلك على أنه يعني عدم جواز اعتماد الإصلاحات المؤسسية والهيكلية على التوازي مع اتخاذ الإجراءات على مستوى السياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبالأحرى، فإن الآثار الإيجابية لتلك الإجراءات تستغرق عادة وقتا أطول حتى تتحقق بالكامل، بينما سياسات تحقيق الاستقرار بعد الصراعات تعمل فوراً على تحسين البيئة الاقتصادية.

الإطار ٢-١: الدروس المستخلصة من الاقتصادات المتعافية بعد الصراعات^١

أفغانستان (١٩٨٩-٢٠٢٢):

امتد الصراع في أفغانستان على مدار أربعة عقود، مدفوعا بمظالم تاريخية، وعدم الاستقرار السياسي، والنفوذ الأجنبي، وأسفر عن حالات وفاة ونزوح واسعة النطاق لأكثر من ٨ ملايين نسمة. وبعد سقوط نظام طالبان في عام ٢٠٠١، أُرست اتفاقية بون الأساس لتسوية سياسية مهدت الطريق لوضع دستور جديد وإجراء أول انتخابات بعد مرحلة الصراع في عام ٢٠٠٤، لتكون شاهدا على بداية التعافي الاقتصادي.

ونفذت الحكومة الجديدة برنامجا محدد التسلسل لتحقيق الاستقرار يؤكد على الحصافة في إدارة سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. وفي ٢٠٠٢، تم إصدار عملة جديدة، هي الأفغاني، لتحقيق استقرار سعر الصرف وتلغي إلى حد كبير دور العملات المتعددة المتداولة خارج البنوك. وبمرور الوقت، عززت الإصلاحات الهيكلية البنك المركزي والسلطة المعنية بالمالية العامة، بدعم من الأطر القانونية الجديدة، وإصلاحات القطاع المصرفي، وجهود مكافحة الفساد. غير أن التحديات ظلت ماثلة في الحفاظ على القدرة في إدارة الحكم، وخاصة في ظل عودة اللاجئين تدريجيا الذين أدت إعادة دمجهم في المجتمع إلى زيادة التكلفة على المالية العامة.

وكان للدعم الدولي دور محوري في تقوية قدرات السلطات وتكوين حيز مالي من أجل التعافي. وساهم تخفيف أعباء الديون ومساعدات المانحين الكبيرة بشكل مباشر في جهود التعافي بعد الصراع. فإلى جانب الدعم المالي من المانحين، كانت المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي مؤثرة في بناء مؤسسات الاقتصاد المالية العامة والنقدية من الصفر وتحقيق الاستقرار للاقتصاد. ويتمثل الدرس المستخلص من تجربة أفغانستان في ضرورة استمرار الاستقرار السياسي، وفعالية تنسيق جهود المانحين، وقوة الطاقة الاستيعابية من أجل توحيد جهود إعادة الإعمار وتعظيم التعافي. غير أن هذه المكاسب، في الواقع العملي، لم تتحقق بالكامل لأن عدم الاستقرار السياسي والتحديات الأمنية تسببت في نهاية المطاف في تقويض جهود إعادة الإعمار.

العراق (٢٠٠٣-٢٠١٨):

عانى العراق من أعمال العنف والصراع على مدار عقدين، حيث أعقب غزو عام ٢٠٠٣ بقيادة الولايات المتحدة نشوب صراع عرقي- طائفي (٢٠٠٦-٢٠٠٨) ثم اندلاع الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو "داعش" (٢٠١١-٢٠١٧). وفي خضم التحديات الأمنية المستمرة، شرعت السلطات العراقية في اتخاذ خطوات لتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال البرامج الاقتصادية التي يدعمها صندوق النقد الدولي. وخلال السنوات الأولى، أدت الاستثمارات الضخمة في القطاع النفطي إلى توليد إيرادات استثنائية ساعدت على التعافي بعد الصراعات، على الرغم من زيادة التعرض لمخاطر تقلبات أسعار النفط. وأمكن كذلك إحراز تقدم في إصلاح نظام الدعم، بما في ذلك تعديلات أسعار الوقود والجهود الرامية إلى تحسين توجيه الدعم للمستحقين ورفع كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي. ومن خلال الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي، عززت السلطات إطار السياسة النقدية عن طريق ربط سعر الصرف بالدولار وتوسيع مجموعة أدوات البنك المركزي، مما ساعد على استقرار معدل التضخم. وتركزت إصلاحات الحوكمة والإصلاحات المؤسسية المبكرة على القطاع النفطي، بينما توسع برنامج الإصلاحات بمرور الوقت ليشمل تدابير الحوكمة الأوسع نطاقا. غير أن التقدم ظل مقيدا بضعف القدرات وأعمال الفساد في ظل التحديات الأمنية المستمرة.

هذا الإطار من تأليف محمد إعجاز ورادика غويال.

^١ تم تحديد تاريخ بداية ونهاية الصراع وفقا للتعريف الوارد في الفقرة الأولى من القسم ٢-٢، على أساس حدة الصراع التقديرية المجمعة حسب السنة في قاعدة بيانات برنامج أوبسولا لبيانات الصراعات.

^٢ تم اختيار هذه الفترات من التعافي بعد الصراعات أساسا نظرا لأنها انطوت على دعم ومشاركة مكثفة على المستوى الدولي وحتى يمكن استخلاص الدروس عما ساهم في تشجيع التعافي، بغض النظر عن إمكانية تصنيف الفترة في النهاية كفترة تعافي ناجحة أم فاشلة. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، راجع المرفق على شبكة الإنترنت، بما في ذلك مزيد من المعلومات عن طبيعة ومدى المشاركة الدولية بمرور الوقت.

الإطار ٢-١ (تابع)

وقد ساهم صندوق النقد الدولي بدور محوري في تعافي العراق عن طريق تنسيق الدعم الدولي، وتقديم المساعدة المالية والفنية، ومساعدة السلطات في بناء إطار اقتصادي كلي سليم والقدرات المؤسسية لتنفيذ سياسات المالية العامة والسياسات النقدية. والمهم في هذا الصدد أن البرامج التي يدعمها الصندوق ساعدت في إرساء سجل أداء قوي للالتزام بالإصلاح، مما مهد الطريق لتخفيف أعباء ديون ضخمة. فقد تم تخفيض أصل الدين للدائنين من أعضاء نادي باريس بنسبة قدرها ٨٠٪ على ثلاث مراحل، بشرط الموافقة على البرامج مع الصندوق واستكمالها. غير أن الصدمات الخارجية - لا سيما التقلبات في أسعار النفط - والتحديات الأمنية طويلة الأمد اختبرت مرارا قوة عزم السلطات على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. والدرس المستخلص من حالة العراق هو أن التحديات الأمنية المتكررة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى إطالة أمد الصراع، وانحراف مسار الإصلاح، وعرقلة التعافي الدائم.

رواندا (١٩٩٠-١٩٩٨):

أبرز تعافي رواندا من الإبادة الجماعية في ١٩٩٤ أهمية الإصلاح المؤسسي المبكر في بيئة ما بعد الصراع. فبعد اعتماد دستور جديد في ٢٠٠٣، واصلت السلطات تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية المحدد التسلسل الذي أعطى الأولوية للضبط المالي وبناء المؤسسات قبل عملية تحرير السوق الأوسع نطاقاً. وفي غضون الفترة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٤ تم تنفيذ ٢٧ إصلاحاً رئيسياً، بما في ذلك جهود تقوية شفافية الميزانية، والحد من بصمة الدولة الاقتصادية من خلال الخصخصة، واستحداث نظام لمزادات النقد الأجنبي ساعد البنك المركزي على وضع سعر صرف يحقق توازن السوق بدون تقلب مفرط. ومن خلال هذه الإصلاحات تمكنت رواندا من تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي واستعادة سيطرتها على الموارد العامة.

وأدى تحسن الحوكمة، بدعم من إنشاء مكتب مركزي لتنفيذ مشروعات المعونة الممولة من المانحين وزيادة الإنفاق في القطاعات الإنتاجية الاجتماعية - مثل التحول الريفي والزراعي، والتنمية البشرية، والقدرات المؤسسية - إلى ترسيخ ثقة المانحين وتمهيد الطريق لتخفيف الديون. وقد بلغت رواندا نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ٢٠٠٠ وتأهلت للاستفادة من المبادرة متعددة الأطراف المعنية بتخفيف الديون في ٢٠٠٦، مما أدى إلى تخفيض ديونها الخارجية بأكثر من مليار دولار.

وتوفر تجربة رواندا اثنتين من أهم النتائج المستخلصة: أولاً، إنشاء مؤسسات مالية وأطر للحوكمة تتميز بقوتها في وقت مبكر يوفر أساساً راسخاً للتعافي. وثانياً، الالتزام الراسخ بالإصلاح يضع أساساً متيناً للتعافي عن طريق مواصلة زخم الإصلاح. مقترنا باستمرار الاستقرار السياسي، والدعم الدولي، والشعور القوي بالملكية الوطنية للإصلاح.

الصومال (١٩٨٩ - لا يزال جارياً):

استمرت مسيرة الصومال من حالة انهيار الدولة إلى إعادة البناء التدريجي على مدار العقد الماضي تتشكل حسب الالتزام بالإصلاحات الداخلية واستمرار المشاركة الدولية. فبعد عقدين من الصراع الذي دمر الاقتصاد والمؤسسات ورأس المال البشري أرست اتفاقية جيبوتي في عام ٢٠٠٨ والدستور المؤقت لعام ٢٠١٢ القواعد لإطار فيدرالي سمح بتجديد الدعم الخارجي وإفساح حيز لبناء الدولة. ومنذ ذلك الوقت، أجريت في الصومال ثلاثة انتخابات وطنية شهدت انتقالاً سلمياً للسلطة، وإن ظلت التسوية السياسية غير مكتملة الأركان، والتحديات الأمنية مستمرة.

وقد ساهم الشركاء الدوليون بدور بالغ الأهمية في إعادة إعمار الصومال؛ فقد وفرت بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي الأمن والحماية لمنشآت البنية التحتية الرئيسية، بينما قدم الشركاء الثنائيون الدعم في مجالي التدريب والخدمات اللوجستية لقوات الأمن الوطني. وقدم الشركاء متعددون الأطراف والثنائيون تمويلاً ضخماً في هيئة منح، إلى جانب الدعم المنسق المقدم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وحقق الصومال إنجازاً رئيسياً في عام ٢٠٢٣ بتخفيف أعباء الديون بمبلغ قدره ٤,٥ مليار دولار في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فاستعاد بذلك استدامة مركزه الخارجي وفتح الباب أمام حصوله على تمويل إضافي. وكان لمساهمات المانحين في الصندوق القطري للصومال دور مؤثر كذلك في ضمان مواصلة صندوق النقد الدولي تقديم دعم بناء القدرات للصومال.

الإطار ٢-١ (تتمة)

وكانت قوة شعور السلطات بالملكية الوطنية لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادي الكلي عاملاً بالغ الأهمية. فقد اضطلع الصومال منذ عام ٢٠١٦ بتنفيذ تدابير هيكلية تجاوزت مجموعها المئة في إطار البرامج المدعومة بـموارد الصندوق، إلى جانب تنفيذ إصلاحات يدعمها البنك الدولي وشركاء آخرون. وتغطي هذه الإصلاحات مجالات السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، والإدارة المالية العامة، وإدارة الدين، والتنظيم والرقابة في القطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحوكمة، والإحصاءات. ومن النتائج الملموسة لهذه الإصلاحات تحسين تعبئة الإيرادات، وتحديث عمليات الإدارة المالية العامة، وتقوية قدرات البنك المركزي، وزيادة الشفافية والمساءلة.

وتوضح تجربة الصومال أن الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات بإمكانها إحراز التقدم نحو الاستقرار والتنمية، لكن ذلك يتطلب التزاماً وطنياً قوياً، ودعمًا دولياً محدد المسار، وإصلاحات يتم تنفيذها وفق تسلسل مدروس. ولا يزال التقدم ماضياً على المدى الطويل ومرهوناً بالشعور بالملكية الوطنية للإصلاحات والتكيف مع الصدمات، على حد سواء. ويوضح التقدم الذي أحرزته الصومال أن التعافي بعد الصدمات هو عملية طويلة الأجل تقتضي التواؤم والتعاون الوثيق بين الأطراف المعنية المحلية وشركاء التنمية الدوليين.

المراجع

- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. 2001. "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." *American Economic Review* 91 (5): 1369-401.
- Aghion, Philippe, Philippe Bacchetta, Romain Ranciere, and Kenneth Rogoff. 2009. "Exchange Rate Volatility and Productivity Growth: The Role of Financial Development." *Journal of Monetary Economics* 56 (4): 494-513.
- Asonuma, Tamon, and Christoph Trebesch. 2016. "Sovereign Debt Restructurings: Preemptive or Post-Default?" *Journal of the European Economic Association* 14 (1): 175-214.
- Asonuma, Tamon, Dirk Niepelt, and Romain Ranciere. 2017. "Sovereign Bond Prices, Haircuts and Maturity." Working Paper WP/17/119, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bashur, Diana. 2025. "How Does Targeted Cash Affect Social Cohesion in Post-conflict Settings? A Structured Review." *Journal of Peacebuilding & Development*.
- Besley, Timothy, and Marta Reynal-Querol. 2014. "The Legacy of Historical Conflict: Evidence from Africa." *American Political Science Review* 108 (2): 319-36.
- Boyce, James K. "Post-Conflict Recovery: Resource Mobilization and Reconstruction." In *Securing Peace: State-Building and Economic Development in Post-Conflict Countries*, edited by Richard Kozul-Wright and Piergiuseppe Fortunato, 153-176. London: Bloomsbury, 2011.
- Cassimon, Danny, Bjorn Van Campenhout, Marin Ferry, and Marc Raffinot. 2015. "Africa: Out of Debt, into Fiscal Space? Dynamic Fiscal Impact of the Debt Relief Initiatives on African Heavily Indebted Poor Countries (HIPC)." *International Economics* 144: 29-52.
- Chinn, Menzie D. and Hiro Ito. 2006. "What Matters for Financial Development? Capital Controls, Institutions, and Interactions." *Journal of Development Economics* 81 (1): 163-92.
- Eklou, Kodjovi. 2023. "Dollar Exchange Rate Volatility and Productivity Growth in Emerging Markets: Evidence from Firm Level Data." Working Paper WP/23/111, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Feenstra, Robert C., Robert Inklaar, and Marcel P. Timmer. 2015. "The Next Generation of the Penn World Table." *American Economic Review* 105 (10): 3150-82.
- Galí, Jordi. 2015. *Monetary Policy, Inflation, and the Business Cycle: An Introduction to the New Keynesian Framework and its Applications*. Princeton University Press. Princeton, New Jersey.
- Gethin, Amory. 2024. "A New Database of General Government Revenue and Expenditure by Function, 1980-2022." World Inequality Lab Working Paper 2024/18.
- Hall, Robert E., and Charles I. Jones. 1999. "Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker than Others?" *The Quarterly Journal of Economics* 114 (1): 83-116.
- Hnatkovska, Viktoria, and Norman Loayza. 2003. "Volatility and Growth." Policy Research Working Paper 3184, World Bank, Washington, DC.
- Horn, Sebastian, Carmen M. Reinhart, and Christoph Trebesch. 2022. "Hidden Defaults." Policy Research Working Paper 9925, World Bank, Washington, DC.

- Kaplan, Edward L., and Paul Meier. 1958. "Nonparametric Estimation from Incomplete Observations." *Journal of the American Statistical Association* 53(282).
- Loayza, Norman., Romain Ranciere, Luis Servén, and Jaume Ventura. 2007. "Macroeconomic Volatility and Welfare in Developing Countries: An Introduction." *The World Bank Economic Review* 21 (3): 343-57.
- Mauro, Paulo. 1995. "Corruption and Growth." *The Quarterly Journal of Economics* 110 (3): 681-712.
- Ovadiya, Mirey, Adea Kryeziu, Syeda Masood, and Eric Zapatero. 2015. "Social Protection in Fragile and Conflict-Affected Countries: Trends and Challenges." World Bank, Washington, DC.
- Rother, Bjoern, Gaelle Pierre, Davide Lombardo, Risto Herralla, Priscilla Toffano, Erik Roos, Allan G. Auclair, and Karina Manasseh. 2016. "The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa." Staff Discussion Note 16/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sterck, Olivier. 2019. "Beyond the Stars." *Journal of Economic Surveys* 33 (5): 1409-36.
- United Nations Development Programme (UNDP). 2008. "Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity." Crisis Prevention and Recovery Report 2008, UNDP, New York.
- Uppsala Conflict Data Program. 2024. "Frequently Asked Questions." <https://www.uu.se/en/departement/peace-and-conflict-research/research/ucdp/frequently-asked-questions>
- World Bank Group. 2020. *Building for Peace: Reconstruction for Security, Sustainable Peace, and Equity in Middle East and North Africa*. Washington, DC: World Bank.
- Yeyati, Eduardo Levy, and Ugo Panizza. 2011. "The Elusive Costs of Sovereign Defaults." *Journal of Development Economics* 94 (1): 95-105.

مؤشرات اقتصادية مختارة

(التغير. % على أساس سنوي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			
٢٠٣٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^{٢١}			
٣,٧	٣,٧	٣,٢	٢,١
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
١,١	١,٢	١,٦	٢,٩
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
١,٤-	٢,٨-	٢,٩-	٢,٣-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٦,٤	٩,٨	١١,٢	١٥,٢
التضخم (متوسط الفترة)			
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان وأفغانستان			
٣,٠	٣,٤	٣,٠	٢,٥
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٣,١	٢,٩	٢,٩	٤,٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي			
٢,٩	٢,٩	٣,٤	٥,٢
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٠,٧-	١,٤-	١,٥-	١,٠-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٦,٨	١٠,٠	١٠,١	٨,٥
التضخم (متوسط الفترة)			
مجلس التعاون الخليجي			
٣,٤	٤,٣	٣,٩	٢,٢
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٣,٦	٣,٦	٣,٨	٤,٣
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي			
٣,٧	٤,٣	٤,٩	٧,١
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
١,٢	٠,٩	٠,٨	١,٨
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٦
التضخم (متوسط الفترة)			
البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان			
٢,٦	٢,٢	١,٨	٢,٩
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٢,٥	١,٩	١,٧	٣,٦
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي			
٠,٨	٠,٦-	٠,٣-	٠,٨
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٥,٥-	٧,٢-	٧,١-	٧,٦-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
١٣,٨	٢١,٦	٢١,٨	١٧,٩
التضخم (متوسط الفترة)			
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^{٢١}			
٤,٧	٤,١	٣,٥	١,٦
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٣,٣-	٣,٦-	٣,٣-	٣,٨-
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٣,٢-	٦,٥-	٦,٩-	٥,٩-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٥,٧	٩,٤	١٣,١	٢٦,٥
التضخم (متوسط الفترة)			
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان			
٤,٧	٤,١	٣,٦	٢,٣
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٣,١-	٣,٣-	٣,١-	٣,٥-
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٣,٣-	٦,٧-	٧,٣-	٦,٢-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٥,٤	٨,٤	١١,٨	٢٤,٩
التضخم (متوسط الفترة)			

توقعات			
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
البلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١			
٦,٢-	٢,٢	٥,٦	٤,٩
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٧,٦-	٥,٤-	٧,٣-	٦,١-
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
١,٩-	٢,٣-	٣,١-	٢,٢-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٤٧,٩	٣٩,٧	٢٨,٦	١١,١
التضخم (متوسط الفترة)			
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^٢			
٢,١	٣,٣	٣,٧	٣,٦
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٣,٢	١,٧	١,٣	١,٣
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
١,٩-	٢,٦-	٢,٦-	١,٣-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
١٤,٢	١٢,٢	١٠,٣	٦,٤
التضخم (متوسط الفترة)			
القوقاز وآسيا الوسطى (CCA)			
٥,٥	٥,٦	٤,٧	٤,٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
١,٤-	٢,٠-	٣,٠-	٣,٣-
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
١,١-	٢,٤-	٢,٤-	١,٧-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٦,٧	٨,٦	٨,٠	٥,٣
التضخم (متوسط الفترة)			
البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى			
٤,٤	٤,٩	٤,٠	٣,١
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٦,٣	٤,٧	٤,١	٣,٧
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي			
٠,٦	١,٤-	٢,٢-	٢,٥-
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٠,٤-	٢,٠-	٢,٠-	١,١-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٦,٨	٩,٣	٩,١	٥,٨
التضخم (متوسط الفترة)			
البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى			
٧,٢	٦,٨	٥,٧	٥,٤
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٥,٨-	٣,١-	٤,٦-	٤,٧-
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٢,٥-	٣,٢-	٣,٠-	٢,٨-
رصيد المالية العامة الكلية (% من إجمالي الناتج المحلي)			
٦,٦	٧,٣	٦,٠	٤,٥
التضخم (متوسط الفترة)			

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ ما عدا سوريا.

^٢ ما عدا أفغانستان في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية في أفغانستان وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/ يونيو).

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % على أساس سنوي)

التعديل منذ مايو ٢٠٢٥				مايو ٢٠٢٥				أكتوبر ٢٠٢٥				
٢٠٢٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	
٠,٠	٠,٣	٠,٦	٠,٢	٣,٧	٣,٤	٢,٦	١,٩	٣,٧	٣,٧	٣,٢	٢,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ^{١)}
٠,٠	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٣,٠	٣,١	٢,٣	٢,٢	٣,٠	٣,٤	٣,٠	٢,٥	البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٠,٠	٠,٢	٠,٩	٠,٥	٣,٤	٤,١	٣,٠	١,٧	٣,٤	٤,٣	٣,٩	٢,٢	مجلس التعاون الخليجي
٠,٠	٠,٣	٠,١	-٠,٢	٣,٢	٣,٠	٢,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٣	٢,٩	٢,٦	البحرين
٠,١	٠,٨	٠,٧	٠,٢	٢,٢	٣,١	١,٩	-٢,٨	٢,٣	٣,٩	٢,٦	-٢,٦	الكويت
-٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٠	٣,٨	٣,٦	٢,٣	١,٧	٣,٦	٤,٠	٢,٩	١,٧	عمان
٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٣,٤	٥,٦	٢,٤	٢,٤	٣,٤	٦,١	٢,٩	٢,٤	قطر
٠,٠	٠,٣	١,٠	٠,٧	٣,٣	٣,٧	٣,٠	١,٣	٣,٣	٤,٠	٤,٠	٢,٠	المملكة العربية السعودية
٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٢	٣,٩	٥,٠	٤,٠	٣,٨	٣,٩	٥,٠	٤,٨	٤,٠	الإمارات العربية المتحدة
٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٢,٦	١,٨	١,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٢	١,٨	٢,٩	البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٠,١	-٠,١	-٠,١	٠,٢	٢,٤	٣,٠	٣,٥	٣,٥	٢,٥	٢,٩	٣,٤	٣,٧	الجزائر
٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٢	٢,٠	١,١	٠,٣	٣,٥	٢,٠	١,١	٠,٦	٣,٧	إيران
٠,٠	٢,٢	٢,٠	-٠,٥	٤,١	١,٤	-١,٥	٠,٣	٤,١	٣,٦	٠,٥	-٠,٢	العراق
٠,٠	-٠,١	-١,٧	٢,٥	٢,٢	٤,٣	١٧,٣	-٠,٦	٢,٢	٤,٢	١٥,٦	١,٩	ليبيا
٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٠	٤,٧	٣,٩	٣,٢	١,٦	٤,٧	٤,١	٣,٥	١,٦	البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ^{١)}
٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,١	٤,٧	٣,٨	٣,٣	٢,٢	٤,٧	٤,١	٣,٦	٢,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
-٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٠	٥,٥	٤,٣	٣,٨	٢,٤	٥,٣	٤,٥	٤,٣	٢,٤	مصر
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٢,٩	٢,٧	٢,٥	الأردن
...	٠,٠	-٧,٥	-٧,٥	لبنان
٠,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٣,٦	٣,٧	٣,٩	٣,٢	٣,٨	٤,٢	٤,٤	٣,٨	المغرب
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٤,٥	٣,٦	٢,٦	٢,٥	٤,٥	٣,٦	٢,٧	٢,٥	باكستان
٠,٢	٠,٧	١,١	٠,٢	١,٢	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	٢,١	٢,٥	١,٦	تونس
...	-٢٦,٦	الضفة الغربية وغزة
٠,٧	٠,٤	١,٤	٣,١	٤,٢	٥,٢	٠,٨	-٩,٣	٤,٩	٥,٦	٢,٢	-٦,٢	البلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ^{١)}
...	١,٧	أفغانستان
٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٥,٥	٥,٥	٦,٠	٦,٥	٥,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٥	جيبوتي
٢,٠	٠,٦	-٠,٤	١,٧	١,٠	٣,٧	٤,٤	٤,٦	٣,٠	٤,٣	٤,٠	٦,٣	موريتانيا
-٠,٤	-٠,٨	-١,٠	٠,١	٤,٥	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,١	٣,٣	٣,٠	٤,١	الصومال
١,٠	٠,٧	٣,٦	٠,٠	٤,٥	٨,٨	-٠,٤	-٢٣,٤	٥,٥	٩,٥	٣,٢	-٢٣,٤	السودان
...	سوريا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٠,٠	-١,٥	-١,٥	٥,٠	٠,٠	-١,٥	-١,٥	اليمن
٠,٠	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٣,٦	٣,٤	٢,٦	١,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٣	٢,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ^{١)}
٠,٢	٠,٤	٠,٧	٠,١	٣,٨	٤,٣	٤,٩	٥,٤	٤,٠	٤,٧	٥,٦	٥,٥	القوقاز وآسيا الوسطى
٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,١	٢,٩	٣,٧	٤,٢	٤,٣	٣,١	٤,٠	٤,٩	٤,٤	البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى
٠,٠	٠,٠	-٠,٥	٠,٠	٢,٥	٢,٥	٣,٥	٤,١	٢,٥	٢,٥	٣,٠	٤,١	أذربيجان
٠,٣	٠,٥	١,٠	٠,٠	٣,١	٤,٣	٤,٩	٤,٨	٣,٤	٤,٨	٥,٩	٤,٨	كازاخستان
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٣,٠	تركمانستان
٠,٠	٠,٢	٠,٩	٠,٠	٥,٤	٥,٥	٥,٩	٧,٢	٥,٤	٥,٧	٦,٨	٧,٢	البلدان المستوردة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى
٠,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٠	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٥,٩	٤,٥	٤,٩	٤,٨	٥,٩	أرمينيا
٠,٠	٠,٣	١,٢	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٩,٤	٥,٠	٥,٣	٧,٢	٩,٤	جورجيا
٠,٠	٠,٠	١,٢	٠,٠	٥,٣	٥,٣	٦,٨	٩,٠	٥,٣	٥,٣	٨,٠	٩,٠	جمهورية قبرغيزستان
٠,٠	٠,٥	٠,٨	٠,٠	٤,٥	٥,٠	٦,٧	٨,٤	٤,٥	٥,٥	٧,٥	٨,٤	طاجيكستان
٠,٠	٠,٢	٠,٩	٠,٠	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٦,٥	٥,٧	٦,٠	٦,٨	٦,٥	أوزبكستان

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١) ما عدا سوريا.

٢) ما عدا أفغانستان في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية في أفغانستان وإيران (٢١ مارس/٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

في هذا العدد:

الفصل ١

التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: الصمود وسط أجواء
عدم اليقين: هل يدوم؟

الفصل ٢

تعزيز التعافي الاقتصادي بعد الصراعات: الأنماط
والسياسات

مطبوعات الصندوق



REGIONAL ECONOMIC OUTLOOK
MIDDLE EAST AND CENTRAL ASIA - OCT 2025 (ARABIC)